الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٤)
الثلاثاء (٢١/تموز/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢١٨).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٢٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الرابعة، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني.

خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة الأولى: طرح موضوع عام للمناقشة بخصوص (تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي لعام ٢٠٢٥ ومساهمته في ردع ومكافحة الفساد) بحضور رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي.**

النصاب (٢١٨).

نرحب بالسيد رئيس ديوان الرقابة المالية ونائب رئيس الديوان والسادة مدراء عامين المناطق ودير عام القانونية وكافة المسؤولين في ديوان الرقابة المالية، وفق العمل في مجلس النواب يعرض رئيس الديوان تقريره السنوي من اجل المناقشة مع مجلس النواب، اليوم الجلسة مخصصة لمناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة ٢٠٢٥، سوف نسمع منكم السيد رئيس الديوان وأرجو أن تكون التفاصيل

دقيقة وشاملة لكافة عملكم وبعدها نعطي مجال للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بنقاط النظام والمناقشة في كافة تفاصيل التقرير المرسل من قبلكم يوم ٥/٢٠، أرجو أن يكون حديثك مختصر ووافي وشافي من اجل إيصال تفاصيل التقرير إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب وعدم التشعب في تفاصيل لا لا تصل إلى قناعة من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

شكراً لمجلسكم الموقر لتفعيل المادة (٢٤) من قانون مجلس النواب، في الحقيقية هذه المرة الأولى منذ تشريع القانون الذي يحظى في دعم مجلس النواب واستضافتنا في الجلسة لمناقشة التقرير السنوي الذي اعده ديوان الرقابة المالية والذي به ابرز الملاحظات والأمور واجبة التعديل سواء كانت في مسارها التشريعي او المسار التنفيذي للحكومة، التقرير الذي أرسلناه إلى مجلس النواب الموقر للسيد الرئيس وللسادة نائبين واللجان النيابية يتضمن التقارير الرقابية ملخص عن تقارير رقابية صادرة عن الديوان خلال سنة ٢٠٢٥ والبالغ عددها بحدود (٧٩٥٠) تقرير، عملنا خلاصة بهذه التقارير والملاحظات أصبحت الخلاصة بحدود (٦٣٠) صفحة أرسلت إلى حضراتكم، نبدأ بالتزامات الديوان مجلس النواب الموقر بقانون الموازنة الزم الديوان بنصوص قانونية في قانون الموازنة، الالتزام الأول الخاص باحتياط الطوارئ والديوان اصدر تقارير خاصة باحتياط الطوارئ المستخدم وارسل الى مجلس النواب، الالتزام الآخر هو تدقيق إقليم كردستان الإيرادات والمصروفات الإيرادات النفطية وغير النفطية والنفقات وايضاً أرسلنا تقارير الى مجلس النواب الموقر للسنوات ٢٠٢٣،٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ الربع الأخير من السنة ايضاً استكمل، موضوع الحساب الختامي لجمهورية العراق، التقرير يحتوي على ثلاث حسابات ختامية لجمهورية العراق وتم مصادقتها خلال ٢٠٢٥ التي الحساب الختامي (١٧ و ١٨و ١٩).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا مرسل الى اللجنة المالية؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

مرسل إلى مجلس الوزراء حسب النص القانوني ومجلس الوزراء يرسله إلى مجلسكم الموقر لغرض المصادقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المالية وصلتكم الحسابات الختامية.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

الحساب الختامي لجمهورية العراق (٢٠ و٢١) تقريباً في مراحله النهائية من الإنجاز (٢٢) صعوداً لم يرسل الحساب الختامي من وزارة المالية إلى الديوان لغرض التدقيق وهذا أرسلناه إلى مجلس الوزراء والى وزارة المالية حتى يسرعون في إعداد الحساب الختامي وإرساله إلى الديوان لغرض التدقيق، التفاصيل الأخرى سيادة الرئيس فيما يتعلق بأهم الأمور المفصلية والعامة أنا لا أستطيع أن أتطرق إلى جميع التفاصيل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أوجز ما تراه مناسب.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

الديوان عبارة عن مجموعة دوائر كل دائرة تدقق اكثر من وزارة، السادة الموجودين مدراء عامين الدوائر فعلى سبيل المثال دكتور (قيصر) دائرة الخدمات التي مسؤولة عن الصحة والتربية والتعليم العالي، فهذه المنجزات سيادة الرئيس بأهم الملاحظات على مستوى كل وزارة إذا تسمح لي دع السادة المدراء العامين ايضاً يساعدونني في الإيجاز.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أعطينا ملخص عن عمل الديوان كم لديك من الموظفين؟ كم لديك من التشكيلات؟ وبعدها نعطيك الدور بتقسيم الأدوار للمدراء العاميين، أعطينا إيجاز عن عملكم، ماي هي معوقاتكم؟ ماذا تحتاجون من دعم؟ ما هي المعوقات التي ليكم حتى نستطيع أن نعالجها.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

ديوان الرقابة المالية أسس عام ١٩٢٧ نعمل حالياً وفق قانون الديوان (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل، عدد الجهات الخاضعة لتدقيق الديوان بحدود اكثر من (٤٠٠٠) تشكيل في الدولة العراقية، بالإضافة إلى التكليفات الخاصة بإقليم كردستان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

(٤٠٠٠) من ضمنها اقليم كردستان؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

كلا، أكثر من (٤٠٠٠) باستثناء الإقليم، عدد موظفين الديوان في كافة العراق بحدود (٣٥٠٠) موظف فقط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من ضمنها مكاتب المحافظات؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

نعم، (٨) دوائر تدقيق في بغداد و (٨) في المحافظات، بعض المحافظات التي تشكل دائرة رقابية واحدة، مثلاً البصرة دائرة منفردة والموصل دائرة منفردة والمحافظات الأخرى كل محافظتين بدائرة رقابية واحدة، المعوقات سيادة الرئيس يثار إن الديوان يتأخر في التدقيق، البيانات المالية للجهات الخاضعة للتدقيق الوزارات والتشكيلات بعضها لم يرسل للديوان لذلك يجب أن تصل الينا البيانات المالية، نبدأ من حيث ينتهي المحاسب ومدير الحسابات او الجهة الخاضعة بأعداد بيانتها فنبدأ بعملية التدقيق، هذا أرسلناه إلى مجلس الوزراء وبكتاب رسمي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في حالة التأخير بأرسال البيانات ما هو الإجراء القانوني الذي تتخذه بحق المؤسسة او التشكيل الذي لم يسل البيانات؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

يحال إلى هيأة النزاهة سواء كان بالتأخير أو بالامتناع عن تقديم البيانات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم دعوى أنت حلت إلى هيأة النزاهة بهذا الخصوص؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

بالنسبة للتأخير بالإجابة حلنا الكثير إلى هيأة النزاهة، والموقف الأخير مجلس الوزراء ارسل إلى الوزارات قرار بتزويد الديوان بالبيانات المالية وايضاً نحن متابعين ولا تزال بعض التشكيلات لم ترسلها، بعض التشكيلات لديها ضعف في المجال المحاسبي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو إجراء هيأة النزاهة؟ أين وصلت التفاصيل بالدعاوى التي تمت إحالتها إلى هيأة النزاهة؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

نحن متابعين الدعاوى مع السيد رئيس هيأة النزاهة، جنابك تعلم عندما نرسل الى هيأة النزاهة نرسل بصفة مخبر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لماذا لم ترسل بكتاب رسمي التشكيل الفلاني تأخر في إرسال البيانات المالية، هيأة النزاهة اتخذوا الإجراءات القانونية بحقه حتى تكون دعوى رسمية وانتم تتابعونها؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

نحن أرسلنا للوزارات لإجراء التحقيق ابتداءً وبعد إن الوزارات تجري التحقيق ممكن يوجد ضعف بالأداء بعد التحقيق من قبل الوزارة نرسل إلى هياة النزاهة أذا وجدنا التأخير غير مبرر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الذي يهمني الأمور المالية، تأخير التشكيلات التي تابعة للدولة العراقية بأرسال الأمور المالية الى ديوان الرقابة المالية من اجل التحقيق ويتأخر هذا الموضوع يجب أن تتابعوه بشكل منفصل، هذا توجيه من سيادة الرئيس.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

نبدأ بظاهرة مهمة جداً التي هي عدم تسديد حصة الخزينة من الأرباح الشركات العامة والتي بلغت بحدود (٢٦) تريليون، الشركات العامة أسست لهدف اقتصادي ومولت بالكامل من الخزينة العامة أي هي مملوكة بالكامل من الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك سيادة النائب يجب أن تكون إحصائية كاملة بكافة التشكيلات المخالفة بأرسال التفاصيل المالية التي لم ترسل إلى ديوان الرقابة من المفترض ديوان الرقابة واضع فريق يتابع هذه التفاصيل بالمخالفات مع الجهات المعنية ومن ضمنها هيأة النزاهة.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

موضوع حصة الخزينة من أرباح الشركات، الشركات العامة ما تزال بذمتها اكثر من (٢٦) ترليون حصة الخزينة حسب قانون الشركات هذه الأموال يجب أن تؤول إلى الخزينة العامة ومحدديها بالأرقام لكل شركة من شركات التمويل الذاتي أو الشركات العامة من سنوات قديمة لا تخص فقط سنة ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٤ كلا نزولاً من ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٣، لا تزال هذه الشركات لم تسدد ما بذمتها من أموال إلى خزينة الدولة، الموضوع الآخر التجاوز على أملاك الدولة حقيقة سبق وان قام الديوان بتشكيل لجنة لحصر أملاك الدولة بالكامل سواء في داخل او خارج العراق وأصبحت لدينا قاعدة بيانات لكافة أملاك الدولة التي هي اكثر من (٥٠٠) الف عقار جزء كبير منها متجاوز عليه الجزء الآخر غير مستغل وجزء أخر مستغل، بعض هذه العقارات ألبنا تحديد سندات لها خوفاً من هذه الأمور فأحلنا الملف بالكامل إلى وزارة العدل لغرض إصدار سندات حديثة لهذه العقارات، الموضوع الأهم سيادة الرئيس هو موضوع العقارات المتجاوز عليها والبالغ بالآلاف لا بل بالعشرات الآلاف من هذه العقارات مملوكة للدولة متجاوز عليها، موضوع تكرار الملاحظات الرقابية وعدم تصفيتها من الجهات الخاضعة للرقابة هذا ايضاً مؤشر أخر وتم إحالته إلى هيأة النزاهة للتحقيق به، نرسل التقرير لغرض معالجة الملاحظات الرقابية والوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أليس لديك دائرة قانونية؟ ولديك ممثلين قانونيين؟ عندما تحيل هذه المخالفة يجب أن يوجد موظفين من ديوان الرقابة من الجهة القانونية تتابع مع هيأة النزاهة وتعطينا تحديث كامل وسنة ٢٠٢٥ لدينا هذا العدد من المخالفات تم إحالتها إلى هيأة النزاهة أو أحلناها إلى الوزارة المعنية لاتخاذ الإجراء وتواصلنا معهم ووصلنا إلى نتيجة كذا، حسمنا موضوع القضية أو لا يوجد بها مخالفة مالية يوجد بها مخالفة إدارية يوجد بها مخالفة وفق عملكم يجب هكذا أن يكون العمل.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

موجودة لدينا هذه الإحصائية سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أين هي هذه الإحصائية ممكن تعرضها؟ اعرض تفاصيل عملكم خلال ٢٠٢٥، كم مخالفة تم تشخيصها؟ وكم مخالفة حسمت من قبل هيأة النزاهة والجهات المعنية الأخرى ذات العلاقة؟

- السيد مدير عام الدائرة القانونية:-

نحن للأمانة لدينا هذه الإحصائية ممكن أن نهيئ ملف الإحالة وتاريخ المتابعة مع هياة النزاهة الإجراء المتخذ وفتح قضية تحقيقية قيد النظر صدر قرار جزائي بها من عدمه، هذا موجود لكم غير معروض في أجندة التقرير السنوي ممكن أن نهيئه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك مدير عام الدائرة القانونية صحيح؟ أنت اليوم أتيت إلى مجلس النواب أمام ممثلي الشعب هل يجوز أنت لم تجلب المخالفات التي شخصتها وإنجازك خلال سنة كاملة واجب عملك هو تشخيص مخالفات صلب عمل ديوان الرقابة تشخيص المخالفات، سوف نعطيكم أسبوع اعتبروه من ضمن الأسئلة التي طلبتها رئاسة المجلس، تعطونا تقرير مفصل كم دعوى وكم قضية تم حسمها مع الجهات المعنية ذات العلاقة سواء النزاهة أو غيرها زودنا بهذه التفاصيل.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

لدينا موضع أخر مهم جداً سيادة الرئيس اصبح هناك تقييم لموقف إجراءات الوزارات للحد من ظواهر مكافحة الفساد وتم تشخيص ملاحظات حقيقة كان لها اثر وأهمية التي هي موضوع الدعاوى الجزائية وعدم حسمها وضعف الممثلين القانونيين امام المحاكم، دعاوى قضائية كثير خسرتها مؤسسات الدولة بسبب ضعف التمثيل القانوني وتكبد البلد مبالغ مالية طائلة، واحدة من هذه الحالات الحكم اصبح لصالح جهة على حساب الدولة العراقية بحدود (٨٠٠) مليون دولار في حين هذا العقد لو استمر ومستنفذ إجراءاته لم يكلف الدولة (٣٠) مليون دولار، هذه التفاصيل بسبب الممثلين القانونيين وإجراءات التقاضي ودفاعهم عن حقوق الدولة، مبالغ التضمين عملنا إحصائية لجميع مبالغ التأمين والمبالغ المحكوم بها لصالح الخزينة ولم يتم استيفائها بحدود (٤) تريلون دينار عراقي تقريباً (٣,٨) تريلون (٥٠٠) مليون دولار و (١١٥) مليون يورو هذه مبالغ تضمين بموجب قرارات قضائية لم يتم تحصيلها لغاية تاريخ إعداد تقريرنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو هذا العقد الـ (٨٠٠) مليون دولار؟ ممكن توضيح؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

هذا عقد يخص وزارة النقل او الخطوط الجوية العراقية حدث عقد مع شركة مصرية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أي قطاع في شركة النقل؟

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي (نقطة نظام):-

نحن كنا نتمنى من السادة في هذه المؤسسة العريقة ان تقدم لنا تفصيل كامل بكل وزارة وليس نستذكر لدنا تقرير لكذا وزارة ودينا مشروع في كذا وزارة، كل وزارة ما هي الخروقات لديها ما هو العمل الذي لديها وأين شخصنا الخلل في هذه الوزارة في (س)، ايضاً هذه الكارثة التي نزلت على العراق مصفى بيجي هل لديكم حسابات ختامية؟ تابعتموه؟ وجدنا امواله تحت المجاري، هل لدينا حسابات ختامية؟ هل تم تشخيص حالة؟.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

حضرتك وجهت أن اطرح الأمور العامة والتفاصيل الأكثر يطرحها السيد مدير عام الدائرة المعنية هو من يعطي تفاصيل أكثر، أنا اطرح بعض الأمور العامة التي سوف المدراء العامين في الدوائر الرقابية سوف يقومون يعطون تفاصيل اكثر لحضراتكم.

- السيد عبد الكريم نائب رئيس ديوان الرقابة المالية:-

في مجال قطاع المالي اصدر ديوان الرقابة المالية (٣٣٩) تقرير في المجال القطاعي لسنه ٢٠٢٥ تركزت على وزارات المالية والتخطيط والبنك المركزي والمصارف الحكومية ديوان الرقابة المالية انجز البيانات المالية بنسبه تزيد عن ٩٠% للسنوات لغاية ٢٥ في القطاع المالي في وزاره المالية ووزارة التخطيط، وصلنا بالبيانات المالية للمصارف الحكومية الى سنه ٢٤ والى سنه ٢٥، (٣٣٩) تقرير

في مجال الوضع المالي للبلد انجزنا الحسابات الختامية لغايه سنه ١٩ ارسله الى مجلس النواب الموقر، وال ٢٠ وال ٢١ اليوم احنا في مناقشه مع وزاره المالية وهذه خطوة لم تنجز سابقاً هناك اشارات في اهم الملاحظات والتقرير السنوي مذكور بقطاع بصفحات كثيرة، اهم الملاحظات التي شملها القطاع المالي هو استمرار اعتماد الدولة على اعتماد الميزانية العامة للدولة على الموارد النفطية بالدرجة الاولى دون اهتمام حقيقي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة وكثرة حالات التجاوز بالصرف على التخصيصات المنقحة المحددة وفق قوانين الموازنة الجارية والاستثمارية من قبل اغلب الوزارات

من قبل اغلب الوزارات والتشكيلات هذا الاطار العام وموجود تفاصيله في التقرير السنوي مفصل على كل ادارة العامة وبكل جهة، تراكم ابسط السلف في الحسابات الختامية لوحدات الانفاق وهذه وصلت الى تريليونات على الرغم من توجيه وزاره المالية بضرورة تصفية السلف في سجلات المحاسبية، وجود تلكأ بتسديد مبالغ ضريبة الدخل المترتبة بذمة اشخاص وشركات ومنها الشركات النفطية الواجب بوجود خلل في عمل ضريبة في عملية استيفاء اجور الضريبة، عدم قيام فروع الهيئة العامة للضرائب باستيفاء مبالغ الغرامات التأخيرية على المكلفين والخاضعين لضريبة المهنة للسنوات والتي تضمنت، تفرض السلطة المالية مبلغاً اضافياً بنسبة (١٠%) من المبلغ الضريبة على المكلف الذي لم يقدم او الذي او يمتنع عن تقديم تقرير ضريبة الدخل، عدم دقة المعلومات الموجودة في الهيئة العامة للضرائب عن المكاتب العلمية والوقود والجهات الاخرى، عدم تسجيل العديد من المنشآت المهمة مثل محطات الوقود الاهلية مما ادى الى عدم تسديد مالكيها للضرائب، قيام بعض فروع الضرائب بتنظيم كتب براءة ذمة لمعظم مالكي المحطات الى شركه توزيع المنتجات النفطية على الرغم من عدم قيامهم بالتحاسب الضريبي، عدم تقدير الضريبة المستحقة على الشركات النفطية حولة التراخيص بنسبة (٣٥%) من الاجور الربحية المستلمة إذ تم تقدير الضريبة وتسديدها من قبل الشركات المتحاسبة بالاعتماد على الربح الظاهر في حساباتها الختامية مما نتج فرق في المبلغ المحتسب من قبل وزارة والنفط والمبالغ التي تم تسديدها بحدود (٣٨٨) مليار دينار لسنة ٢٥، اعدم تحقيق شركات التأمين ارباح عن استماراتها في راس المال الشركات المحلية مثل السنوات السابقة بسبب عدم قدرة تلك الشركات على منافسه المنتجات المستوردة مع عدم القدرة على مواكبة التكنلوجيا على طرق الإنتاج فضلاً عن خطوط الإنتاج الشحة في انتاج المعامل والمصانع في الشركات المستثمرة فيها، ضعف إجراءات صندوق العراق للتنمية الخارجية في متابعة استحصال القروض الممنوحة لبعض الدول مثل اليمن والصومال والموزمبيق وأوغندا وتنزانيا وهذه القروض منحة من سنوات سابقه اشر ديوان الرقابة المالية ضعف في إجراءات الصندوق في متابعه واستحصال أو معالجة هذه الديون على الرغم من استحقاقها منذ السنوات سابقة، وجود نقص في أضابير القروض وعدم ترتيب أضابير القروض في المصارف مثل قروض السيارات وقروض المشاريع الصغيرة وعدم قيام العديد من فروع المصارف باتخاذ الإجراءات الاستحصال مبلغ قروض، كذلك حدد الديوان مشاكل كثيره في عمليه منح القروض من المصارف وعملية الاقتراض و مذكورة في تقرير السنوي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا كلام إنشاء نحن نريد تفصيل، أنت شخصت الخلل إجراءاتك مع الجهة المعنية أو التشكيل المعني أين وصل؟ أنت شخصت وتقول يوجد هدر في هذا الموضوع توجد مخالفة في هذا الموضوع توجد جزئية معينة في هذا الموضوع، ما هي النتيجة؟ أريد نتيجة، ديوان الرقابة المالية شخص يجب أن تتابع، إجراءاتك بهذا الموضوع ؟ عندما شخصت هذا الخلل ووجدت به هدر في المال العام ما هو إجراءاتك القانونية مع الجهات ذات العلاقة في هذا الموضوع؟

- السيد عبد الكريم نائب رئيس ديوان الرقابة المالية:-

نحن حلنا عدد الى هيئة النزاهة وحلنا الى الوزارة المختصة في الدائرة القانونية لإجراء التحقيق ونحن لدينا في ديوان الرقابة المالية والدائرة المعنية ليست هي التي تتابع توجد دائرة هي دائرة تحقيق والمتابعة في ديوان الرقابة المالية تتابع هذا التقرير وأين وصل وكيفية الإجابة عليه واستيفاء الإجابة عليه، فجميعها موجودة ومتابعة في التقرير السنوي الذي هو أمام حضراتكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس الديوان، من ضمن الأسئلة التي طرحنها على مدير عام القانونية تضاف هذه التفاصيل وتعطينا تفاصيل كاملة ذكر شركة التوزيع ذكر وذكر القروض الممنوحة من قبل الدولة، الدولة الحالة ام التي قبل ٢٠٠٣؟

- السيد عبد الكريم نائب رئيس ديوان الرقابة المالية:-

الحالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ايضاً تزويدنا بالتفاصيل والتلكؤ لعدم المتابعة في سداد المبالغ.

- السيد عبد الكريم نائب رئيس ديوان الرقابة المالية:-

القروض تخص صندوق العراق السابق.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي (نقطة نظام):-

انا اعتقد السادة لا يعلموا ما هي طبيعة الجلسة، فاطلب من الرئاسة ان يتوقفوا عن الشرح ونبدأ بأسئلة السيدات والسادة النواب والرئاسة ويسجلون هذه الاسئلة وتحدد جلسة ثانية على أن يحضروا قبل هذه الجلسة حتى نرى إجابتهم هل نحن مقتنعين بها أم لا، ومن ثم احتمال نحن لم نُفهِمُهم ماذا نريد منهم.

السيد عدنان فيحان (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

نحن كنا نتأمل اليوم ان ديوان الرقابة المالية يعتبر من اهم المؤسسات الرقابية بال ارصن هذه المؤسسات في الدولة العراقية هو ديوان الرقابة المالية، ونعتمد على تقاريرها ونتائجها النهائية التي تصدر منها كوثيقه موثوقة بها وممكن ان تستخدم في اي مجال للمتابعة والمراقبة، نحن كنا نتأمل من السيد رئيس الديوان ان يشرع لنا بتقرير عندما وصل الينا تقرير ديوان الرقابة المالية تقريبا اكثر من (٦٠٠) صفحه كلفنا جميع السادة في اللجان والمكاتب والكتل كلفت مستشاريها واعدت تقرير عن هذا التقرير الذي وصل الينا من ديوان الرقابة المالية، وكان المفروض من السيد رئيس الديوان ان يقدم تقرير هذا التقرير يبين به ما تم تشخيصه من الملاحظات على الدوائر والمؤسسات والإجراءات المتخذة بحق هذه المخالفات والملاحظات هذه المخالفات والملاحظات التي تم توثيقها او تثبيتها ما هو الأجراء الذي اتخذ بحقها؟ هل تم تصحيح مسارها من قبل الدائرة المعنية او المؤسسة المعنية؟ هل تم إحالة هذا الملف إلى المؤسسات المختصة بتصحيح المسار؟ لان جوهر عمل ديوان الرقابة المالية هو تصحيح مسار العمل المالي والإداري، هذا الجوهر عمله تصحيح المسار، عندما قرئنا التقرير وجدنا الكثير من المخالفات والملاحظات التي تم تثبيتها من ديوان الرقابة المالية وهذا جهد يشكرون عليه، لكن السؤال ما هي الإجراءات التي اتخذت من ديوان الرقابة المالية بحق هذه المخالفات وهذه الملاحظات؟ كم ملف تم تحويله الى هيئه النزاهة؟ كم ملف تم تحويله الى الادعاء العام؟ كم تم تحويلها الى الدائرة القانونية لهذه المؤسسة من اجل اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيح المسار؟ كم المال المهدور الذي تم بإجراءات ديوان الرقابة المالية استرجاعه أو إيقافه؟ ما هي المخالفات التي تم إيقافها من قبل ديوان الرقابة المالية؟ هذا لم يطرحه السيد رئيس الديوان اليوم اردنا من السيد رئيس الديوان ان يمتلك الجراءة في الحديث عن تقريره، أنا أتكلم امامها كان من المفترض عندما تقرير من (٦٠٠) صفحة وأنت اليوم جالس أمام ممثلي الشعب وأمام الشعب كان من المفترض ان تتكلم عن التقرير بتفاصيله والسادة النواب ماذا لديهم من أسئلة يسئلون الشخص المعني نحن لا نريد ان نسمع من كل شخص موجود انه ماذا عمل كلا إذا يوجد سؤال موجه الى ديوان الرقابة فالشخص المعني بالإجابة هو الذي يتصدى الى الإجابة، فسياده رئيس الديوان لديكم تأخير بأرسال التقرير هذا اولا، التقرير لم يصل ضمن المدة المحددة وفق قانون ديوان الرقابة المالية، لديكم عدم تفعيل الديوان لصلاحياته ومهامه المبينة في قانون الرقابة المالية، لديكم الكثير من المسائل التي كنا نتمنى منك ان تتطرق لها اين هي المخالفات في محور الدفاع؟ في محور التربية والتعليم؟ في محور الزراعة؟ في محور التجارة؟ في محور الصحة؟ هذه المؤسسات اين المخالفات؟ وما هي الاجراءات التي اتخذتموها؟ اليوم محور مكافحه الفساد الذي هو يوم مطلب الجماهير ومطلب المرجعية ومطلب

جميع القوى السياسية ومطلب جميع اعضاء مجلس النواب ومجلس النواب تصدى بنفسه لهذه المسألة ديوان الرقابة اين من هذا المحور؟ وما هي الاجراءات الذي اتخذها في محاربه الفساد، هذه الجلسة لأول مرة مجلس النواب يستضيف ديوان الرقابة المالية في جلسه علنيه امام ابناء الشعب العراقي حتى يطلع على التقرير ويطلعهم على المخالفات التي حدثت في المؤسسات والدوائر التنفيذية وما هي الاجراءات المتخذة بذلك، فهذا تقريرك يا سيد الرئيس والسادة الكوادر الموجودين في ديوان الرقابة هذا التقرير اليوم اردنا ان نستمع منكم حتى نعطيكم مدة هذه المدة تتخذون بها الاجراءات وتصححون بها الملاحظات، وبالتالي مجلس النواب مسؤول عليكم مسؤوليه مباشرة فأما ان تكونوا لديكم القوه والجراءة في اتخاذ القرارات المناسبة في جميع محور من محاور التقرير والا مجلس النواب سيتخذ اجراء بحق الهيئة وبحق المخالفات الاخرى، لان اليوم لدينا لجان اللجان هذا التقرير كل لجنه تأخذ ما يخصها في عملها وتتابع بدقه اجراءات هيئه الديوان الرقابة وتتابع بدقه إجراءات الجهات الرقابية الاخرى والمؤسسات المعنية بهذه المخالفات، وما هي الاجراءات التي حدثت واتخذت من قبلهم؟ فالسيد رئيس الديوان نحن نريدك ان تتكلم معنا بصراحه متناهيه انت اليوم اهم مؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية التي تحفظ المسار الصحيح وتحفظ المال العام وتحفظ ان تكون الإجراءات ضمن السياقات والإجراءات القانونية، فهذا الذي كنا نتمناه منك واتمنى منك ان تقدم تقرير مبسط للسادة وبالتالي بعد ما يسمح السيد الرئيس بفتح المداخلات اي سؤال يسأله السيد النائب تريد انت ان تجيب او الشخص المعني مباشرةً أن يجيب على أسئلتهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الموضوع الذي ذكره السيد النائب الأول، وجهنا الامانة العامة ووجهنا السادة في المكتب يتم توزيع التقرير وفقا اللجان ذوي الاختصاص، كل لجنه اختصاصها والتقرير ومتابعتها مع الوزارة او التشكيل المعني الذي مذكور من قبل ديوان الرقابة المالية، ثانيا ذكر السيد النائب الأول واؤيد ما ذكره بكل تفاصيله، لان اليوم عمل ديوان الرقابة المالية يعتبر المؤسسة الرصينة التي تهتم بكل تشكيلات ووزارات وجميع مفاصل الدولة، فأي تقرير يصدر منها من هذا الديوان ومن هذه المؤسسة يجب ان يتابع مع التشكيلة الذي كتبت عليه او مع جهة المعنية ذات العلاقة ويتابع بشكل واضح، الذي نراه من خلال تقريرك السيد رئيس الديوان محبط لدى اعضاء مجلس النواب، انا منذ يومين اقرأ في التقرير لغاية ما وصلت الى التوصيات او الخلاصة التي انتم ذكرين ورأيت الخلاصة لأحدى الوزارات الذي ذكروها السادة الان السيدات والساده وزاره النفط واضع عليها ثلاث مخالفات مخالفه تقول خزاناتها صدئه لدى شركه الناقلات وشركه نفط البصرة التي تصدر ثلاثة ملايين لتر تقول لديها مخالفه بـ (١٢,٥٠٠) دولار، اسالكم بالله امام مثلي الشعب انظروا الى خلاصة ديوان الرقابة المالية هل يوجد بشر ان يعقل هذا الشيء؟ هذه التريليونات الذي نراها في شركه واحده التي هي شركه مصافي الشمال (١٢) تريليون ونصف، اين رقابتكم عليها؟ كيف صادقتم على الحسابات الختامية الخاصة بها؟ هذه شركة من (٤) الف تشكيل لديك، الى اين نصل نحن؟ ديوان الرقابة المالية يجب ان يكون ديوان رقابة المالية ليس ايراد له ديوان يراقب عليه وجهه تراقب عليه هذا غير معقول، اذا يوجد اي ضغط عليكم ابلغونا نحن ممثلين الشعب، تقولون يوجد ضغط علينا من (س، ص، ع) نحن نتخذ الإجراءات بحقه، اليوم هناك محابات في كتابة التقارير هذه في ذمتكم وهذه اموال (٤٦) مليون في ذمتكم انتم، عندما تكتبون يتبع اغلب النواب الموجودين عندما يذهب يريد ان يحاسب او يراقب يعتمد على تقرير ديوان الرقابة المالية لان مشخص وبه تفاصيل عده لم نلمس هذا الشيء في تقريركم الخاص بـ ٢٥ فيه مجاملات وفيه محابات هذا غير صحيح، يجب ان يكون هناك تشخيص للخلل، هذا الموضوع غير مقبول، سوف نعطي مجال للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ان يعطوكم مداخلات تسجلوها لديكم ونعطيكم فرصه أسبوع أو عشرة أيام للإجابة على هذه التفاصيل وتجيبونا بشكل واضح، حجم الأموال المهدورة في كل مؤسسه أو وزاره، تفاصيل الملاحقة أو إحالة الملفات سواء على النزاهة او على الجهات المعنية تعلمون بها بالتاريخ وبالرقم وبالإجراء أين اصبح؟ هذا الموضوع نريده منكم في الجلسة القادمة سوف نحدد لكم جلس قادمه للإجابة على هذه التفاصيل بالتفصيل.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري (نقطة نظام):-

المادة (٢٤) من قانون مجلس النواب رقم (١٣) لعام ٢٠١٨، يقوم رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية عند عرضه للتقرير السنوي بقراءة البيان الرقابة السنوي في جلسة تخصص لهذا الغرض، وأكدت سابقا وأؤكد بحضور الوزراء الاتحاديون ورؤساء الجهال غير المرتبطة بوزارة ورسائل هيئات المستقلة يجب حضور الوزراء وليس فقط الهيأة يجب حضور الوزراء هذا قانون يجب أن ينفذ يجب أن نعيد هيبة مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كل نائب يعرض تفصيل يكون مثبت بادله وقرآن ويكتبون السؤال عندما يعودون لهم مدة سوف نعطيهم مده لغاية بعد الزيارة حتى يكون لهم وقت كافي جميع دوائركم تكون تجلب كل شخص ضمن اختصاصه وتجيبون على الأسئلة وعلى التفاصيل، أكرر مرة أخرى منذ يومين اقرأ في التقرير والتقرير محبط والتقرير ليس تقرير ديوان الرقابة هذا تقرير إنشائي وهذا الإنشائيات لا نريدها، نحن نريد تشخيص الخلل وما هو العلاج الذي عملته؟ لا نريد فقط ان تكتب لي إنشاء الموظف الفلاني أنت ذاهب إلى الموظف الذي لديه مخالفه إدارية في توظيفه او نقله وتارك التريليونات تسرق يجب ان تحدد لي التريليونات التي سرقت اين ذهبت؟ شركة واحده شركة مصافي الشمال (١٢) تريليون ونصف، الشركات الأخرى نفط البصرة كم؟ شركات الاستخراجية كم؟ ما هي مخالفاتكم عليهم؟ ما هي النقاط التي وضعتموها؟ انتم ديوان الرقابة اموال الشعب ذمة في رقابكم ونحن اليوم مسؤولين عن هذه الذمة ونحن الجهة الرقيبة عليكم، ومصادقين على الحسابات الختامية لمصافي الشمال هذه الكارثة والطامة الكبرى، هذا تقرير لمجلس النواب يعرضوه هم هذا تقريرهم يخص سنة كاملة، لكن عندما نبحث في التقرير ونقرأه لا نجد اي مخالفة موجودة في هذه التفاصيل.

- السيد فرهاد اتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

الموضوع حساس جداً، من المفترض ان نتعامل مع الموضوع بهدوء وبحكمة وبروية، هذا موضوع كبير جدا والوضع حساس في البلد ملف الفساد من اكبر الملفات في البلد وحديث الشارع من المفترض ان نتعامل بمهنية ووفق السياقات القانونية والدستورية وبموجب النظام الداخلي وقانون مجلس النواب الذي ذكره السيد، انا اتفق مع السيد رئيس المجلس والسيد النائب الأول فيما ذكروه موضوع مهم جداً كان من المفترض لأن ديوان الرقابة المالية تتعامل مع الأرقام ومع المال والأموال تخصص الشعب كان من المفترض ان يتعاملوا معنا في الأرقام فيما يخص الملفات فيما يخص الموازنات فيما يخص التخصيصات المالية الى اخره والهدر الذي حدث في المال العام، لكن ايضا نحن كمجلس نواب انا في رأيي يجب ان نتبع السياقات الدستورية والقانونية في ما يخص استضافة اي هيأه بما فيها هذه الهيأة المهمة والحساسة في هذا الوضع الحساس جدا، فأرجو من السيد رئيس المجلس والسيد النائب الاول والسادة والسيدات السادة النواب ان نعطي فرصة حتى السادة ايضا يوضحون موقفهم اذا يوجد خلل في اعداد التقرير هذا ممكن مبرر ولهم عذر، اما اذا مثل فعل مثل ما ذكر السيد الرئيس والسيد النائب الأول فعلاً انشائيات ولا توجد ارقام فلكية لا توجد في هذا التقرير حقيقه هذا غير مقبول ومجلس النواب سوف يؤدي دوره، لكن ارجو ان نعطي الفرصة للساده الحاضرين لانهم حضروا حتى يقدموا ما عندهم اذا لم نقتنع كمجلس نواب بأجوبتهم من حقنا على ان نقوم بإجراءات اخرى ضمن السياقات القانونية والدستورية، قضية الحسابات الختامية هذه من اكبر الاخطاء التي تحدث من المفترض قبل ان نصادق على اي موازنه تأتينا الحسابات الختامية للحكومات لا تكون هناك مشكله جزء كبير من هذه المشكلة التي الان نحن بصددها ليس لدينا حسابات الختامية الخاصة بسنة ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لغاية الآن بعد (١٥) سنه، حقيقه جزء منها تقصير مجلس النواب ليست هذه الدورة الدورات السابقة هذا مهم جدا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا كان حديثنا مع السادة في اللجنة المالية وفي جدول أعمال جلسات المقبلة حددنا الخميس جزء من مناقشه الحسابات الختامية للسنوات السابقة وهذا خطا كبير تتحمله المؤسسة التشريعية في الدورات السابقة في هذه الدورة لا تحصل لدينا مثل هذه الشيء، حسابات ختامية كل سنه تأتي إلى مجلس النواب ويتم الطلاع عليها ونقاشها والمصادقة عليها هذا موضوع دستوري وقانوني.

السيد رئيس الديوان سوف اعرض عليك بعض الأسئلة سجلها لديك والدائرة البرلمانية سوف يزودك بنسخة منها إضافة الى أي سؤال يطرح من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب فيما يخص تقريرك السنوي فيما يخص لسنة ٢٠٢٥ نعطيك الوقت الكافي للإجابة عليه في الأيام القادمة سوف تحدد لك جلسة باستضافة المعنين مثلما ذكر السيد النائب (حيدر المطيري).

١. ما هي ابرز المؤشرات الخطيرة التي كشفها ديوان الرقابة المالية لسنة ٢٠٢٥؟

٢. كم يبلغ حجم الأموال التي رصدت للديوان وتعرضت الهدر خلاف للقانون خلال عام ٢٠٢٥؟

٣. ما هي الجهات الحكومية او المؤسسات او الوزارات او المحافظات الأكثر تسجيلا للمخالفات المالية والإدارية؟

٤. ما هي الأسباب الرئيسية لاستمرار تكرار المخالفات ذاتها في ديوان الرقابة السنوي رغم توصياته المتكررة؟ توجد لجان معنيه ونحن كرئاسة مجلس موجهين كتب عدة يوجد تعمد بمخالفة التوصيات المرسلة اليكم.

٥. كم جهة حكومية لم تسجل لديوان ملاحظاتها او امتنعت عن تزويدها بالوثائق المالية المطلوبة أو الإجراءات الأخرى؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت بحقها؟

٦. ما هو حجم الاموال التي تمكنت الدولة من استردادها نتيجة اجراءات ديوان الرقابة خلال سنه ٢٠٢٥؟

٧. ما هي ابرز المخالفات التي رصدها الديوان في تنفيذ قانون الموازنة الثلاثي؟ وما اثرها على كافه التفاصيل والإنفاقات العامة؟ وايضا اعطينا تلخيص ديوان الرقابة المالية هل الموازنة الثلاثية ادت غرضها؟ وهل الموازنة الثلاثية يوجد بها ايجابيات او سلبيات؟

٨. هل رصد الديوان مشاريع استنزفت اموال عامه دون تحقيق اهدافها؟

٩. ما هي ابرز المخالفات التي سجلها الديوان في العقود الحكومية والإحالات والمناقصات؟ وهل احيل المسؤولين عنها الى القضاء او الجهات المعنية؟

١٠. هل رصد الديوان حالات لصرف خارج تخصيصات القانونية او خلافاً لقانون الإدارة المالية؟

١١. ما هي ابرز ملاحظات الديوان بشأن الإيرادات النفطية؟ وهل توجد إيرادات ضائعة بسبب ضعف التحصيل او سوء في الإدارة او تفاصيل اخرى؟

١٢. هل يرى الديوان أن ضعف الأنظمة الرقابية الداخلية في الوزارات أثرت على استمرار الفساد المالي والإداري؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المناقشة حول عام ٢٠٢٥، التقرير تم أرساله في العطلة التشريعية، أولاً هو مخالفة أساس أرسال التقرير مخالفة.

ثانياً: أول جلساتنا في هذا الأسبوع حددنا جلسة لمناقشة التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية لسنة ٢٠٢٥، هل لديكم ملاحظات ونعطيهم مهلة للإجابة على أسئلتكم المرسلة لهم وإذا اقتنع مجلس النواب بإجابتهم وتقريرهم في ذلك الوقت نحن ندعمهم وإذا لم يقتنع المجلس نتخذ الإجراءات القانونية بحقهم، لا يوجد تأجيل ونحن نعطي فرصة للإجابة على التفاصيل التي طرحناها وطرحها السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- النائب طه هاتف محي الدفاعي:-

إستنادا إلى المادة (٩١) ثانياً من النظام الداخلي لمجلس النواب، من اختصاصات لجنة النزاهة متابعة ومراقبة وتقييم عمل الهيأت والمؤسسات ذات العلاقة بشؤون النزاهة ومكافحة الفساد، إيضاً إستناداً إلى قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المادة (٤) أولاً الحفاظ على المال العام والتبذير وسوء التصرف، والمادة (٢٨) لديوان الرقابة المالية يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس النواب خلال (١٢٠) يوم لكل سنة يتضمن الجوانب الأساسية التي أفرزتها الخطة السنوية للديوان، أيضاً للمجلس أن يقدم تقرير عن كل أمر هام في مجال الرقابة وتقييم الأداء المالي والإداري والإقتصادي، لدينا بعض الملاحظات ثبتناها كلجنة نزاهة في الإستضافة الأخيرة لديوان الرقابة المالية ممكن أن نطرحها على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودنا بها ورقياً حتى نضيفها من ضمن النقاط

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

الإستضافة مهمة والسادة في دائرة ومؤسسة مهمة جداً، أنا أطلعت على التقرير، كنت أريد قبل مطالعة التقرير أن أعرف أي المؤسسات فيها مخالفات ولكن وجدت تقصير كبير في ذات المؤسسة التي تراقب، هذا تقصير وإن شاء الله تتم معالجته نحن لسنا للمسألة بقدر ما أحدنا يكمل الأخر، نحن نتكلم عن فساد، وأنا أعتقد إن ديوان الرقابة في العهد السابق هو الجهة الوحيدة التي تكشف الفساد لم تكن هنالك هيأة نزاهة وهي متمرسة في هذا العمل، حسب معرفتي إن الديوان عمله في مرحلتين، الأولى يبين المخالفة أو يحدد المخالفة والجهة والمرحلة الثانية كيف يعالجها، أحياناً يسأل وأحياناً لا يسأل وذهب إلى القضاء والإدعاء العام والنزاهة، أنا من خلال الإطلاع على التقرير وجدت فقط تحديد جهة المخالفة على ولم اجد الإجراءات الرغم من وجود العديد من المخالفات والجرائم لم تكن موجودة مثل ما تفضلوا (عدنان الجميلي) وغيرها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لذلك أنا أقول لكم التقرير محبط لأننا لم نرى بيانات رسمية من قبل رئيس الديوان، في هذا التقرير شخصناها كذا وهذه المخالفات وهذا الإجراء.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

أنا الآن أريد أن أسأل ثلاثة أسئلة مكملة لحضرتك لأن اغلب الأسئلة سألتها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ثبتوا هذه النقاط.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

ما هي أكثر المؤسسات سواء كان وزارة أو هيأة أو محافظة فيها فساد، حتى نعرف أين نبحث عن الفساد؟

ثانياً: ما هي أكثر مؤسسة تجاوبت معكم وعالجت المخالفة، حتى نجد الثواب والعقاب.

ثالثاً: ما هي عدد الإخبارات المهمة التي قدمتها الهيأة للجهات ذات العلاقة.

رابعاً: وجدت ظاهرة ليس فقط تقرير لهذا العام حتى في السنوات السابقة وزارات ومحافظات ومؤسسات دولة تتعامل مع شركة واحدة، عندما تحدد المخالفة يجب أن يكون رادع كبير على هذه المخالفة، هل أحلتوا إلى القضاء؟ وهل القضاء تعاون معك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أهم جلسة وهذا الأمر لم يمضي في الدورات السابقة هذه أول دورة يتم مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية تحت قبة مجلس النواب وهذا صلب عمل مجلس النواب.

- النائب ضياء شغاتي كاظم الزيدي:-

المادة (٥١) من النظام الداخلي بخصوص الأسئلة والاستجوابات وايضاً فيما يخص البيانات المالية التي طلبت من ديوان الرقابة المالية، أرسلنا إلى ديوان الرقابة المالية لتزويدنا بكافة الملاحظات والتفاصيل التي تتعلق بالدوائر المعنية، كان يفترض أن تكون الإجابة واضحة وشافية، لا أن نستعرض بما نستذكر من السيد رئيس ديوان الرقابة المالية والسادة الحاضرين، كانت إجاباتهم ونقاشنا بملف مهم جداً يتعلق بفساد العديد من الوزارات، كان اليوم يفترض جنباً لجنب مع بقية مفاصل دولة الرئيس ورئاسة الوزراء ومجلس القضاء وايضاً في لجنة النزاهة، وسبق أن إستضفنا السيد رئيس ديوان الرقابة المالية في لجنة النزاهة، المفروض اليوم أن تكون هنالك إجابة سابقة للأسئلة والاستفسارات التي ذكرتموها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن زودناهم بالأسئلة وسوف تحدد جلسة في أيام قادمة لمناقشة هذه التفاصيل ونعطيه الوقت الكافي للإجابة.

- النائب ضياء شغاتي كاظم الزيدي:-

كان اليوم المفترض نحن جنباً الى جنب مع بقية مفاصل دولة الرئيس ورئاسة الوزراء ومجلس القضاء وأيضاً في لجنة النزاهة، وسبق ان تم استضافة السيد رئيس ديوان الرقابة المالية في لجنة النزاهة، بما تفضلتم من اسئلة وطرحتموها عليه كان يفترض اليوم تكون اجابة سابقة لديه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب نحن اعطيناه الأسئلة وسوف تحدد جلسة في الأيام القادمة لمناقشة هذه التفاصيل.

- النائب ضياء شغاتي كاظم الزيدي:-

لديه الأسئلة سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعطيه الوقت الكافي للإجابة.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

نحن استضفنا السيد رئيس الديوان والكادر المتقدم وقرأنا التقرير وعملنا تقرير رقابي تحليلي حول التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية الإتحادية لسنة ٢٠٢٥ وأنا أرسلت إلى السيد النائب وجنابك نسخة والسيد النائب الثاني، قسمنا التحليل بالتفصيل التالي الخلاصة التنفيذية.

أولاً: بها نطاق التقرير والملفات المشمولة.

ثانياً: المؤشرات العامة لنشاط الديوان خلال ٢٠٢٥ الذي هو حجم التقارير التي رفعت.

ثالثاً: الظواهر العامة والمخالفات المستعرضة على مستوى الدولة، ونحن قسمناها في المالية عالية جداً ومتوسطة.

رابعاً: ابرز المخالفات حسب القطاعات تم التشخيص في التقرير قطاع الطاقة النفط، القطاع المالي الضرائب وقطاع التربية والتعليم وقطاع النقل وقطاع الزراعة والموارد المائية والصحة البيئية وقطاع الأمن والدفاع والإستثمار والقطاع المختلط.

خامساً: تصنيف المخالفات الموثقة في الجداول المرفقة ايضاً وضعنا لها باب بإمكانك سيادة الرئيس الاطلاع على التقرير.

سادساً: المخالفات المتكررة بين الملفات ايضاً وضعنا لها باب بإمكانك سيادة الرئيس الاطلاع على التقرير.

سابعاً: الأشخاص والجهات الواردة في التقرير، بصراحة لن تتضمن الملفات أسماء أشخاص متهمين ومسؤولين مقصرين، جدول الخاص والمسمات شركة (ربوع البتراء) مثلاً شركة (ساز) صيانة عجلات ضمن فترة الضمان لوزارة الداخلية، اذا هبوط في السليمانية خلافاً للضوابط (ذهب) شركة (وندول) عقد استثمار فندق (السدير).

ثامناً: قائمة اهم عشرين ملف قضية تستحق الإستضافة البرلمانية، تم درجها لكم في التقرير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودنا بها حتى لا تأخذ منا وقت طويل، واعمل كتاب بها حتى نعطيها له من ضمن الأسئلة الموجهة لهم حتى يجيبوا لنا عليها.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

حتى التوصيات والتشريعات الرقابية المطلوبة نقترح أن تُضاف، ايضاً أضفنا اكثر من عشرة تشريعات نعتقد بها سوف نحل المشكلة التي حصلت في التقرير الديواني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تشريعات تخص عمل الديوان.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

تخص عمل الديوان وتخص قضية التقارير السنوية للسنوات السابقة وعام ٢٠٢٥، ايضاً لاحظة شركة المصافي يوجد فيها تقرير مصافي الشمال ومصافي الوسط ومصافي الجنوب، وشخصوا الإخوان ان عدم الإجابة على التقارير لكن اجراءات لم تحصل بعدها هذه ايضاً عملنا بها تقارير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب كيف تم مصادقة الحسابات الختامية لهذه الشركات وهذه الأموال الطائلة تُصرف، هنا اسأل سؤال وهذا السؤال أغلب السيدات السادة اعضاء مجلس النواب، انا اليوم عندما اصادق حسابات ختامية وفق بيانات مالية مرسلة من قيل شركات ومدققة من قبل الديوان الرقابية والجهات المعنية في هذا الموضوع، ويتم المصادقة للحسابات الختامية لهذه الشركة أي أُعطي براءة ذمة أي كيف اليوم تذهب تجلب براءة ذمة من الضريبة تعطي اموال حتى يعطوك براءة ذمة، هم اعطوه براءة ذمة فالوا له انت عملك يسير في المسار الصحيح هذا الشيء غير صحيح.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي (نقطة نظام):-

لأول مرة في تاريخ مجلس النواب اذا اردت ان اكون دقيق منذ عام ٢٠١١من تاريخ صدور قانون ديوان الرقابة المالية هكذا جلسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

عدد الحضور لهذه الجلسة (٣٠٠) نائب هذه رسالة واضحة أنَ اعضاء مجلس النواب مهتمين اهتمام بالغ في موضوع محاسبة المقصرين والتدقيق على أموال الشعب.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

سيادة الرئيس اطلب من حضرتكم إعطائي الوقت الكافي، أولاً هذه الجلسة لا اعرف كيف اعبر عن سعادتي بها الوضع لا يتحمل لكن أين، لدينا مشكلتين.

أولاً: هي لم تحدث قبل وأعملنا بعدها وهذا يحسب لنا.

ثانياً: ديوان الرقابة المالية خاص بنا المادة (١٠٣) من الدستور تنص على يرتبط مجلس النواب ونحن تركناه، نحن تاركين ديوان الرقابة المالية وحده لم يلتفت احد عندما قال رئيس الديوان لدي (٣٠٠٠) موظف على (٤٠٠٠) تشكيل، لو كل تشكيل موظف يصبح (٤٠٠٠) موظف نحن تاركيه، نحتاج تعديل قانونهم، الحكومة تطلب فقط لا تتدخل بعمل ديوان الرقابة المالية مطلقاً تطلب منه، أنا لدي هنا تعيينات وتخصصيات له اثبته هذا يجب ان اعمل به، اما القضية الثانية انا عقلي لا يستوعب رئيس الديوان اجلس في مكانك وادافع عن الديوان، انا لا اعرف تقرير ديوان الرقابة المالية هذا امامي التقارير كلها مليارات، مثلاً عقد الجوازات الديوان ذاكر له انت ماذا فعلت لوزارة الداخلية عام ٢٠٢٣ قال له سند قانوني لا يوجد لديك هذا العقد باطل، قال له انت على اي اساس تتعاقد مع هذه الشركة وانت ليس لديك سند قانوني، تأتي الى التخرجه لا اعرف لماذا هكذا خرجها لديك تقارير اين هي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

انا حدث لي احباط في الخلاصة.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

الأن رئيس هيأة توزيع المنتجات النفطية متهم لدى القضاء، لديه تقرير وهو لدي لكن لم اطبعه بعد شخص به (٤٧) مليار هدر (٥٦) مليار فروقات قياسي والطبيعي تم تشخيصه في ديوان الرقابة المالية أين هذه؟

لا يوجد هناك إجراء ولا إحالتها إلى النزاهة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هو يشخص وهناك جهات معنية تتخذ الإجراء، حتى لا نحمل الديوان كل تفاصيل الإجراءات، الديوان يشخص الخلل والمخالفة ويتابع مع الجهات المعنية بالتنفيذ.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

ولدينا المادة (١٤,١٥,١٦) تنص عل حل النزاهة، علينا الاتفاق اليد الضاربة لمجلس النواب هو ديوان الرقابة المالية.

- النائب همام علي مهدي التميمي:-

الديوان يشخص ويكتب إلى الجهات المعنية، يكتب إلى النزاهة ويكتب لمجلس النواب الجهة الرقابية، نحن نسأل السيد رئيس الديوان الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع، ما هي ملاحظاتكم على احد المشاريع الذي هو مصفى (بيجي) الذي كلف اكثر من عشرات التريليونات ما هي الجدوى الاقتصادية لصرف هذه المبالغ على هكذا مشاريع هي البنى التحتية اصلاً هي قديمة هذا أولاً.

ثانياً: تقييمكم للدرجات الخاصة وما هي كفاءتها وما هي عطائها بالنسبة للحكومة.

ثالثاً: تشخيصكم لبعض الدرجات الخاصة التي مضى عليها اكثر من (١٥) سنة في نفس المكان، وما هي كتابتكم لهذه الدجات الخاصة وما هي كانت مقترحاتكم للحكومة ولمجلس النواب، ديوان الرقابة المالية هو جهاز يشخص التشخيص الدقيق ويعطي صورته الحقيقية لتحسين الواقع الإداري للمؤسسات.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

جلسة موفقة نحن من خلال الملاحظات التي تم تشخيصها بالتقرير المقدم، مجلس النواب بحاجة الى اعادة تقييم للقوانين التي يعمل عليها ديوان الرقابة المالية وتحديث هذه القوانين أو تشريعات جديدة خلال الفترة القادمة، اعتقد بان احتضان مجلس النواب لديوان الرقابة المالية مسألة مهمة جداً لتقوية عمل ديوان الرقابة المالية من خلال اطلاعنا على التقارير المقدمة من قبل ديوان الرقابة المالية تقارير حقيقةً أنجزت بدقة وجهد وفيها جهد كبير جداً مقدمة لكن النهايات التي هي دائماً ما تكون ليس من صلب عمل الديوان، لذلك احتضان مجلس النواب وتقويمه والوقوف مع ديوان الرقابة المالية من اجل ان تكون الملاحظات الأخيرة أو التي يقدمها ديوان الرقابة المالية الهيأة النزاهة أو لغيره من الهيئات التي نقدم لها التقارير وتكون ذات جدوى، اطلب من جنابكم بان تكون هناك جلسات اكثر من جلسة لاستضافة ديوان الرقابة المالية وتفعيل هذا الدور وتحديث القوانين التي خاصة في ديوان الرقابة المالية.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

السيد رئيس ديوان الرقابة المالية والكادر المتقدم أكيد لا نشك في جهودهم، لكن هذه مناقشة ونحن على اعتبار الجهة الرقابية المسؤولة على ديوان الرقابة المالية وعلى هيأة النزاهة، أنا أطلب من جنابكم سيادة الرئيس ان عند الانتهاء من ملف الرقابة المالية نذهب الى هيأة النزاهة ومن بعد هيأة النزاهة نذهب إلى الوزارات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بالنسبة لاستضافة هيأة النزاهة ثابت الأمر بمقترح مقدم من السيد النائب الأول طلب تأجيل الجلسة ولكن كان بالأسبوع القادم طلب من عندي وعد بعد الزيارة سيتم استضافة رئيس هيأة النزاهة والكادر المتقدم في الهيئة.

- النائب عبد الامير نجم عبدالله المياحي:-

أنا ما عندي ما رد أطيل فقط بالملف الذي أمامنا الملاحظات المؤشرة على تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي العام ٢٠٢٥ في محور النقل أنت تعرف السيد الرئيس أن ملف في الموانئ من اهم الملفات في وزارة النقل وخصوصا ملف عقود التشغيل المشترك لشركة الموانع العراقية اطلب من أخ السيد الأخ رئيس ديوان والأخوة أن يزودون بملف تشغيل المشترك لشركة الموانع العراق كذلك نحتاج النسبة الربحية لكل جولات التراخيص شركات التراخيص العاملة في جميع قطاع النفط من كركوك وصولا إلى البصرة نحتاج شركات التراخيص والنسبة الربحية لهذه الشركات.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

بصراحة نحن كان الاطلاع سريع على التقرير الذي تم توزيعه وعندنا ملاحظات تأشرت أنا ما أريد ادخل بمخط والأسئلة والبعض التساؤلات على هذا التقرير يعني كثير ما ذكرو ذكروا يا أخوان عدم ذكرو المحافظات عدم تدقيق بنود عقود جولات

التراخيص ما مذكور بالتفاصيل بها هدر كبير وبها أموال كبيرة يعني ممكن فقرة واحدة اذا نريد أن اشر عليها فقرة الناقل الوطني للعمال الأجنبية هو يصير ناقل وطنيه هذه فقرة بالعقد من عقود جولات التراخيص والناقل الإن الخطوط الجوية الإماراتية تستوفي من شركة نفط البصرة مليار دولار سنويا مليار دولار سنويا وتكلمت مع مدير النفط وأخذت الخطوط الجوية ومقبل يتعامل معه هذا ما مؤشر عندكم نحن كمجلس النواب وأنتم يعني اليوم واجبنا الرقابي مثل ما تفضل الأخ العزيز الزميل السيد الرئيس التقصير بمجلس النواب مجلس النواب مقصر تارك الهيئة بدون متابعة وباقي يعملون لوحدهم أنا عدي ملاحظة على الرئيس باللجنة الفرعية لشكل على مجلس محافظة البصرة سابقا على المحافظة على المشاريع التي بها وتم استضافته شخصيا وسألنا على تقارير بمشاريع محافظة البصرة قال إذا أعطيكم التقارير تحترق البصرة والسيد النائب السعود الساعدي يشاهد على هذا الكلام كنت أنا والنائب السعود الساعدي استضفنا الرئيس وكان هذا كلامه إن إذا أعطى تقارير المشاريع في محافظة البصرة سوف تحترق المحافظة ولم يعطينا المشاريع وكم مرة عملنا له كتب يزودنا بالمشاريع ولم يعطينا المشاريع حتى لا تحترق محافظة البصرة هذا ما يمكن السيد الرئيس أتمنى من الرئيس أن يثبت فقرة لديوان الرقاب المالية بالتقارير الشهرية أمام أعضاء مجلس النواب أتمنى هذه الفقرة تثبت.

- النائب سالم شامل طوكان العيساوي:-

هناك مخالفات كثيرة في ديوان الرقاب المالية لعام ٢٠٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ لمحافظة البصرة وقد حقق السادة أعضاء مجلس النواب في الدورات السابقة تقصير واضح على ديوان محافظة البصرة وثبت الإجراءات لدى ديوان الرقابة نحن نريد نعرف ديوان الرقابة ما هي إجراءاته تجاه المخالفات التي ارتكبتها ديوان محافظة البصرة ومن أهم المخالفات موضوع الأراضي والاستثمار للأسف الشديد ملف الاستثمار هو أصبح لتعظيم إرادات المستثمرين بدلا من حل أزمة السكن وصل سعر الفلة في محافظة البصرة (٥) مليار و (٢) مليار فقط الذي وضع يد بالتنور الطين حصل من عند المليارات هذا يستطيع أن يشتري له فلة أما الموظف كعضو مجلس نواب ما اعتقد يستطيع يشتري له فلة (٥) مليار لا ذا وضع يد بهذا التنور الذي قلت لك عليها الذي يفور من عند المليارات قبل فترة نريد نعرف ديوان الرقابة ما هو دورة اتجاه ملف الاستثمار الأراضي ومنح التسهيلات وإلغاء الرسوم والضرائب على المستثمرين بما يسبب ارتفاع سعار سكنية بدل من أن يحل أزمة السكن ما هو دوركم وما هي الملفات التي ثبتوها عندكم طيلة الفترة من عام ٢٠٢١ لغاية ٢٠٢٥ ولماذا الملفات الخاصة بديوان الرقابة المالية لديوان محافظة البصرة ما زالت على رفوف ديوان المحافظة ولن نلاحظ هناك أي ملف أحيل الى النزاهة أو اتخاذ إجراءات بخصوص الأخ محافظة البصرة كثير من الملفات التي تم تشخيصها على محافظة البصرة وعلى منح تسهيلات للمستثمرين ما لاحظنا أي عقوبة توجهها وباعوا البصرة تفكيك على المستثمرين ويعظم بإرادتهم ما هي جدوا الاقتصادية للبلد للحكومة وما هو دوركم كديوان رقابة مالية الدولة كيف استفادتها من هذا الاستثمار نريد نعرف ما هو موقفكم تجاه المخالفات التي ارتكبتها الشركات المستثمرة تجاه المخالفات الذي ارتكبها ديوان محافظة البصرة تجاه المحافظ تجاه ملفات الفساد التي أثيرت على زوجة المحافظ على المنازل والفلل التي اشترتها يوجد كثير من الملفات نريد نعرف ديوان الرقابة ما هو دور في كل هذه الملفات.

- النائب عثمان هادي حياوي الشباني:-

بالتأكيد هذه الجلسة من اهم الجلسات لتفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب وبالتالي هذه هي أول مرة يستضيف ديوان الرقابة الاتحادية التي تعتمد كل الجهات الرقابية على تقارير هذا الديوان وبالإشارة الى قانون مجلس النواب وتشكيلاتها أنا اقترح التالي جميع زملائي النواب طالبوا بكثير من الأسئلة ولكافة الوزارات والقطاعات أنا أشير إلى زملائي السادة النواب بالتأكيد نحن نطلب اليوم من ديوان الرقابة الاتحادية بعد (٧ أو ١٠) أيام تقرير شامل عن كل هذه الوزارات أنا أقترح التالي يا أخواني بأن تكون الاستضافة ديوان الرقابة الاتحادية مع المسؤول التنفيذي الوزير نحدد مثلا الجلسة القادمة استضافة وزير النفط والكهرباء مثلا مع ديوان الرقابة الاتحادية هذه في جلسة الجلسة التي بعدها أيضا نأخذ وزارتين أو وزارة وهكذا لان السيد الرئيس كل واحد تقرير مع حتى يلزم ديوان الرقابة الاتحادية بالجلسة القادمة نقول له نريد تقريرك عن وزارة النفط ويجلس وزير النفط معانا حتى نعرف السلبيات والإيجابيات أين لان نحن اذا أتى ديوان الرقابة الاتحادية المرة القادمة أيضا ما نستفيد وبالتالي متل ما يصير بهذه الجلسة أنا هذا مقترحي بحضور الوزير المختص ونأخذ وزارة وزارتين في كل جلسة.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

المادة (١٠٣) من الدستور حددت بأن ديوان الرقاب المالية مسائل بالدرجة الأمام مجلس النواب كثير من النواب أرسلوا تقارير وكتب رسمية حول شبهات كثيرة لمشاريع فساد ديوان الرقاب المالية في هذا الخصوص، ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها القضية الأساسية لواجبات ديوان الرقابة المالية هي متابعة الموازنة، الموازنة الثلاثية تجاوزت ما موجود بنص الموازنة بالصرف اليوم رئيس الوزراء يتكلم على عجز واجب الدفع (١٠٦) ترليون هذا ما موجود بالموازنة الثلاثية فإذا كان ديوان الرقابة المالية هو جهاز مناعي هل يعمل لإيقاف الفساد أم بعد حدوث الكارثة نحن نتدخل إذا الحكومة تجاوزت حدود الأنفاق بالموازنة الثلاثية هل ديوان الرقابة المالية أشعر مجلس النواب؟ أو هناك تضمين بالتقرير الذي قدمته بهذه الكارثة اليوم نتحدث على صرف ما يعادل ضعف الموازنة الثلاثية الموضوع الآخر سحب أموال المصارف، المصارف انسحبت أموالها اليوم مصرف الرافدين ما عندها أموال تأمين والمصارف هي من صلب عمل ديوان الرقابة المالية هل يوجد تقرير حول هذه

المصارف لماذا انسحبت أموالها ولمن أعطيت هذا بالدرجة الثانية النقطة الثالثة عندنا قضية الإعفاء من الاستيراد للمقاولين في بناء المشاريع ديوان الرقابة المالية يجب يحدد الأولوية لهذا الإعفاء من استيراد المواد كل المقاولين دون استثناء تم منحهم هل ديوان الرقابة المالية وضح اليوم يوجد مجمعات سكنية هناك مجمعات سكنية أرباح المستثمر بالغة (٦٠% و ٧%٠) والارض من الدولة لماذا يمنح استثناءات بالاستيراد الكتلة النقدية المتحولة للخارج لاستيراد السلع والبضاع من نقارنها مع مدخل من كمرك وضريبة لا يوجد نسبة وتناسب لدينا عقود تسير عمل الدولة من تأسيس الدولة العراقية لليوم الوزارات تقوم بتسيير عمل قطاعاتها من (٤ إلى٥) سنوات حدثت هناك ظاهرة أعطاء القطاع لشركة مثل اضرب لك مثال قضية المرور قضية الجوازات قضية الخدمة يعني اليوم أنا عندي أمانة بغداد وعند موظفيه ولكن لا أتعاقد على قضية المشاريع والخدمة أتعاقد على تسير عمل قطاعات الدولة هذه الشركات من راجعناها لقينا أرباحه بالعادة المفروض (٥ % ٣ %) تكون الاستقطاعات للشركة الاستفادة و(٩٥ %) للدولة اليوم العقود السيد رئيس المجلس (٩٠ %) للشركة و(٥ %) للدولة المستقطع يعني اضرب لك مثال الجواز نحن نأخذ من المواطن (٩٠) ألف هو كل تكلفة الجواز بحدود (١٨,٢٠) الف ونعطي (١٠) للصندوق والمستثمر يأخذ (٤٠,٥٠) ألف هذا ديوان الرقابة المالية المفوض الجدى من حلت هذا القطاع في حين نحن في كل مديريه بالعراق المقر علينا والموظف علينا والجهاز علينا هذا لماذا اعطي استثمار جهاز الهزة سعره (٤٠) ألف دولار يومية في بغداد انهز اكثر من (٤) ألف سيارة.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

سؤال الأول ما هو السند القانوني في التدقيق اللاحق وليس السابق في المال العام؟ على الرغم من منح الدوان صلاحية الرقابة على المال العام أينما وجد بموجب المادة (١٠٣) أولا ثانيا من الدستور العراقي؟ سؤال الأول سؤال الثاني أين دور دوان الرقابة المالية في تحديد المخالفات المكتشفة؟ في ملف وكيل وزارة النفط الجميلي وهل تم تشخيص المخالفات المالية والإدارية بالتقارير الرقابية الصادرة خلال سنة الـ٢٥ السؤال الثالث هل يجوز تكليف أحد موظفي الرقاب المالية على دائرة من الدوائر؟ هو عند مصلحة خاصة فيها وأذكر بالاسم تكليف السيد (علاء حسين محمد المشهداني) في إدارة دائرة تدقيق النشاط الصناعي الخاص بتدقيق وزارة النفط وزارة الكهرباء وزارة الصناعة على الرغم من امتلاك عائلته محطات تعبئة للوقود ومعمل تعبئة للغاز مشيدة وهناك تضخم في الأموال في هيأة النزاهة مذكورة ومثبتة سؤال الثالث أسباب ضعفة انعدام التقارير الرقابية خلال السنوات ٢٣،٢٤،٢٥ على الرغم من ارتفاع الأنفاق العام إلى (٥٨٨) تريليون دينار خلال السنوات اعلى السؤال الرابع أسباب عدم تقييم الوزراء والوكلاء خلال سنة الـ٢٥ ومنحهم درجات عالية تؤهلهم للبقاء في المناصب على الرغم من ضعف الأداء والإسراف والهدر في المال العام سؤال الخامس ما هو مقدار الهدر والإسراف وعدم كفاءة استخدام المال العام المشخص في التقارير الرقابية من قبل الديوان في الوزارات خلال السنوات ٢٣،٢٤،٢٥؟ السؤال السادس هل يجوز لرئيس دوان الرقابة و نوابه هم مكملين عملهم حتى يذهبون ويأخذون دوائر عامة مهمة في دوان الرقابة المالية مثل الرئيس الديوان هو رئيس ديوان هو مدير عام دائرة الدراسات وشؤون الفنية النائب الرئيس الديون هو مدير عام دائرة التدقيق نشاط التمويل والتوزيع النائب الآخر نائب رئيس ديوان زائدًا مدير عام دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة لماذا انتم ما عندكم كوادر تأهلوها وتأتون بهم مدراء عاميين؟ إذن الرقاب المالية نفس هي تحتاج إلى رقابة مالية وإلى محاسبة الأخ الأستاذ حيدر يوف خلخال بالجهاز السيد الرئيس مسؤول عن ملف الرقابة والتدقيق على هيئة الحج هل يجوز المسؤول الذي يذهب يدقق يأخذ فرص للحج بدون خارج القرعة هو عائلته لثلاث سنوات متتالية ٢٣، ٢٤، ٢٥ هو عائلته وزوجاته حتى الدرجة الرابعة الله أكبر على الظالمين السيد الرئيس آخرا وأخيرا السيد الرئيس السؤال الأخير اطلب من الرقابة أرسال السيفيات الخاصة بالمدراء العامين الذي تم تعينهم والشروط الواجب توفرها في المدير العام في ديوان الرقابة المالية هل قامت رئاسة الديوان باختيارهم على أساس مهني أم على أساس المحاباة، أولا لكل العراقيين لكم أن تتصوروا أن الديوان اكمل الحسابات الختامية لمصاف الشمال والموانئ أتخيل يعني عدنان الجميلي والدائرة الذي كان يديرها حصل على الحسابات الختامية وباقي دوائر الدولة العراقية لا يوجد بها حسابات ختميه قبل قليل ذكرت السيد الرئيس أتمنى تنتبه لهذه القضية قبل قليل حضرتك ذكرت قلت لماذا الديوان معقولة يعني يوجد ضغط عليكم تحدثوا أنا سوف أعطيك الإجابة ما هو السند القانوني لوجود لجنة تدقيقية تعمل لصالح مكتب رئيس الوزراء السابق وتضغط باتجاه إصدار التقارير التدقيقية وتضغط باتجاه تنفيذ العقود والمبادرات الخاصة بمكتب رئيس الوزراء أيضا أسباب قيام رئيس الديوان بإلغاء قسم تقويم الأداء والمتابعة بموجة بالأمر الديواني (٢٠,٦٦٣) في (٤,٢٨٤) أيضا يوجد ملف مهم محاربة الكفاءات الموجود بالديوان من خلال (٨٠) موظف السيد الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس الديوان والكادر المتقدم أي استهزاء بكلام النائب سيكون رد من الرئاسة ما يعجبكم هذا الشيء ما اقبل انتم وظفي دولة وتسمعون ممثلي الشعب هم الجهة الرقابية عليكم وعلى كل مؤسسات الدولة.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

يجب أن يعطينا إجابة رئيس الديوان سابقا قلت الوزير الصحي السابق وقلت لها يوجد ضغط عليك حتى بعدين ما يتم الحساب على أساس لم تبلغنا يوجد ضغط اذا كان يوجد ضغط من الحكومة السابقة بالإمكان رئيس الديوان الآن داخل مجلس النواب يتحدث بكل صراحة ويقول أنا متعرض إلى ضغط سألت على السند القانوني بوجود لجنة تدقيقية تعمل لصالح مكتب رئيس الوزراء السابق وتضغط بصدار التقارير التدقيقية وتنفيذ العقود والمبادرات الخاصة بمكتب رئيس الوزراء أيضا أسباب قيام رئيس الديوان بإلغاء قسم التقويم الأداء والمتابعة أيضا قيام الإدارة بمحاربة عدد من كفاءات وأصحاب الخبرة المحاسبين قانونين وضغط عليهم نفسيا وأداريً ويأتون إلى مكاتبنا ويضطر اكثر من (٨٠) موظف إجازة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل يوجد اللجنة التي شكلت من مكتب رئيس الوزراء السابق عندك بالديوان؟

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

أنا أعطيك الدليل القطعي الذي عندي أكمل الملاحظات وأعطيك الإجابة بكتاب رسمي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا عندي هذا مقدمين بتواقيع من (٤٠) (٥٠) نائب على هذا الموضوع لماذا أنا وقفت عند أريد أن يعطيني أجابه عليه السيد رئيس الديوان؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

اذا كان إخفاء للحقائق فلا نتكلم.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

هذا الحديث دعم للديوان بصدد أن مكاشف أمام الشعب العراقي أنا أيضاً اتحدت عن الديوان منصة الديوان موقع الديوان ينشر نشاطات الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كتاب (٧٥) توقيع من سيدات والسادة أعضاء مجلس النواب موجه الى رئيس الديوان ما هو السند القانوني بوجود لجنة تحقيقية أو تدقيقية تعمل لصالح رئيس مكتب رئيس الوزراء السابق تعمل على إصدار التقارير التدقيقية والضغط على الوزراء وتنفيذ العقود والمبادرات الخاصة بمكتب رئيس الوزراء بالإضافة إلى قيام النائب الثاني لرئيس الديوان السيد قيصر غازي الساعدي باستخدام نفوذة في مكتب رئيس الوزراء عن طريق السيد مؤيد الساعدي هذا الكلام موجود عندكم أو لا؟ هذا الكلام موجود أو لا؟ وما هو السند القانوني لهذه اللجنة.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

لجان تدقيقية في ديوان الرقابة المالية مع كل وزارات الدولة بالمناسبة مع مكتب رئيس الوزراء مع لجان من قبل مجلس النواب كل الوزارات معها لجان تدقيقية من قبل الديوان بإشراك أعضاء وأين الضير بالموضوع السيد الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من صاحب المقترح؟ أنتم كديوان أو مكتب رئيس الوزراء؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

لا عفواً يأتينا كتاب يطلب من ديوان الرقابة المالية لجنة تدقيقية لتدقيق موضوع السين من المواضيع ما هو ضير؟ نحن ندققها بكل مهنية وحيادة وأمانة ونزاها وبدون ضغط ونعطي الحقائق لرئيس السلطة التنفيذية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس الديوان أرجو توضيح التفاصيل بمجمله سؤالي وأضح هل هو مقترح من عندكم، تبتها وقدمها بكتاب رسمي لرئاسة المجلس وسوف يتم اتخاذ الإجراءات بسبب مخالفة تفاصيل الوصف الوظيف وكافة الأمور التي تتعلق بمنهيته السيد النائب تفاصيل التي ذكرتها قدمها بالطلب رسمي وسيكون لرئاسة مجلس النواب بتشخيص هذا الخلل في التقييم لرئيس الديوان والهيكل الموجود في ديوان الرقابة المالية.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

اذا تسمح السيد الرئيس لأن السيد النائب ذكر اسم أستاذ قيصر يجب أن أوضحه فيما يتعلق بتشكيل اللجان سواء كان تدقيقية وتشكيل اللجان التحقيقية هذه اللجان تشكل على وفق الاختصاص الوظيفي للديوان والديوان عند لجان تدقيقية مشتركة مع وزارة التخطيط ومع وزارة المالية ومع مكتب رئيس الوزراء ومع هيئة النزاهة ومع الأمان العامة قد تكون مئات اللجان الإشارة بشكل

عام أن هذه اللجان تمارس لضغط معين أنا أطالب بتقديم الدليل بدون تقديم الدليل أنا اطلب من الرئيس المجلس أن يتخذ الأجراء المناسب بالتشكيك بعمل مؤسسة كديوان الرقاب المالية ومن هو المستفيد من التشكيك بالأجهزة الرقابية وبالعمل الرقابي لا سيما وأن ديوان الرقابة المالية هو الذراع الوحيد لديوان الرقابة المالية المساند ويمثل عين الشعب كي الاتهامات بهذه الطريقة يجب أن تقدم بدليل الجانب الأخر النائب يضغط لتعين مدراء عاميين كل حضاراتكم كنتم مسؤولين بالدولة ومطلعين هو من الذي يعين المدير العام يوجد سلسلة من الإجراءات وانا اشكر مجلس النواب العراقي لما شرع قانون الديوان يعني هذه الحالة في كل مؤسسات الدولة ممكن تحدث لا في ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسبب بسيط لان قانون الديوان الرقابة المالية بالمادة (٢٧) يشترط لتعيين أي مدير عام بالديوان أن تكون لديه خدمة فعلية في الديوان ١٥ سنة وان يكون حاصل على شهادة دكتورا محاسب قانوني فلا أحد يستطيع أن يضع صديقه ولا حد يستطيع يأتي ابن عمّة وإضافة إلى شرط الاستقلالية هذا الكلام الذي يدعى السيد النائب أنا اقدم أي دليل لوجود صلة قرابة مع أي من المدراء العامين المعينين إذا ما تنطبق بيها هذا الشرطين الذي نصت عليها المادة (٢٧) أو وجود صلة قرابة لحد الدرجة العاشرة سواء كان مدير عام أو حتى موظّف بسيط في ديوان الرقابة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موجود كلها مقدمة إلى رئاسة مجلس النواب بالدليل.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

نحن ما ندعي ولا أن نحاول أن نسيء الديوان هي مؤسسة محترمة ولكم الاحترام والتقدير نحن تحدثنا عن قضايا معينة نحن قلنا لما رأينا أن يوجد سنة قانوني جاوبنا يوجد سنة قانوني لوجود لجنة تدقيقية من مكتب رئيس الوزراء السؤال هذا اعتبرا سؤال بريء نحن ما سألنا في السؤال أيضا قضية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ظاهرة الاستفزاز بالإجابة على السؤال هذا محل شك حتى كون صريح معك نحن ليس قضات ظاهرة الاستفزاز من نمط السؤال والإجابة بالتشنج بهذا الموضوع ظاهرة شك لدى رئاسة مجلس النواب مثبته.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

من الى ديوان الرقاب المالية ولكل الهيئات المستقلة نحن من نقول كان مجلس النواب غافل عن أداء الدورة في متابعة هذه المؤسسات والأشراف على هذه المؤسسات الرقابية الموجود بالدستور أن يتابعها ويشرف عليها هو مجلس النواب هذا ليس معناه التهرب من المسؤولية لا وإنما نحن حددنا نقطة خلل وهي نقطة الخلل ستعالج في هذه الدورة وبدأنا من ديوان الرقابة المالية ويجب أن يسمعون كل الهيئات المستقلة التي هي تحت أشراف ومتابعة مجلس النواب أن هذه الدورة تختلف عن ما مضى وسوف يتم متابعتهم والإشراف على عملهم ومتابعة عملهم وتصحيح مسار الدول العراقية بهذه الأدوات تابعة وتحت إشراف ونظر مجلس النواب إذا غفل من الزمن ذهبت في اتجاه معين في هذه الدورة سوف يتم إرجاعها لمجلس النواب ومتابعتها والإشراف عليها وتصحيح مسار عملها خلال هذه الدورة إن شاء الله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ودعمهم وإسنادهم وماذا يحتاجون ونحن معهم.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

السيد الرئيس اعتقد يحتاج من عندنا وقت اكثر إضافي للإخوان للإجابة حتى نكون منصفين معهم أسئلة كثير وممكن الأجوبة التي تصل للسادة النواب هي غير مكتملة من ما يجعل الإجابة ضعيفة لدى المستمع من السادة النواب لذلك نحتاج إجابات اكثر وضوحا لأن تكون قناعة كاملة لدى السادة النواب السؤال الذي عندي للإخوان ممكن يكون مكررات لكن هذا يعتمد على السادة من خلال تنظيمهم للأسئلة والإجابة ما مدى نسبة تنفيذ الجهات الحكومية لتوصيات ديوان الرقاب المالية السيد الرئيس نحن عملنا في جانب النزاهة وكان عندنا تعامل معهم بالسنوات التي مضت إخوان بديوان الرقاب المالية اغلب الملاحظات هي تدوّن ونادرا ما تكون بها اصل أخبار لدى قاضي النزاهة او هيئة النزاهة حسب القانون الذي يتيح لهم لذلك مدى استجابة الوزارات والهيئات الحكومية بصورة عامة لملاحظات الديوان بوفق النسب يعني حسب المواضيع الذي يطرح ديوان الرقابة المالية السؤال الثاني هل يمتلك ديوان الرقابة الوقائية المتابعة ورصد المخالفات قبل إنجاز المشاريع دائماً نحن نلاقي بعض الملاحظات أن ديوان الرقابة يأخذ وقت أن بعد إنجاز المشاريع يعطي بعض الملاحظات لذلك هل هناك إمكانية لرصد هذه المخالفات ما هي أسباب تكرار المخالفات في الجهات الخضعة لدوان الرقاب المالية أيضا هذا ضمن الأسئلة أبرز المعوقات التي تحد من عمل فاعلية عمل دوان الرقاب المالية هل يحتاج دوان الرقاب المالية إلى تعديل القانون أيضا ضمن الملاحظات المهمة التي نحتاجها السيد الرئيس أيضا إنجازات دوان الرقابة الإنجازات التي مقدمها من خلال الرصد الإن حسب المتوفر أن هناك بعض الوزارات مخالفة أو مخالفتين على طول السنة أو السنتين التي مضت مثبتة من قبل الديوان والان هيئة النزاهة رصدها وقاضي النزاهة رصد عندهم يكون اكثر من دوان الرقاب المالية الذي هو المفروض اكثر متابعة واكثر رصد لهذه المخالفات نحتاج إلى جابة

السيد الرئيس مدى التعاون مع مجلس النواب يلاحظ ضعيف جدا كيف يكون أن غالبية الوزارات المفروض أنها عندها تقارير حسب اللجان المختصة في مجلس النواب إذا ردنا نقول لجنة الكهرباء ولجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية إلى أخرها التقارير بديوان الرقاب المالية مدى التعاون مع مجلس النواب ولو من باب العلم؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حضرتك من لجنة النفط، مشخص لك ثلاثة ملاحظات بالملخص الأخير كاتب عندك بشركات الناقلات النفطية العراقية خزانين به صدى حديد يجب متابعته وكاتب بنفط البصرة يوجد عندك مخالفة (١٢) ألف دولار ونصف هذه كل الملخصات التي تتعلق بالنفط هذه يجب متابعتها كلجنة.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

السيد الرئيس مثل ما نحن نطلب من الديوان إنجازاته ومتابعاته يجب علينا أن نعرف ما هو احتياجاته احتياجات ديوان رقابة في سبيل يكون عند القدرة على المراقبة والمتابعة فقرة أخير السيد الرئيس التأخير بالإجابات من قبل الديوان هي اكثر أشكال وانا احد من الناس عانيت من هذا الموضوع بالمخاطبات الرسمية بالسنوات التي مضت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد الرئيس الديوان والإخوان أي كتاب يأتيكم من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب تكون الإجابة علي فورية لتطبيق دور الرقابي وفق المادة (٦١) وأي تأخير سوف يتم للاتخاذ الإجراءات القانونية بحق.

- النائب علي شعلان مطشر الدراجي (نقطة نظام):-

المادة (٣٢) ثالثا طلب المعلومات والوثائق من أي جهة الرسمية بشأن أي موضوع يتعلق بالمصلحة العامة أو حقوق المواطنين أو تنفيذ القوانين وتطبيقها من قبل هيئات ومؤسسات السلطة تنفيذية بما أن هذه الفقرة يتيح أن أسأل السيد رئيس ديوان رقابة المالية حول هيأة الحج والعمرة هل هي من ضمن صلاحياتكم ومراقبتها لأننا نحن مثبتين عليه خروقات إذا من ضمن صلاحياتكم حتى نوجه لكم أسئلة بهذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كل مؤسسات الدولة بكافة تشكيلاتها سواء وزارات محافظات هيئات شركات تمويل ذاتي كل مؤسسات الدولة تتبع للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية.

شكرا جزيلا لكم و لحضوركم اليوم من ابلغوني السادة بالعلاقات الحضور وصل الى (٣٠٠) نصاب (٣٠٠) هذا دليل واضح حرص السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب من أجل هذه الجلسة المهمة ومن أجل معرفة التفاصيل التي تتعلق بهدر المال عام والمخالفات المشخصة من قبل ديوان الرقابة المالية.

- النائب علي شعلان مطشر الدراجي:-

السيد الرئيس نحن طبعا بالدورة السابقة اكثر من كتاب واجهنا الى الأخوة في ديوان الرقابة المالية لكن للأسف كانت هناك أعذار من قبل الديوان بأن المخاطبات يجب أن تكون من رئاسة المجلس وكثير من الأمور التي عرقلت بصراحة عمل مجلس النواب نتمنى أن هذه التفاصيل تزال من السادة النواب حتى يستطيع أن يمارس دورهم الرقابي بسلاسة والاعتماد التقارير التي تردنا من ديوان الرقابة المالية باعتبار مؤسسة رصينة بصراحة عندما طلعنا على التقرير المفصل الذي أعده الأخوة في ديوان الرقابة المالية ما نريد نبخس حقهم نشيد بهذه الجهود على الرغم من قلة الكوادر الموجود عندهم قلة الموظفين وهذا دعوة إلى أن يكون مجلس النواب داعم وساند لديوان الرقابة المالية حتى يستطيع أن يمارس دوره بصورة أكبر وبفاصل أكبر شخصنا أن في بعض الوزارات بعض الهيئات هناك تدقيق وتعمق في تشخيص الخلل إذا كان مالي أو إداري وهناك عدم تدقيق وتعمق في بعض المفاصل هذا يحتاج إلى إجابة أصدر الديوان في تقرير المرقم (١٨١٩) في ٢٧-١-٢٠١٩ بشأن مخالفات عقود المشاركة مع القطاع الخاص لإدارة مرائب الشركة العامة لإدارة النقل الخاص وسجلت بشأنه لاحقا دعوة إخبارية لدى هيأة النزاهة برقم (١٣٧٨) في عام ٢٦ ما تزال قيد التحري السؤال لماذا يستغرق تحويل ملاحظات الديوان الى مسار قضائي (٧) سنوات يعني هل المعقول أن دعوة قضائية في مؤسسة دولة رصينة مثل تستغرق (٧) سنوات وإلى الآن لم تحسم وما اذا كان هناك مقترح من قبل الأخوة في ديوان الرقابة المالية على حل هذه الإشكالية في تأخير حسم الدعاوة اذا دعوة واحدة سبع سنوات ولم تحسم هذه الأمور.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التأخير في حسب الموضوع الدعاوى من الجهة القضائية أو من الديوان؟

- النائب علي شعلان مطشر الدراجي:-

يعني المفروض الديوان الرقابة يعلم الجهات المختصرين أن ما هو سبب التأخير؟ اليوم نحن هم نريد نعرف يعني سبب التأخير هو بسبب المؤسسات الأخرى انتم ديوان رقابة هو كاشف لخلل الموجود لكن المشكلة؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

مجلس القضاء الأعلى عند تقييم سنوي أو شبه فصلي في أي دعاوي ترسل إليه وحريص بإتمام وإكمال كافة الدعاوي التي تعلق وخصوصا في موضوع الهدر بالمال عام.

- النائب احمد رحيم ازرك الموسوي:-

يعني ديوان الرقابة المالية أعلمتم الجهات المختصة مثل مجلس النواب أن تأخير الدعاوي ولم تحسم و لم تجدون تعاون من قبل مجلس النواب حتى نريد نعرف ما هو سبب التأخير السؤال الثاني في تقرير الديوان المرقم (٣٤١٣٢) في سنة ٢٠٢٥ عن عقود تأجير عقارات الشركة العامة لسكك حديد العراق المنطقة الجنوبية البصرة للسنة المنتهية في ٣١-١٢-٢٠٢٤ الملاحظات وما أبرز الملاحظات الجوهرية لديكم وهل شكلت وزارة النقل اللجنة التحقيقية التي طلبها الديوان؟ انتم طلبتم من الوزارة أن تشكل لجنة هل شكلت الوزارة لجنة وما قيمة الفرق بين البدلات الإجارة التعاقدية وبدلات المثل السوقية للعقارات المؤجر نريد نعرف أتمنى أن تكون الإجابة في الجلسة المقبلة على هذه التساؤلات، من خلال متابعتنا وعملنا النيابي هناك جهود كثير وكبير بذلت على مر عملنا النيابي ولكن أكيد عندما تكون هناك ملاحظات هي في طور العمل التضامني وتصحيح بعض المسارات أن تطلب ذلك من خلال متابعتنا عقود التشغيل المشترك الى وزارة النقل الموانئ ووزارة التجارة وكذلك أيضا الصناعة حضرتكم متثبتين مخالفات بأصل العقد إدارية قانونية فنية وهدر في المال العام كبير نستغرب عدم أحالتها للقضاء وهي مخالفات صريحة وواضحة للهدر في المال العام هذا الموضوع الأول الموضوع الثاني خلال خمس سنوات كم هي المبالغ التي الضيفة بقرار من المجلس الوزاري للاقتصاد إضافة مكون وتغيير غياب والتي هي موازنة مبطنة هذا موضوع مهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يوجد مشاريع تكلفة مالتها على سبيل مثال من مليار إلى أضافة مكون (٣٠٠) مليار لا يوجد بكل قواميس العالم فقط في الدولة العراقية.

- النائب احمد رحيم ازرك الموسوي:-

الذي صفر الموازنة والذي ساهم بهدر كبير في الموازنة أضافة المكون وتغيير الغيار بالبدعة من وزارة التخطيط والمجلس الوزاري الاقتصاد وأيضاً مجلس الوزراء خمسة سنوات نريد نحدد من خلال حضرتكم كم مشروع والكلف والمبالغ هذا موضوع مهم الموضوع الآخر السيد الرئيس والسادة النواب يسمعوني على هذا الكلام ثبت ديوان الرقاب المالية بناء على أسئلة برلمانية واجهتها السؤال الأول عن الأضرار الناتجة عن عدم تسليم الكميات من نفط إقليم كردستان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٥ المبلغ ضرر للموازنة الاتحادية ١٠٠ مليار و ٩٩٦ مليون يعني تقريبا ١٠٠ مليار و ٩ مليار دولار؟ الموضوع الأول ومثبتين الكميات السؤال الثاني قيام إقليم كردستان كم قلت له أن السؤال عبر ميناء جيهان التركي خارج شركة سومو المبلغ ٧٨ مليار دولار السؤال الثالث يوجد حقول مسيطر عليها بعد الـ ٢٠٠٣ (٣٢)الحقل كم قيمة النفط ثبتها الإقليم من حقل طقطع وحقل الكورمو وحقل باي حسن وقبة آفانا وخور مالا وحقل محطة جستان وحقل الصفية وحقل كركوك وأيضا طبعا القيمة الكلية مية وثمين وعشرين مليار دولار الكلي (٣٠٠) مليار دولار هنا السؤال ديوان الرقاب المالي أدى ما علية رئيس الوزراء أين؟ والأهم الرئيس الأول والثاني والثالث وأتى الشهر الخامس السؤال ماذا عملتم جنبكم لذلك هذا الموضوع مهم على الحكومة تحمل مسؤولياتها في هذا الموضوع ونحن نسأل الحكومة (٣٠٠) مليار دولار مأخذ الإقليم والديوان الرقاب الاتحادي هذا الموضوع مهم وإلى السيد الزيدي رئيس الحكومة المحترم أضع أمام أنظارك هدر في المال العام (٣٠٠) مليار دولار إقليم كردستان ما الذي عمله وفقا لتقرير دوان الرقابة المالية والمرسل إلى جنابك وأخيرا أضيف موضوع مهم في دوان الرقابة المالية دارت شؤون الفنية والدراسات قسم تقويم الأداء التخصصي نطالب بدعمه بالكوادر الفنية التخصصية بالموارد البشرية لكي يكون هذا القسم فاعل وزيارات ميدانية ويقيم المشاريع وكلفها حيث هناك الكثير بل المئات بل الآلاف من المشاريع المبالغ في كلفها هذا كله سوف يساهم في استقرار الموازنة وانعكاسها وارتدادها لخدمة شعب العراق

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

تقرير اكثر من (٦٠٠) صفحة بنهايات عائمة وإجابات مبهمة يسمح لي العزاء الكرام وهم في ضيافتنا أن ألخص بالتقرير والذي سمعناه بعبارة واحدة وكأنما تمخض الجبل فولد فأراً عندي شيء حاول يلتف علية الأخ مسؤول القانونية صادر من أخوانا في ديوان الرقاب المالية عبارة عن ورقة ونص ما هو عنوانها السيد الرئيس؟ وأتمنى أن يجابوني عليها هم مصادر ورقة ونص بتوقيع السيد رئيس الديوان عنوانها موقف مكافحة الفساد وأنا أقرأ هذا الموقف الذي يصدر بشكل نصف سنوي وهذا الورقة ونصف للنصف الثاني من العام ٢٥ وكأني أقرأ موقف مكافحة الفساد لدولة سويسرا الاتحادية اسمع الكوارث السيد الرئيس

توصيات اللجان التحقيقية المنفذة ست عقوبات انضباطية في أربعة الأف تشكيل واحدة السيد الرئيس عقوبة الى المحاكم المختصة سبع قضايا أغلقت فيها التحقيق والله نحن ليس بالعراق نحن في دولة سويسرا الاتحادية استحصال مبالغ التضمين لا توجد مبالغ تضمين لا يوجد احد مضمنه بالنصف الثاني من السنة واقعا هذا امر مثال استغراب نتمنى من الأعزاء في ديوان الرقاب المالي أن يجاوبوننا عليه وهو صادر من عندهم الأخ مدير القانونية عندما سألت جنابك السيد الرئيس قلت له كم عقوبة حلتها للمحاكم كم مخالفة حاول يلتف قال كثير هذا التقرير صادر من الديوان بتوقيع أستاذ عمار يتحدث سبعة أغلقت فيها التحقيق لنصف سنة وست عقوبات انضباطية نحن ولسنا في العراق في دولة سويسرا الاتحادية قضية ثانية قضية قطع الأراضي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذا يوجد أقوى من سويسرا لعد هذه تريليونات في الشارع أين هذه تريليونات الهدر في الشارع أين.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

قضية قطع الأراضي جناب اخونا العزيز السيد الرئيس ملف قطع الأراضي الموزعة لديوان الرقابة المالية أنا أدعو الى فتح هذا الملف وإحالة الى النزاهة ابتداء من السيد رئيس الديوان وإخوان المتورطين بهذا الملف تم توزيع قطع أراضي الى موظفين ديوان وكانت الفكرة أن توزع بالقرعة لكن هناك قطع مميزة وركن وأسعارها مختلفة وزعت الخالات بديوان الرقاب المالية والباقي أحيلت للقرعة هذا واحد اثنين قبل ثلاثة أشهر من توزيع قطع الأراضي أصبحت هناك عملية نقل بالجملة لموظفين من خارج الديوان قريبين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس الديوان كل هذه الملاحظة التي ذكروها السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب كلها تصل لنا الإجابة معززة بالوثائق هذه ملفات خطرة اذا سيدات والسادة أعضاء مجلس النواب يذكرون بحجم هذه الخطورة لا يوجد عندنا شيء اسم ديوان ما عندنا شيء اسم ديوان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا بالنسبة لاستضافة هيأة النزاهة ثابت الأمر بمقترح مقدم من السيد النائب الأول.

- النائب علي شعلان مطشر الدراجي (نقطة نظام):-

المادة (٣٢) ثالثاً طلب المعلومات والوثائق من أي جهة رسمية بشأن موضوع يتعلق بالمصلحة العامة أو حقوق المواطنين أو تنفيذ القوانين أو تطبيقها من قبل الهيأت والمؤسسات السلطة التنفيذية بهذه الفقرة تتيح لي أن أسأل السيد رئيس ديوان الرقابة المالية هل هياة الحج والعمرة من ضمن صلاحياتكم لأننا ثبتنا عليها خروقات حتى نوجه لكم الأسئلة بخصوصها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كل مؤسسات الدولة بكافة تشكيلاتها سواء وزارات ومحافظات وهيأت وشركات التمويل الذاتي تتبع للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية.

- النائب احمد رحيم ازرك الموسوي:-

أتقدم بالشكر والإمتنان إلى رئاسة مجلس النواب على هذه الجلسة المهمة التي تعتبر من أهم الجلسات وهي من صلب عمل مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً لكم ولحضوركم، عندما أبلغوني السادة في العلاقات إن الحضور وصل إلى (٣٠٠) نائب هذا دليل واضح على حرص السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب على معرفة تفاصيل هدر المال العام في هذه الجلسة المهمة والمخالفات المشخصة من قبل ديوان الرقابة المالية.

- النائب احمد رحيم ازرك الموسوي:-

في الدورة السابقة وجهنا اكثر من كتاب إلى ديوان الرقابة المالية ولكن للأسف كانت هنالك أعذار من قبلهم على أن تكون المخاطبات يجب أن تكون من قبل رئاسة المجلس، الكثير من الأمور التي عرقلت عمل مجلس النواب، نتمنى أن يزال هذا الروتين حتى نستطيع أن نمارس دورنا الرقابي بسلاسة واعتماد التقارير التي تردنا من قبل ديوان الرقابة المالية بإعتباره مؤسسة رصينة، عندما اطلعنا على

التقرير المفصل الذي أعده السادة في ديوان الرقابة المالية لا نريد أن نبخس حقهم نشيد بهذه الجهود على الرغم من قلة الكوادر الموجودة لديهم والموظفين وهذه دعوة لمجلس النواب أن يكون داعم لهم وساند حتى يمارس دوره بصورة اكبر، شخصنا في بعض الوزارات و الهيأت تدقيق وتعمق في تشخيص الخلل إذا كان مال أو إداري وهنالك عدم تدقيق وتعمق في بعض المفاصل، هذا يحتاج إجابة، أصدر الديوان في تقريره المرقم (١٨١٩) في ٢٠١٩/١/٢٧ بشان مخالفات عقود المشاركة مع القطاع الخاص لإدارة مرآب الشركة لإدارة النقل الخاص، وسجِلت بشأني لاحقاً دعوة إخبارية لدى هياة النزاهة بالرقم (١٣٧٨) في عام ٢٠٢٦ ما تزال قيد التحري، السؤال لماذا يستغرق تحويل ملاحظات الديوان إلى مسار قضائي (٧) سنوات هل من المعقول دعوى قضائية في مؤسسة دولة تستغرق (٧) سنوات ولغاية الآن لم تحسم، وإذا كان هنالك مقترح من قبل السادة في ديوان الرقابة المالية على حل هذه الإشكالية في التأخير لحسم الدعاوى، إذا دعوى واحدة منذ (٧) سنوات لم تحسم متى ننتهي من الأمور الأخرى.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التأخير من سببه من الجهة القضائية أو من الديوان؟

- النائب احمد رحيم ازرك الموسوي:-

المفروض الديوان يعلم الجهات المختصة ما سبب التأخير؟ ونحن نريد أن نعلم سبب التأخير، هل بسبب المؤسسات الأخرى الديوان كاشف للخلل الموجود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

مجلس القضاء الأعلى لديه تقييم سنوي وشبه فصلي لأي دعاوى ترسل له وحريص بإتمام وإكمال كافة الدعاوى التي تتعلق خصوصاً بقضية هدر المال العام، ديوان الرقابة المالية هل أعلمتم مثلاً مجلس النواب إن هنالك دعاوى لم تحسم ولم تجدوا تعاون من قبل مجلس النواب حتى نعلم سبب التأخير؟

السؤال الثاني: في تقرير الديوان المرقم (٣٤١٣٢) لسنة ٢٠٢٥ عن عقود تأجير عقارات الشركة العامة لسكك حديد العراق المنطقة الجنوبية البصرة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ما أبرز الملاحظات الجوهرية لديكم وهل شكلت وزارة النقل اللجنة التحقيقية التي طلبها الديوان؟ وما قيمة الفرق بين البدلات للإيجار التعاقدية وبدلات المثل السوقية للعقارات المؤجرة؟ أتمنى الإجابة على هذه التساؤلات في الجلسة المقبلة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

من خلال متابعتنا وعملنا النيابي هنالك جهود كثيرة وكبيرة بذلت على عملنا النيابي ولكن أكيد عندما تكون هنالك ملاحظات العمل التضامني وتصحيح بعض المسارات، من خلال متابعتنا عقود التشغيل المشترك لوزارة النقل والموانئ ووزارة التجارة وكذلك الصناعة، حضراتكم ثبتوا مخالفات بأصل العقد إدارية وقانونية وفنية وهدر في المال العام كبير نستغرب عدم إحالتها إلى القضاء وهي مخالفات صريحة وواضحة للهدر في المال العام، هذا أولاً.

ثانياً: خلال خمسة سنوات كم هي المبالغ التي أضيفت بقرار من المجلس الوزاري للإقتصاد إضافة مكون وتغيير غيار والتي هي موازنة مبطنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هنالك مشاريع تكلفتها (١٠٠) مليار وتنفذ بمبلغ (٣٠٠) مليار بكل قواميس الدول العالمية لا يحدث هذا الشيء فقط في الدولة العراقية.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

الذي أفلس الموازنة وساهم بشكل كبير بهدر المال العام إضافة المكون وتغيير الغيار بالبدعة من وزارة التخطيط والمجلس الوزاري للإقتصاد ومجلس الوزراء خمسة سنوات نريد أن نحدد من قبلكم كم مشروع والكُلَف والمبالغ.

الموضوع الأخر

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أشكرك سيادة الرئيس وأشكر السيد النائب الأول و النائب الثاني على ابراز مهمة مجلس النواب أمام الشعب العراقي، كنا مصادر إراداتنا و حجم الحضور اليوم (٣٠٠) نائب يدل على اهتمام السادة النواب بمهمتهم الرئيسية التي هي المحافظة على المال العام، شكراً لكم وتحسب لكم ونتمنى هذه بداية وتستمر، سيادة الرئيس أنا أتمنى السيد رئيس ديوان الرقابة المالية أن تعطيني فرصة والسادة الحضور جميعاً احترامنا وتقديرنا لكم جميعاً ولمهمتكم لكن الشعب الآن ينتظر منكم المصارحة، والله أقسم بالله عندما الآن تقولون علينا ضغوط و علينا تدخلات سياسية والنتيجة وصلنا هذا عملنا لا نستطيع على غيره، اسمحوا لي أقول لكم أنا الآن علي ن اكون صريح أمام الشعب وأمام حضراتكم، سيادة الرئيس هذا التقرير يخص شركة مصافي الشمال، ماذا يقول، تقرير تقويم نظام الرقابة الداخلية لم تجيبوني عليه يا شركة مصافي الشمال، سجل التوحيد لم تجيبونا عليه، عدم مفاتحة وزارة التخطيط للتحقق من بعض أوليات الشركات كذلك لم تجيبوا عليه، أنا لا اتهم احد أنا اتحدث بعقلي وبمهمتي، أسألكم بالله هذا اليست تزكية للفساد هذه؟ أليست شهادة غفران وشهادة صك وبراءة للفاسد، هل من المعقول سيادة الرئيس يعني الآن أموال الشعب العراقي أموال المرضى والمعاقين والكهرباء و المعانات بالمجاري والحفر وفي كل مكان ونجلب أجهزة حتى نخرج الأموال ونشاهدها للمواطنين، فضحنا سيادة الرئيس أمام العالم، أمام العالم بقى يتندر على الشعب العراقي واستمر التندر على وضعنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اليوم المستثمر اذا يشاهد هذه الفعاليات موجودة او هذه الفعاليات موجودة هل يأتي يستثمر، الشركات الأجنبية تأتي تستثمر؟

نظرة البلد أمام الدول ما هي نظرتها؟

هذا نتحدث عن ملف شركة فقط، الشركات الاخرى فيها أدهى من هذا الشيء.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سيادة الرئيس هذا الملف الآن هذه الفضائح خرجت بوكيل واحد كيف الباقين دوائر الدولة ومؤسساتها، أنا أرغب أقرأ مهمة الديوان سيادة الرئيس المادة (١٣) ماذا تقول؟ تقول الاطلاع على كافة الوثائق والسجلات والمعاملات والأوامر والقرارات ذات العلاقة بمهام الرقابة والتدقيق وله اجراء الجرد الميداني والاشراف عليه والحصول على جميع الايضاحات والمعلومات والاجابات وأن حصل هذا في تقاري ديوان الرقابة المالية، سيادة الرئيس أنا كنت مدير قسم تحقيقات هيأة النزاهة لأربع سنوات ومن مؤسسي هياة النزاهة وأنا قلت للسيد رئيس الديوان قبل يومين كان اجتماع اللجنة المالية والسيد رئيس اللجنة المالية كان موجود قلت له كنت أنا مدير تحقيقات عندما يأتي لي تقرير ديوان الرقابة المالية يحدد لك خارطة طريق يقول لك الفاسد هذا، الآن تأتي مبهمة لا تعلم عائمة في الفضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا أقيمه بإنشاء وهذا شيء محبط والله، اليوم هذه المؤسسة العريقة التي تأريخها يختلف عن تاريخ كل المؤسسات وهي صلب عمل إدارة الدولة وتشخيص الأخطاء والمخالفات اليوم تنزل إلى هذا المستوى، يعني هذا محبط لدينا ولكن سوف يتم تصحيح مسار هذه المؤسسة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

كم المبالغ التي صرفت في الموازنة الثلاثية، كم المبالغ التي صرفت خلال ثلاث سنوات، صرف فعلي حقيقي لأنه أنا عندما أذهب الى الوزير كنت في الدورة الماضية يقول لي أنا لا أستطيع أن أجلب لك ماء، هذه التريليونات كيف صرفت وماذا محدد وما هي مسؤوليات الوزارات وما هي المخالفات المحددة؟

السؤال الثاني سيادة الرئيس: كم بلغت الفجوة بين الإيراد الجمركي المتحقق فعلياً والإيراد المخطط في موازنة ٢٠٢٥ وما هي مكامن الضعف في عمل المنافذ الحدودية المشخصة من قبل الديوان وهل كانت هنالك زيادة حقيقية في الإيرادات بعد تطبيقنا نظام الأيس كودا؟

السؤال الثاني: كم المبالغ الان الشعب العراقي يشاهدنا وقد يكون يلعن فينا على الكهرباء، أنا أرغب أن أسئل ديوان الرقابة المالية وهذا يمكن حتى السيد الرئيس والسيد النائب الاول والثاني والسادة الاعضاء و حتى الشعب العراقي الى الآن لم نعلم كم صرف على وزارة الكهرباء، هذا لغز كبير ومحير من ٢٠٠٥ والى الآن كم من المبالغ صرفت و كديوان الرقابة المالية من مهامكم الرئيسية سعر الميكا واط سعرها عالمياً كم قياساً للمبالغ التي صرفت، المفروض اليوم لدينا كم ألف ميكا واط، المفروض لدينا (٦٠-٧٠) الف ميكا واط نحتاج المبالغ هذا السؤال يسجل كم صرف بالضبط انتم مسجليها يجب؟

السؤال الثالث: هل تم تشخيص حالات صرف دون وجود تخصيص مالي أو مناقلات بين أبواب الصرف خلافاً للقانون وتعليمات تنفيذ الموازنة وما هو عدد مثل هذه المخالفات و قيمتها المالية والاجراءات المتخذة و مستوى الاجابة، من غير المعقول نحن حالياً، أنا لدي احصائية الدوائر التي عليها شبهات و كلام كثير في الاعلام، توجد مصادقة للحسابات الختامية بينما الوزارات الأخرى ٢٠١٥,٢٠١٦,٢٠١٧,٢٠١٨,٢٠١٩,٢٠٢٠ لا توجد حسابات ختامية، سيادة الرئيس أنظمة دول تسقط، أنا أمس كتبت مداخلة في أحد الكروبات سألت صديق في بريطانيا قلت له يجوز حسابات ختامية لا تأتي و تتشكل حكومة وتقدم موازنة جديدة اذا منتهي عمر الحكومة، قال النظام السياسي ينهار والشعب ينزل الى الشارع، لا توجد دولة لا تستلم حسابات ختامية وتبدأ تعمل موازنة جديدة، سيادة الرئيس هذه المسألة يجب أن يوضع لها حد.

- النائب كاظم عطيه كاظم الشمري:-

الحقيقة قبل أن أدخل في ملاحظاتي أرغب أن أنوه على نقطة مهمة تطرق لها نائب رئيس الديوان وهو في رده على أحد الزملاء وقال أنه أنا اذا كانت المعلومة غير دقيقة أو لا تمتلك دليل، أنا أطلب من رئاسة المجلس إتخاذ الاجراءات، هذا الكلام غير صحيح سيادة الرئيس، المادة (٥) من قانون مجلس النواب أعطت لعضو مجلس النواب الحق بحرية التعبير وحرية الرأي خصوصاً هو داخل قبة البرلمان و فلسفة الحصانة التي أعطيت لعضو مجلس النواب هو لحماية حرية التعبير و حرية الرأي لعضو مجلس النواب لأن رأيه يقوم على المعلومة وليس على الدليل واذا كانت المعلومة غير صحيحة بإمكانه أن يجيبنا عليها، فيما يتعلق هذا في ملاحظتي الاولى، ملاحظاتي سيادة الرئيس لدي ملاحظتين على تقرير ديوان الرقابة المالية تتعلق بلجنة المنافذ الحدودية و حماية المنتج الوطني، التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومات المختلفة هو تعظيم الواردات غير النفطية هل يعقل أنه تقرير ديوان الرقابة المالية غاب عنه المنافذ الحدودية، يعني تناول قضية التصحر، التنمية المستدامة، الرقابة المجتمعية وهذه مهمة يشكرون عليها لكن غابت قضية المنافذ الحدودية التي ترتبط فيها وزارة.

السؤال للسيد الرئيس هل خضعت هيأة المنافذ الحدودية خلال تقرير سنة ٢٠٢٥ الى تدقيق مشروعية أو تقويم الأداء، اذا كانت قد دققت فأين نتائج هذا التقرير، التدقيق في التقرير، واذا لم تدقق ما هو السبب وما هو المعيار الذي اعتمده الديوان في عدم ادراج هذا القطاع ضمن أولويات خطته الرقابية.

الملاحظة الثانية: هو ما يتعلق بحماية المنتج الوطني يعني حظرتك تعلم أنه لدينا قوانين وقرارات تتعلق بحماية الصناعة والزراعة الوطنية و فرض التعرفة الجمركية وتنظيم الاستيراد ومنع الإغراق و تقييد دخول بعض السلع، التقرير لم يقيم تقييما متكاملاً، مدى التزام الجهات التنفيذية بتنفيذ هذه القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المنتج الوطني، لذلك السؤال هو أطلب مدى التزام الجهات المعنية بقوانين وقرارات حماية المنتج الوطني وهل فحص حالات دخول بضائع مشمولة بالمنع أو التقييد وهل قيم أثر الإعفاءات والاستثناءات والرسوم الجمركية في الصناعة والزراعة الوطنية، واذا كانت هذه المخالفات متكررة بين أكثر من جهة ومنفذ فلماذا لم تعرض في التقرير بوصفها ظاهرة عامة تستوجب معالجة رقابية متكاملة، أطلب في النهاية أن اعرج على عدنان الجميلي سيدي الرئيس أنا حالياً وصلت لي معلومة أنه عدنان الجميلي (٧) من أفراد عائلته يعملون في نفس المصفى، أخوه قيس مدير التصاريح الأمنية، اخوه حسان مدير مصنع، أخوه أياد مرافق معه، أخوه علاء موظف في المكتب، سادساً خاله مسلط رئيس قسم الدهون، هل يعقل أنه ديوان الرقابة المالية لم يلاحظ هذا التضارب في المصالح؟

- النائب سيبان عزيز حدو خدر شيروانى:-

سيادة الرئيس لدي سؤال أتمنى أن أحصل على اجابة دقيقة من السادة الضيوف، أولاً استناداً الى المادة الثانية من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون أولاً خرق قوانين والانظمة والتعليمات، وأيضاً الى المادة (٧٧) من قانون الموازنة العامة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣، ثانياً على مجلس الوزراء ارسال جداول الموازنة للسنتين الماليتين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ قبل نهاية السنة المالية السابقة الى مجلس النواب للموافقة عليها، سيدي الرئيس في الدولة السابقة لقد صوتنا على جداول الموازنة للسنة ٢٠٢٤ لكن لم نصوت على جداول الموازنة للسنة ٢٠٢٥ الى يومنا هذا، كيف يمكن لوزيرة المالية السابقة تقوم بصرف أكثر من (١٤١) ترليون دينار بدون سند قانوني ومن دون جداول الموازنة، كما نعلم أن نصوص الموازنة لا تعني شيئاً بدون جداول الموازنة، أنا اعتقد هذه هي أكبر مخالفة قانونية ومالية في السنة الماضية لكن للعجب لم يتم التسجيل في هذا التقرير من قبل جنابكم.

السؤال الثاني: استناداً إلى المادة الرابعة من قانون ديوان الرقابة المالية، يسعى ديوان الرقابة المالية الاهداف الآتية، أولاً الحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير وسوء التصرف وضمان الكفاءة واستخدامه، لا يخفى علينا ولا أحد يستطيع أن ينكر كل هذا الفساد والتبذير والهدر في أكثر الدوائر الحكومية لكن لم يتم تسجيل إلا جزءً قليلاً في هذا التقرير، ما هو السبب هل هنالك ثغرات ومنقوصات في القوانين والأنظمة أم لا؟ اذا توجد ثغرات فلماذا لم يتم تزويدنا كأعلى سلطة تشريعية لكي نشرع هذه القوانين المطلوبة؟

- النائب عامر عبد الجبار أسماعيل عرب:-

سيادة الرئيس المادة (٣) من قانون ديوان الرقابة المالية يقول يتولى الرقابة على المال العام أينما وجد، أعلى مستوى بالمال العام يعني يكون هو في وزارة النفط لان نحن (٩٣%) الموازنة العامة تعتمد على النفط وأعلى ما موجود في تشكيلات وزارة النفط هي شركة سومو، الآن أوجه سؤال للسادة في الرقابة المالية ماذا تعلمون عن شركة سومو عدا هي الشركة التي تصدر النفط العراقي؟ ما هي السياسة التصديرية؟ ما هي سياسة الخصم؟ ما هي سياسة تباين الأسعار؟ هذا الأمر لا يمكن أن تدركه ما لم يكن عبر خبراء، سومو هي صندوق أسود وهي أموال العراق كله فيها المال العام الذي مركز عليها المادة (٣)، نحن نعتمد على أراء الشركة نفسها، على أراء موظفيها، يعني بعض الكتب تأتي لنا أنه الشركة بينت هذا الرأي فنحن نقول هنا ديوان الرقابة المالية يحتاج التعاقد مع خبراء متقاعدين من شركة سومو وإلا هذا الأمر أنا أتحدى الإخوان يشرحون لي السياسة التصديرية للنفط العراقي اذا لديهم إطلاع فيها، أنا سألت وكيلي وزيرين في وزارة النفط ماذا تعلم عن شركة سومو عدا أن سومو تصدر النفط لا يوجد لديه جواب، أنا سألت خمس مستشارين لرئيس الوزراء نفس السؤال لا يوجد لديهم جواب وحالياً الآن تحت قبة البرلمان نقول ماذا تعلمون عن شركة سومو عدا هي الشركة التي تصدر النفط العراقي هذا بالنسبة للمادة (٣).

المادة (١٥) من قانون، يقول للديوان أن يطلب من الحكومة إحالة الموظفين المسؤول الى التحقيق او سحب اليد أو إقامة دعوى مدنية، المادة (١٧) تقول اشعار مجلس الوزراء وإذا عجز الديوان يشعر مجلس النواب، أكبر قضية فساد حصلت في عهد الحكومة السابقة هي العقد (٣٩) بالسكك الذي قيمته (٢٢,٥) مليار دولار والذي شكلت لجنة برئاسة السيد نائب رئيس الديوان وثبت (١٣) مخالفة التي نحن ثبتناها في كتابنا، يعني لم يحصل سحب يد للمتهمين، والمتهمين في هذا العقد نفسهم تكرروا في خمسة عقود أخرى والى حد الآن لا يوجد سحب يد، يعني اذا كاتب المادة (١٧) اذا عجز الديوان وأبلغ مجلس الوزراء، هل أبلغتم مجلس النواب، يقول اذا عجزت يا ديوان عن أنه لا يلبون لك، أبلغتهم ولم تلبي لك الحكومة أبلغ مجلس النواب، هل أبلغتنا؟ أعطينا كتاب أبلغتنا في هذا العقد الذي عدد الكتب التي أنا رفعتها حول هذا العقد و عقود السكك الخمسة أكثر من (٥٠٠) كتاب رسمي معززة بالوثائق و الأدلة، والدليل أن السيد نائب رئيس الديوان الذي هو رئيس اللجنة التحقيقية ثبت جميع خروقاتنا التي نحن ثبتناها بالعقد، يعني هذا متى نحاسبه، متى نسحب يده اذا ؟ هو ما هي فائدة سحب اليد في القانون حتى لا يستخدم منصبه بالتستر على جريمته، نحن اليوم نشاهد الوزير يسحب يد مدير الخطوط الجوية ويسحب يد مدير الموانئ لأمور أتفه، النقطة الأخيرة قضية عقود التشغيل المشترك الأن أنا أتحدى في داخل قبة مجلس النواب، عقود التشغيل المشترك في وزارة النقل وصلت حصة الموانئ (١٥%)، لندع ديوان الرقابة المالية يسجل هذه الملاحظة عنده، ليظهر جميع عقود التشغيل المشتركة ٢٠٠٩,٢٠١٠ حصة الموانئ ١٠٠% وهذا تحدي اذا خرج عقد واحد حصة الموانئ

٩٩%، لماذا تنزل الى (١٥%) لصالح الطرف الثاني وما هي الاجراءات بحقهم وهذه كتبنا فيها كتب عديدة حول هذه النقطة ولم تعالج والمال العام يهدر في هذه الطائلة ولم نشاهد تعاون وخصوصاً الخروقات زادت في عهد الحكومة السابقة حتى كتبنا كتاب الى ديوان الرقابة المالية مع تقديرنا الى تاريخه و عراقته، قلنا لاحظنا بعض كتب ديوان الرقابة المالية يعطينا رأي الوزارة ونحن نقول له، لماذا ما نحن نطلب رأي الوزارة؟ لأن يأتي لنا رأي يقول تقول الوزارة كذا، أخبرتنا الوزارة بـ كذا، يعني يجيبني أخبرتني الوزارة، يعني أنا أعرف أسئل الوزارة مباشرة، أنا أتجه للرقابة المالية كطرف ثالث حتى أدين فيه الجهة القطاعية المختصة.

- النائب مصطفى عياش مطلك الكبيسي:-

أنا أرغب أن أناقش ممكن سؤالين لدي نعم أو لا للسيد رئيس الديوان، المادة (٢٢) من قانون الديوان تنص أولاً يوافق مجلس النواب بالأغلبية المطلقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية بناءً على اقتراح مجلس الوزراء، هل باشرت في عملك السيد رئيس مجلس ديوان الرقابة قبل تصويت مجلس النواب على تعيينك؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تكليف من قبل الحكومة غير مصوت عليه مجلس النواب.

- النائب مصطفى عياش مطلك الكبيسي:-

السؤال الثاني: المادة (٢٣) من قانون الديوان سادساً أن يكون من شروط رئيس الديوان أن يكون مستقلاً ولا ينتمي لأي حزب أو جهة سياسية، أسئلكم وأتمنى جواب شجاع، هل تمت تزكيتك من قبل جهة سياسية قبل تكليفك برئاسة الديوان،؟ هذا السؤال تحت قبة البرلمان له غير تبعات.

- النائب محمد كريم عبدالحسين البلداوي:-

أنا أعتقد هذه خطوة جبارة وكبيرة في عمل مجلس النواب بمتابعة الهيئات التابعة له وتقييم مستوى أدائها والشكر موصول الى السادة أعضاء مجلس النواب على أطروحاتهم وتصويبهم على واحدة من مسارات المهمة في عملية التدقيق وكذلك أيضاً لا يمكننا أبداً أن نبخس الدور الكبير الذي بذله الأخوة السادة في ديوان الرقابة المالية، أكيد هذا التقرير هو لم يحصل من فراغ، عمل وجهد مشكورين عليه لكن أيضاً هم مثل ما نحن اليوم عندما أشرنا في المؤسسة التشريعية أنه كان يوجد قصور في عمل مجلس النواب خلال الدورات السابقة في عدم المتابعة والمراقبة قد يكون على مستوى اللجان، حقيقة أنا في لجنة التخطيط الاستراتيجي كان هنالك تواصل دائم، لكن قد يكون لم يحدث مثل هكذا جلسة، أنا أشير الى خطوات أنا أعتقد الامر الاول السيد رئيس الديوان والسادة الاعزاء أنه تقريركم خلا من التقارير المعدة وهذا أربك الكثير من الآراء التي تطرح الآن، يعني أنا أرى أنه ذكر التقرير واجتزئ بملاحظات وضعت في صلب التقرير الذي قدمتموه، لكن التقرير الذي أُعد والذي هو اتصور بالمئات أو لا أعلم كم وصلنا، (٨٠٠٠) تقرير هذه الـ (٨) ألاف تقرير هي غير موجودة لذلك تجد أنه الكثير من الاخوة السادة أعضاء مجلس النواب يطرحون هذه الاشكالية، يقول لك معقولة عندي فقط هذه الجزئية، كان يفضل أن ترسل التقارير وأن ترفق التقارير مع التقرير العام، الامر الآخر السيد الرئيس الديوان والسادة الأعضاء المحترمون نحن لدينا في المادة (٢) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المادة (٢) يقول في حال امتناع أو التأخر في الرد على التقارير أو مراسلات الديوان واعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة، المفترض أنه الديوان يقوم بإتخاذ اجراءات بإتجاه الجهة الرافضة على اعتبار أنه لديكم الصلاحية في هذا الموضوع، كم لدينا جهات أنا أتمنى أنه هذه تذكرونها تعاون الجهات معكم، في المادة (١٢) يقول اذا قدمت هذه الجهات أعذار وهذه الأعذار تكون غير مقنعة، المفترض أنه هذه تقاريركم و ملاحظاتكم تحول الى هيأة النزاهة أيضاً أتمنى أنه جنابكم تبينوها، الأمر الثالث أنتم لديكم صلاحية في إحالة القضايا التي تكتشفوها الى الادعاء العام كما ورد في المادة (١٦)، أيضاً نحتاج منكم إلى ايضاح لهذه القضايا، هذا جهد و عمل واليوم جميعنا نحن حريصين على الحفاظ على المال العام، أكيد حرقت القلب الموجودة من السادة أعضاء مجلس النواب، من هيأة الرئاسة، تشاركونا فيها أنه تشاهدون هذه أموال وهذه السرقات التي تجري على المال العام وأيضاً جهودنا و جهودكم تهدر وبالتالي المؤسسة التشريعية التي هي تمثل صلب العملية السياسية تمثل ثقة الشعب تهتز واذا اهتزت ثقة الشعب في هذه المؤسسة أكيد سوف تنعكس على باقي الديوان والهيئات الملحقة

فيه، نحن نشكركم على جهودكم ونتمنى أنه تصوب و تؤخذ هذه الملاحظات التي طرحت هذا اليوم وأن تبينون لمجلس النواب دوركم و تصححون مسار المؤسسات التنفيذية التي أخطئت وأسرفت و أجرمت بحق أبناء الشعب العراقي بسرقة المال العام.

- النائب حسين نعمة دخيل كاظم البطاط:-

لدي مجموعة أسئلة، أسئل ما عدد التقارير التدقيقية والرقابية التي أصدرها ديوان الرقابة المالية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، ما أبرز المخالفات المالية والادارية التي شخصها الديوان وما قيمة الهدر أو الضرر في المال العام الذي تم رصده.

ثالثاً: ما الاجراءات التي اتخذتها الجهات المشمولة بالرقابة لتنفيذ توصيات الديوان وما نسبة الاستجابة لتلك التوصيات.

رابعاً: ما عدد الملفات التي أحالها الديوان إلى الجهات التحقيقية أو القضائية أو إلى هيأة النزاهة وما نتائج تلك الإحالات، أنا لدي تجربة معكم وهذه الكتب هي أجوبة الديوان على الكتب التي أرسلتها بموضوع الجمعيات الفلاحية، وتجاوبوني وتثبتون لي لم يقم الاتحاد العام بالإجابة على مذكرات هيأتنا الرقابية خلافاً للمادة (٢) رابعاً من قانون الرقابة المالية الإتحادية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ وترسلون الكتب إلى هيأة النزاهة، سنة ولم ترد الإجابة اذا انتم لديكم صلاحيات ان تقيموا دعاوى في المحاكم لماذا لا تقيمون الدعاوى وهذه ضمن صلاحياتكم، وحده هذه الملفات في الكتب ٣٨,٠٠٠ طن من اليوريا الذي دخل إلى العراق لا نعرف أين ذهبت ويدخل ايضا في الصناعات الحربية اين تذهب هذه المواد هذه الأجوبة عندما ترد الينا نرسلها الى هيأة النزاهة وهيأة النزاهة لا تجيب وانتم لديكم صلاحيات لماذا لا تمارسون صلاحياتكم في ملف الأراضي بملف الجمعيات الفلاحية فقط في بغداد قيمه الأراضي التي ذهبت اكثر من (١٤٠).

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

اشكر السيد رئيس المجلس على تفعيل دور مجلس النواب وبالخصوص بالمادة (٢٤) من قانون مجلس النواب رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨، الذي يتضمن قيام السيد رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بعرض التقارير الخاصة بعمله وبيان الخلل في عمل الحكومة وايضا من الأمور المهمة في تفعيل دور مجلس النواب ضمن المادة ١٠٣ من الدستور يكون ديوان الرقابة المالية تابع إلى مجلس النواب وهذه أول مره تستضاف وتفعيل هذه المادة مهم وتقوية ديوان الرقابة المالية وبقية الهيئات المستقلة من خلال التصويت عليهم داخل مجلس النواب له اثر كبير في عملنا المستقبلي وعدم خضوعهم إلى السلطات التنفيذية هذا موضوع جدا مهم يجب أن نركز عليه رئيس ديوان الرقابة المالية والرسائل الهيئات المستقلة يجب التصويت عليهم داخل مجلس النواب بحيث رئيس الحكومة ليس لديه السلطة لتغييرهم، تغييرهم يكون من داخل مجلس النواب لذلك عندما يراقبون الحكومة تكون لديهم قوه لا احد يستطيع أن يغيرهم لا رئيس الوزراء ولا غيره من يغيرهم هو الشعب من خلال ممثليه نحن ما دعم هذا الموضوع وتقويتهم والتصويت عليهم داخل مجلس النواب مع الأسف ديوان الرقابة المالية بتقريره هذا هنالك خلل كبير سوف اضرب مثل بسيط تابعت موضوع بسيط وهو موضوع السكراب في وزاره الدفاع لم يتم ذكره في هذا التقرير، الرقابة المالية لقد وصلني سابقا لأنني متابع مع الموضوع منذ سنتين وهذا الموضوع بمبلغ مئات المليارات، ويصل إلى ٢ ترليون و٤٢٠ مليار تقرير الرقابة المالية المرقم ٢٤,٦٢٦ بتاريخ ٢٠٢٦/١٢/٣٠ في الصفحة الثالثة منه ينص على التالي في نادي الضباط تم بيع التكرار بشكل مزايده علنيه سليمه وصل سعر الطن الى ٦٣٠,٠٠٠ بينما من خلال الاستثناء الذي تحصلوا عليه من رئاسة الوزراء بقرار مجلس الوزراء ١٧٤ من خلال البيع المباشر باستثناء ليس البيع المباشر تم بيع الطن بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ في احدى المواقع موقع واحد تكون الخسارة ١٩ مليار تم بيع اكثر من ٤٥,٠٠٠ طن بيع مباشر واحد بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ للطن بينما هنالك مزايده علنية وكان مبلغ الطن ٦٣٠,٠٠٠ مع الأسف هذا لم يتم ذكره في التقرير أيضا من الأمور المهمة في هذا التقرير عدم تسديد العديد من الشركات العامة وعدد من الإدارات الممولة ذاتيا حصه الخزينة العامة من الإيرادات أين انتم كديوان الرقابة ماليه باتخاذ إجراء حازم ٢٦ ترليون لم يتم تسديدها يجب ان يكون هنالك إجراء حازم من قبل ديوان الرقابة المالية ما هو إجرائكم لم نرى أي إجراء لكم أيضا في الصفحة رقم ١١ في هذا التقرير عدم عدم ملائمه بعض من العدادات المصنعة في شركه نفط البصرة بمبلغ بسيط (١٢،٥) مليون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

عندما ما قرات التقرير بالأمس أصبح لدي إحباط لأنهم شخصوا في نفط البصرة مخالفة فقط (١٢،٥) ألف دولار ونصف،

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

ملاحظه أخيرة في الصفحة رقم ١٦ تاسعا عدم تقدير ضريبة الدخل المستحقة على الشركات النفطية في جولات التراخيص ما أعظمها من فاجعة هذه مئات المليارات تهدر تصرفوا بحزم ونحن معكم وندعمكم وندعم عملكم الرقابي.

- النائب سعد شاكر عزيز الخزعلي:-

من خلال اطلاع مجلس النواب على تقليل الرقابة المالية لاحظنا خلو التقرير من اهم الموضوعات التي كان من المفترض تسليط الضوء عليها والتي هي من صلب العلم العمل الرقابي وانا لدي سؤالين لديوان الرقابة المالية السؤال الأول ما نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية لجميع الوزارات والهيئات والمحافظات لسنه ٢٠٢٥ كما دققها الديوان وكم مشروع متلكئ ومتوقف تم تسجيله من قبل الديوان وما إجمالي المبالغ المصروفة عليها، محافظاتنا أكثرها مشاريعها متوقفة ومن ضمنها محافظه الديوانية اغلب المشاريع متلكئة وعندما نسال المحافظ يقول السبب في المحافظ الذي سبقني.

السؤال الثاني: هل رصد الديوان نمط تركز الصرف في الربع الأخير من السنة المالية وما دلالته الرقابية على جودة التخطيط المالي للوزارات.

- النائبة غفران إقبال يوسف الشمري:-

الكلام كثير ولا أريد أن أعيد الذي تفضل به الساده النواب ولكن أوجه كلامي إلى ديوان الرقابة المالية وأقول لهم نحن لا نريد أن نضع اللوم عليكم فقط لديكم دور وصلاحيات وصلاحياتكم كبيره جدا وانتم المراقبين باسم الشعب كما نحن الممثلين للشعب ولكن الإجراءات والتقرير الذي تم تقديمه الينا يعتبر فقير جدا والدليل نحن الآن بصوله وحمله ضد الفساد كبيره جدا ولكن الإجراءات الموجودة ليست بالمستوى المطلوب لذلك نحتاج تعديل إلى القانون يحتاج ان يكون عملنا اكثر تكاملا عندما ترفع التقرير تقول هذه صلاحيه وترفع التقرير إلى الجهات ذات العلاقة والديوان الرقابة المالية يقول نحن نشخص لاحقا وذلك يكون وذلك يكون ليس فيه فائدة لعدم وجود رادع ومنع لوجود الفساد وعند إكمال التقرير يتم رفعه إلى هيأة النزاهة وبدورها تحتاج إلى متابعة ومن خلال متابعه هل تم الرصد هل تم إجراء فعلي فيها أم لا؟ فيحتاج في الاستضافة الأخرى أن تكون هيأة النزاهة موجوده وديوان الرقابة المالية موجود بالإضافة إلى تفصيل كل وزارة عن الأخرى وذلك لان كل وزاره فيها هدف مال عام وفساد جدا كبير وهذه الصورة التي موجوده والمواطن عندما يرى هذه الأموال التي تقصد وتؤخذ وهو يعاني من الجوع وليس لديهم أموال لشراء ابسط الحاجيات سوف يتم تحميلنا نحن المسؤولية لأننا ممثلين عنهم وأنا قلتها سابقاً عندما استضفنا هيئه النزاهة أن تكون هنالك لجنه مكونه من النزاهة والقانونية والمالية يجب أن تكون هنالك متابعه لا فائدة من الكلام والكلام فقط لكن لن نصل إلى النهاية أنا لا أريد أن أطيل لان الكلام طويل جدا ومؤلم لكن يجب أن نستثمر هذه الروح والرغبة الحقيقية نحن كمجلس النواب ونحن كأعضاء مجلسنا بينا نيتنا الحقيقية نحن نريد أن نحقق القضاء على الفساد فنحن نحتاج إلى تعاون من النزاهة ومن ديوان الرقابة المالية ومن المواطنين أيضا كم موجود هنالك ملفات فساد وواضحة للعيان ولكن أنت ما يرى المواطن هنالك فساد ولا يوجد رادع ماذا سوف يكون لا توجد ثقه بيننا وبين المواطن ولا باي جهة رقابية أتمنى أن تشكل هذه اللجنة من هذه الجهة الثلاثة المذكورة ونفصل كل وزاره بوزارة على حده، ويجب أن يكون الوزير موجود والرقابة موجوده وهيأة النزاهة موجوده ونحن نكون موجودين أيضا، فاذا تحققت هذه سوف نصل إلى التكاملية ووصلنا إلى محاربه الفساد فعليا.

- النائب محمد جبار حسين حسن الشمري:-

هنالك امر يعنيهم داخل الديوان الرقابة المالية وغاضين النظر عنه أو لم ينتبهوا له ما هو السبب في عدم سحب الفرصة الاستثمارية الخاصة بالمجمع السكني الخاص بديوان الرقابة المالية على الرغم من إن هذا المشروع متلكئ ولغايه الآن تم إحالة هذا المشروع في عام ٢٠١٢ ومده تنفيذ هذا المشروع ثلاثة سنوات كلفه المشروع ١٨٠ مليون دولار لا اعرف السبب في تلكئ المشروع وغض النظر عنه وهذا المشروع تم إحالته في عام ٢٠١٢ واليوم نحن الآن في عام ٢٠٢٦ ومده تنفيذ مشروع هي ثلاثة سنوات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل المشروع تابع لموظفي الديوان أو ما ماذا؟

- النائب محمد جبار حسين حسن الشمري:-

المشروع فرصه استثماريه الخاص بمشروع من مجمع السكني بالرقابة المالية هذا المشروع تمت إحالته في عام ٢٠١٢ ومده تنفيذه ثلاثة سنوات والمشروع لغايه الآن لم يتم إنجازه أرجو أن يتم تقييد هذه لديكم وكلفه المشروع ١٨٠ مليون دولار الشركة المنفذة هي شركه الفهيم هل ترغبوا أن اذكر لمن تابعة هذه الشركة، ونحن سوف نصرح لمن نتابع هذه الشركة الموضوع الأخر السيد نائب رئيس ديوان الرقابة المالية قال نحن ليس لدينا محسوبيات من الموظفين داخل الديوان أوجه له سؤال ما هو السند القانوني لتكليف المستشار للرقابة والتدقيق في ديوان الرقابة المالية الاتحادية على الرقم ليس لديه خدمة يوم واحد في داخل الديوان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد نائب رئيس الديوان ثبت هذا السؤال واجبنا عليه بكتاب رسمي.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

ما سبب إصدار ديوان الرقابة قرار ٤٨ لسنه ٢٠٢٥ الذي يتضمن قيام الهيئات الرقابية المكلفة بالتدقيق والرقابة على الحسابات الختامية لوزارات الدولة والتشكيلات التابعة لها بتدقيق البيانات المالية منذ فتره ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات وإصدارها بتقرير موحد سابقا كان يرفع سنوياً وتكانت النسبة لا تصل إلى ٣٣% وكيف الآن نريد منه من ثلاثة إلى خمسة سنوات في تقرير واحد مفصل ويريد أن يكون هنالك ناتج سابقا كانت السنة الواحدة لا نصل إلى نسبه ٣٣% أرجو أن تسجل هذه الأسئلة وننتظر الإجابة.

- النائب جهاد صدام مفتن العبادي:-

نحن نعتبر الرقابة المالية من افضل دوائر الدولة حمايه للمال العام ونحن نعرف انه ليس هناك أي عقد يمر في الدولة العراقية ومؤسساتها إلا والرقابة المالية لها علم بالتدقيق فيه وتراقبه لذلك عقود النفط وعقود الموانئ التي هي من اهم العقود التي فيها شبهات فساد نحن نستغرب زياده الرسوم والجمارك على المواطنين الفقراء والبسطاء، وهذه الأموال التي تؤخذ منهم تذهب إلى جيوب الفاسدين من موظفين وأشخاص يعملون في هذا الجانب رسوم السيارات ورسوم بيع الأراضي واحيانا تصل الرسوم على البضائع المستوردة بنسبه ٤٠٠% أو ٥٠٠% والمستفيد الأول من هذا هو الموظف الفاسد لذلك نضع هذه الملاحظات امام الرقاب المالية.

- النائب احمد محمد حسين المبرقع:-

كان لدي الكثير من الأسئلة لكن تم ذكرها قبلي ولن أكررها لكن لدي شيء مهم جدا، أنا اقدر إن النائب له حريه التعبير وله الحصانة حتى يمثل الشعب بشكل صحيح واقدر علانية هذه الجلسة حتى تكون الشفافية واضحه أمام الشعب العراقي وأتمنى أن لا يكون هذا العنصران محل ضريبة على السادة الضيوف، أنا صراحة اختلف مع بعض فان العمل ضخم وسوف أعطي مثال في الصفحة رقم (٩) الخلاصة مديرية واحدة من اصل ٢٠ مديريه تربيه ومن اصل عده دوائر في وزاره التربية يسجل ديوان الرقابة المالية وأشير إلى موضوع مهم أن ديوان الرقابة المالية يؤشر ولا يقاضي لأنها مسؤولية مؤسسات أخرى النزاهة وغيرها ويبلغ بهذه المخالفات ويجب حسب القانون أن يرفع التقارير إلى مجلس النواب كل ثلاثة اشهر ومجلس النواب هو الذي يكمل هذا الدور، من اصل (٢٠) دائرة المديريات التربية التابعة للوزارة مديرية تربية الأنبار يؤشر ديوان الرقابة المالية على (٥١٦٠) موظف بدون أضابير كم عدد الموظفين في ديوان الرقابة المالية حتى استطاع أن يصل من اصل ٢٠ مديريه إلى هذا الرقم الخاص بالموظفين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف يعني بدون إضبارة؟ السيد رئيس الديوان ممكن الإجابة على هذه السؤال، ما علاقة المديرية، كيف موظف ليس لديه إضبارة؟

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

نعم سيادة الرئيس هؤلاء مزورين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هؤلاء (٥١٦٠) المحاضرين العقود الذين صوتنا عليهم في الموازنات السابقة، مديرة التربية وضعت ضوابط وتعليمات لحصر الخريجين، جاء مواطنين بدون شهادات تخرج أو لديه شهادة متوسطة أو إعدادية، لا يوجد شيء أسمه مزور أو ليس لديهم إضبارة هذا ليس صحيح.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

أنا لست لمناقشة الفقرة وإنما حجم العمل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أصلاً غير صحيح العمل ليس صحيح.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

(٥١٦٠) تم تدقيقها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يكون لدينا شك في كل التقرير.

- السيد رئيس ديوان الرقابة المالية:-

أنا أقول هذا جيد وأشير بجهد العمل الموجود

- السيد رئيس مجلس النواب:-

مديرية التربية وضعت ضوابط وتعليمات لحصر الخريجين، جاء أشخاص من دون شهادات أو شهادة الثالث متوسط أو السادس ماضين فتوقف الأمر الخاص فيهم، لا يوجد شيء أسمه مزور، هذا التشخيص ليس صحيح نهائياً.

- النائب سنان عبد الامير حمد الجميلي:-

عفواً أنا ليس قصدي أن أناقش الفقرة، أنا أناقش حجم العمل، هذه مكتوبة، خمسة آلاف مدققيها، يعني كيف غير صحيحة، أنا أقول هذا جيد، لكن أنا أشير إلى جهد العمل الموجود، هذا لا يعني الانتقاص، شاهد سيادة الرئيس أنا لدي شهادة، السيد رئيس الديوان والسادة الذين معه أتعبوني في الوزارة، في اجراءاتهم التدقيقية و تدقيقهم، لكن أشهد ما بالله المؤشرات التي قدموها أنقذوا الوزارة من كثير من ملفات الفساد وهذه شهادة أنا أمام الله وأنا تحت أداء اليمين، الآن نحن هذا الجو الذي حصل، نحن أمام مؤسسة عريقة ومهمة أنا لا يهمني الأخ العزيز عمار والسادة الباقين، أنا أمام مؤسسة عريقة، أنا لا يسمح لي أن ألمح الى أي شيء ما لم تأتي الإجابات وندققها مع الأسئلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنت جنابك سيادة النائب قرأت التقرير؟ أنا قرأت فقط الخلاصة، متى قرأت الخلاصة حتى أناقشك لأنه أنا منذ يومين أقرأ في التقرير، أذا جنابك قرأت التقرير.

- النائب سنان عبد الامير حمد الجميلي:-

سيادة الرئيس أرسلت لنا التقرير الساعة الواحدة ليلاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا، الدائرة البرلمانية حيدر مثنى قبل يومين التقرير أرسله ولكل شخص في الدرج الخاص فيه، أذا أنت لا تشاهد الدرج الخاص فيك فهذه مشكلتك ليست مشكلة، نحن أعطينا فقط الخلاصة.

- النائب سنان عبد الامير حمد الجميلي:-

المفروض تأتي لنا قبل فترة طويلة حتى نناقشه، أنا أقول الاجواء التي أنا أتحدث بأسم مجلس النواب أيضاً يسمح لي حتى يكون جو أخر لأنه نحن أمام مؤسسة عريقة، يجب أنه نحمي هذه المؤسسة العريقة من التدخلات أن يكون تصويته، هو تابع الى مجلس النواب يجب أن يصوت عليهم داخل مجلس النواب، أنا أتحدث بجانب آخر من الكأس حتى لا نخرج أمام الاعلام و كأننا نجلد بمؤسسة مثل مؤسسة ديوان الرقابة المالية، مع أني سجلت الملاحظات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ألملاحظات موجودة، المخالفات موجودة، سيادة النائب لا تشكك بعمل زملائك، زملائك مشخصين مخالفات وحالياً النائب حيدر المطيري عندما ذكر المخالفات، النائب عامر عبد الجبار عندما ذكر، السادة النواب الباقين ذكروا مخالفات، لا نبرر الخطأ سيادة النائب.

- النائب سنان عبد الامير حمد الجميلي:-

المادة (١٦) من قانون الديوان الخاصة التزام الديوان بإخبار الادعاء العام أو هيئة النزاهة أو الجهات التحقيقية المختصة بالمخالفات المكتشفة من قبله حسب الاختصاص بكل مخالفة مالية مكتشفة تشكل جريمة، المادة (١٤) من قانون الديوان الطلب من هيئة النزاهة الاتحادية اجراء التحقيق واتخاذ الاجراءات اللازمة وازالة المخالفات مثل عدم الطلب من هيأة النزاهة في اجراء التحقيق بخصوص امضاء العقود الحكومية من دون التحقق من خطابات الضمان، هنا لدينا سؤال نحن بصراحة تامة التريليونات التي أهدرت على شركة مصافي الشمال، هذه موازنة وأموال الشعب ونقولها بكل صراحة أنه ديوان الرقابة المالية لم يحافظ على أموال الشعب واهدرت وبالنتيجة ذهبنا نبحث عن أموال الشعب بالتبن ونبحث عليها في المجاري ونبحث عنها في السقوف الثانوية، النتيجة أن نجد حل بطريقة أن نحافظ على أموالنا قبل أن تهدر ونذهب للبحث عنها، يا أما نأتي على

مكاتب تحافظ على التعاقدات الحكومية وأن توقع عليها قبل أن لا تهدر الأموال كأن تكون واضحة هذه العقود وباطلاع هيئة النزاهة على أقل التقادير، أحب أن أوضح بخصوص مداخلة السيد النائب وجود (٥٠٠٠) موظف في مديرية تربية الأنبار لا توجد أضابير لديهم، هذه الحالة تم تشخيصها من قبلنا وتم الابلاغ بخصوصها وتم معالجتها، هذا الموضوع يتحمله السيد وزير التربية السابق، هذه المخالفة مشخصة من قبلنا وتم معالجتها.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

الحقيقة المجلس تميز بالفصل التشريعي الاول بقراءة القوانين وبالاستضافات ونتمنى الفصل التشريعي الثاني يتميز بالاستجوابات والإعفاءات والإقالات وهذه بداية جيدة كانت قبل يومين أو ثلاثة في جلساتنا أعفينا واستجوبنا و أقلنا وهذا مؤشر حقيقة ونحييك سيادة الرئيس على هذا الجهد وكذلك نحيي السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، سيادة الرئيس حقيقة واقعاً اليوم أصبح تقرير ديوان الرقابة مجرد أرشيف منذ سنوات كثيرة و ديوان الرقابة المالية يقدم كثير من المخالفات في تقاريره لكن الى الآن لم يكن هنالك أي أثر، مجرد أنه تقارير تطبع و توضع على الرفوف، والدليل لدينا الجميلي عندما نلاحظ أنه ديوان الرقابة لم يؤشر في هذه القضية والدليل كشفناها بعد ذلك ولاحظوا السيدات والسادة النواب حجم الهجمة حقيقة التي حصلت على مجلس النواب مع العلم أنه مجلس النواب هو من بدأ في هذه القضية و رفع الحصانة وهذا يحسب للمجلس و يشكر المجلس يفترض، كذلك سيادة الرئيس و أسئل من خلالك سيادة الرئيس السيد رئيس ديوان الرقابة كم بلغ حجم الهدر الذي أكتشفه الديوان؟ هذا سؤال واتمنى ذلك الاجابة عليه، كم ملف أحيل الى القضاء؟ ما هي المبالغ التي تم إعادتها الى خزينة الدولة؟ لأن نجاح الديوان يقاس بالأموال، كم مسؤول أدين بسبب تقارير الديوان، سيادة الرئيس لماذا تتكرر هذه المخالفات نفسها كل سنة؟ فإذا كانت هذه المخالفات نفسها تتكرر فهذا يعني أن الجهات التنفيذية لا تخشى ديوان الرقابة و نتمنى أيضاً نسمع أنه هذا الموضوع و الاجابة على هذا السؤال، سيادة الرئيس دائما التدقيق يكون بعد الصرف و هذا لا يمنع الفساد، الرقابة اليوم تأتي بعد أن تصرف الأموال وبعد أن يهدر المال العام، بينما المطلوب هو رقابة استباقية تمنع الهدر قبل وقوعه، كم مدير عام استمر في منصبه رغم ورود مخالفات مالية جسيمة في دائرته، لماذا لا تربط نتائج الرقابة بتقييم القيادات الادارية، سيادة الرئيس ملف الكهرباء أنفقت الحكومات المتعاقبة عشرات المليارات على الكهرباء لكن ما لاحظناه حقيقة في تقرير ديوان الرقابة سبعة مخالفات وما يقارب أكثر من (٧٥) مليار دولار صرف على الكهرباء ولكن هذه المخالفات لم تذكر، ما هي الجهات التي ترفض التعاون، نطالب بكشفها للرأي العام، سيادة الرئيس نطالب بنشر أسماء الوزارات والهيئات التي لا تستجيب لملاحظات الديوان أو تتأخر في تزويده بالوثائق، النقطة الأخيرة سيادة الرئيس نقترح أن يكون هنالك تصنيف سنوي للوزارات، لماذا لا يصدر الديوان مؤشراً سنوياً يبين أكثر الوزارات والمحافظات التزاماً بالضوابط المالية وأكثرها تسجيلاً للمخالفات وهذا سوف يخلق منافسة حقيقية في النزاهة.

- النائب هيام عبود كاظم الياسري:-

حقيقة أنا توجد نقطتين أرغب أن اتحدث عنها نحن طبعاً بالعمل التنفيذي لاحظنا أنه نعتبر ديوان الرقابة المالية صمام أمان رقابي في الوزارات يعطون ملاحظات قيمة أنا لا أرغب أن أتحدث الآن عن التقرير والاخوان جميعهم كفوا و وفوا في الملاحظات التي تتعلق بالتقرير، لكن أقول نحن أن شاء الله يحسب الى مجلس النواب لو ساعدنا هذه المؤسسة العريقة التي عمرها أكثر من مائة سنة ساعدناها لأن تكون أفضل بأن نعطيها قدرة على الردع، المشكلة الآن التي نستنتجها من جميع المحافظات أنه الديوان يشخص ملاحظات رقابية لكن لا توجد لديه أدوات ردع، كل الذي يستطيع أن يعمله الديوان أنه يحيل الى النزاهة والنزاهة نفس الشيء كل الجهات تحيل لها، النواب، والديوان، و غيرها حصل لديهم اختناق و لود كبير في الملفات، أنا يعني عندما أتحدث مع هيئة النزاهة يقولون نحن نكمل تحقيقاتنا ونحيلها الى القضاء، يعني أنا شخصياً أحلت كثير من الملفات يقولون نحن أنجزنا التحقيق واحلناها الى القضاء، النزاهة يوجد عليها زخم والقضاء يوجد عيه زخم والديوان كل صلاحياته انه فقط يحيل الى النزاهة، حقيقة أنا أقترح عليهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى لو كان هنالك عليهم لود، كل شخص يعرف عمله وكل سلطة لها الفصل بين السلطان وكل شخص يعلم وظيفته، يعني هذا لا يعني نترك الأموال تهدر بالشوارع، لا يعني ان نترك الأموال تهدر بالتبن ولا أعلم أين.

- النائب هيام عبود كاظم الياسري:-

أنا الفكرة التي أردت أن أقترحها أنه نحن نساعدهم في أنه نحدث قانون ديوان الرقابة المالية نعمل فيه تحديث نجعل منهم جهة لديها صلاحيات العقوبة مثل هيأة النزاهة، مثلاً ليس فقط يشخص، لديه صلاحية يوقف العقد لديه صلاحية يعاقب، هو الآن ليس لديه هذه الصلاحية لديه فقط

صلاحية يحيل الى النزاهة، لنساعدهم أنه نحدث قانونهم بحيث نضع فيه اجراءات ردع و عقوبات وارجوا منهم اذا يستطيعون أن يقدمون مقترح تعديل القانون، والنقطة الأخرى التي أرغب أن اذكرها سيادة الرئيس هم في توصياتهم بالتقرير، بالتوصيات استعانوا في مجلس النواب كأداة للردع، قالوا أنه ممكن بالاستجوابات وفي الاستضافات يحصل ردع، أنا أقول ليساعدونا أيضاً في سرعة الاجابة، يعني أنا مثلاً أرسلت كتب طلبت بعض الأمور، يعني يوجد كتاب مثلاً من الشهر الرابع أرسلته وعملت تأكيد عليه، هم نتمنى أن يساعدونا بسرعة الإجابة، ملفات الفساد التي أعمل على أيجادها أرسلها لهم، أقول ليساعدونا في هذا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سرعة الإجابة واجبة عليهم وخصوصاً مع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب لأن صلب عمل ديوان الرقابة هو الجهة التشريعية المرتبط فيها، فيجب أن يكونون أكثر حرص في التعاون مع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- النائب هيام عبود كاظم الياسري:-

وأطلب منكم سيادة الرئيس أنه نحتاج التقرير أبو الـ (٦٠٠) كبي دي أف فايل لأنه الملخص عادةً لا يعكس جهود الـ (٦٠٠) صفحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الدائرة البرلمانية يزود جميع أعضاء مجلس النواب بكافة التقرير المرسل من قبل ديوان الرقابة المالية.

- النائب ذكرى عمار احمد رديني:-

أطلعنا على التقرير الخاص بوزارة التربية والتعليم وشاهدنا أنه الملاحظات المدونة في التقرير هي ملاحظات انشائية وسردية يعني تفتقر الى الأمور الدقيقة جداً ومنها التطرق الى مادة السندويش بنل لترميم واجهات بعض الابنية، لكن لم يذكر نحن لدينا (١٠٠٠) مدرسة كرفانية أنشئت من ٢٠١٢ والى حد هذا اليوم فيها مدارس ثلاثية، نحن لسنا فقط نرمم فيها، نحن مدرسة فيها (١٠٠٠) طالب هي مدرسة كرفانية، نعتب على ديوان الرقابة المالية على عدم ذكر هذه المدارس واعدادها بالعراق التي هي (١٠٠٠) مدرسة، كذلك لدي ملاحظة ثانية الى ديوان الرقابة بخصوص الملاحظات المسجلة بشان صرف رواتب أو تخصيصات المحاضرين والعقود في مديريات التربية خصوصاً البعض منهم أنه حصل لديهم تقاطع وظيفي أو عدم وجود التخصيص المالي لهم، هل استردت هذه الأموال؟ هل تابعتم هذه الأموال؟ عادت أو لم تعود الى الوزارة، كذلك نعتب على ديوان الرقابة المالية بعتب أخر هو لماذا لا يتم مطابقة البيانات المالية للملاكات الوظيفية لوزارة التربية حتى نتجنب التقاطع الوظيفي أو الفضائيين، خصوصاً أنه نحن لدينا بالدليل القاطع هنالك ملاحظات مسجلة والأكثر في المحاضرين أنه لديهم تقاطع وظيفي، يذهب يتعاقد ويكمل ويداوم، وبعد هذا يأتي لديهم تقاطع وظيفي، العقود والملاكات تعامل بنفس المعاملة، هذا هدر بالمال العام، يأتي بعد ما هي الاجراءات، أختار أحد الوظيفتين، وبعد هذا والاموال، أتمنى ديوان الرقابة المالية يزودنا بملاحظاته وتقريره و نتائج التقارير، نحن الحقيقة نعاني من أبنية مدرسية، كل العراق يعاني ولا تزال المدارس الكر فانية موجودة ولا تزال المدارس الطينية موجودة، نحن نتمنى من ديوان الرقابة أنه نكون دقيقين بخصوص الابنية المدرسية والمحاضرين والملاكات الوظيفية و تخصيصاتهم.

- النائب زينب جمعة فاخر الموسوي:-

أنا لدي سؤال من شقين، الأول بما يخص وزارة التجارة والثاني بما يخص وزارة النفط، استناداً الى ما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي بشأن ملف تصدير الذهب والذي كشف أن شركة العراق للذهب والمجوهرات التي جرى التصدير باسمها لا توجد لديها إضبارة لدى جهاز التقييس والسيطرة النوعية وأن اجازتها ملغات بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧، يرجى بيان الكيفية التي منحت بموجبها موافقات التصدير لشركة لا تمتلك إجازة نافذة وما أوجه الخلل الاداري او الرقابي التي سمحت بحدوث ذلك، وما الاجراءات أو التوصيات التي قدمها ديوان الرقابة المالية الاتحادي لمعالجة هذه الثغرة وضمان تحقيق الربط والتعادل، أما السؤال الثاني بما يخص وزارة النفط ما هي النسبة الثانية، أنا قرأت حقيقةً وزارة النفط هنا كتبوا ثلاث ملاحظات من ديوان الرقابة المالية، يعني ضعيفة، هذه وزارة النفط أخرجت هذه المليارات، لدينا الوم شركة المنتجات النفطية، لدينا الأنابيب، لدينا المعدات، لدينا و لدينا، يعني أخرجنا فقط ثلاثة، يعني شيء ضعيف، اذا يوجد خلل، حتى الخلاصة سيادة الرئيس، المهم ما هي نسبة تغطية منظومات القياس (العدادات) المعتمدة رسمياً في قياس كميات النفط الخام المسلمة للمصافي الحكومية والاهلية، ثانياً تتبع مسار النفط الأسود ما هي نتائج تدقيق ديوانكم لملف كميات النفط الأسود المنتجة الموزعة على المصافي الأهلية والمعامل الاستثمارية، هل تم قياس مدى مطابقة الكميات المستلمة مع الطاقة الانتاجية الفعلية لتلك الجهات لمنع إعادة بيعها أو تهريبها، النقطة الثالثة: الديون المتبادلة كم تبلغ الديون المترتبة في الذمة بين وزارة الكهرباء و وزارة النفط عن قيمة الوقود المجهز.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أولاً لا أسمح لأي أحد يشكك بمعلومة الأجهزة الأمنية، هذا جهاز أمني، أجهزة أمنية ليس لديهم مصلحة مع أحد، يزودونكم بمعلومات كافية حتى تكون لديكم الصورة واضحة.

- النائب قصي عباس محمد حسين:-

حقيقة أنا مداخلتي حول الفقرات التي لم يتضمنها تقرير الديوان رقاب المالية موضوع الأول هو يتعلق بالمنافذ الحدودية طبعاً موضوع المنافذ الحدودية فقط سوف أركز على فقرتين جهازين موجود في المنافذ الحدودية هو جهاز السيطرة والتقييس النوعي وأيضاً جهاز الفحص الإشعاعي المفترض أن يدار من قبل مؤسسات الدولة لكن الذي حصل بأن هذه المرفقين الحيويين تم حالة إلى شركات أهلية خاصة ويوميا تدخل مليارات إلى حساب هذه الشركات أنا سؤالي للأخوة في ديوان الرقابة نحن نطلب من عندهم تزويدنا بتقرير مفصل عن هذه المشاريع التي تم حالتها إلى الشركات الخاصة والجهات التي صادق على هذه المشاريع وما هو الأساس القانوني الذي أعتمد في حالة هذه المشاريع لهذه الشركات؟ النقطة الثانية حقيقة ما يخص إقليم كردستان التعامل مع المؤسسات في إقليم كردستان المحكمة الاتحادية في احد قراراتها ألزمت حكومة الإقليم بفتح مؤسساتها أمام دوان الرقابة المالية السؤال أين دور ديوان الرقابة المالية؟ في مراقبتها لمؤسسات الإقليم هل هناك تقارير لأن حقيقة ما لاحظت أي وجود هذه الملاحظات في تقرير ديوان رقاب المالية؟ الموضوع الأخير بخصوص الدور الديوان في المحافظات تحدث على الأقل عن محافظة نينوى حقيقة قطاعات عديد لم يتم الإشارة قطاعات مهمة التي تمثل بموضوع قطاع البلدي والبلديات ومسألة التجاوزات على الأراضي قطاع الزراعة وأيضاً موضوع التجاوزات على الأراضي الزراعية قطاع الجمعيات التعاونية حقيقة هذا الملف المهم ومخالفات وشبهات الفساد الموجود في هذا القطاع يعني مثلاً مثال واحد جمعية بناء المساكن للضباط في محافظة نينوى وأيضاً موجود في بقية المحافظات يعني بالموصل مثلاً بدلاً من توزيع هذه الأراضي على المستحقين من ذوي الشهداء والجرحة والمستمرين بالخدمة تم بيعها إلى المدنيين وخارج الضوابط أين دور الرقابة المالية في هذا الملف؟ وهكذا قطاع الكهرباء والقطاع الاتصالات والكابل ضوئي نتمنى من ديوان الرقابة أن يزودون المجلس بتفاصيل هذه القطاعات.

- النائب احمد علي عبود الأسدي:-

ديوان الرقابة المالية مهمتكم تدقيق وكشف المخالفة حسب التقرير الديوان دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير ذوى العدد (٥١٤٧)على (٧) على (٤٠) على (١٠) على (١٠٠٠) في ٢٣-٢-٢٠٢٥ بشأن مخالفات سلطة الطيران المدني في تصدير الذهب أثبت تقريركم المرقم أعلاه منح إذن هبوت لطائرة شركة تلوان في مطار السليمانية وهي محملة بشحنات الذهب خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٥) لسنة ٢٠١٧ الذي يحصر دخول وخروج شحنات الذهب بمنفذي مطار بغداد ومطار النجف حصراً ما الإجراءات التي تابعها الديوان بعد إحالة الملف إلى لجنة تحقيقية بالأمر الإداري (٦,٠٦٤) على (٧) على (١١٦٦) في ٢٢-٧-٢٠٢٤ وقرار قاضي محكمة تحقيق الكرخ الثانية بالعدد(٢٠٢٤/١ق/١٦٥٠) وهل استرد أي مبلغ للخزينة؟ يعني نريد جوابكم الشافي.

- النائب رعد اشخير فالح الزيدي:-

كم ملاحظة جوهرية وردت في تقارير الديوان عام ٢٠٢٥ سبقا وأن وردت حرفيا في تقارير عوامل سابقة دون معالجة وما جدوى الرقابة إذا كانت الملاحظة تتكرر في سنوات متتالية بلا محاسبة السيد الرئيس مقترح تسليم نسخ إلى الوزارات تقارير كاملة مثلاً وزارة التربية تسلم إلى لجنة التربية وزارة الصحة تسلم التقارير إلى لجنة الصحة أو الداخلية تسلم إلى لجنة الأمن والدفاع الغرض من المقترح المتابعة الدورية لهذه التقارير والإضافة عليها وحالة الحالات السلبية منها إلى هيأة النزاهة.

- النائبة زينب وحيد سلمان الخزرجي:-

السيد الرئيس الحديث عن البصرة وأهل البصرة يستغيثون ويناشدون كل المسؤولين بعد انهيار قناة البدعة تحدثنا قبل أيام عن هذا الموضوع والحقيقة نحن بأمس الحاجة إلى إجراء عاجل وضع ماء البصرة أساسا قبل انهيار قناة البدعة كان وضع حرج جداً أما الآن بعد الانهيار فالوضع كارثي تدخلكم العاجل لانتداب وتشكيل لجنة ممثلة من وزارة الموارد المائية ومجلس النواب والحكومة المحلية في

محافظة البصرة الحقيقة هناك تواصل مع السيد الوزير وتواصل أيضاً مع الحكومة المحلية الحديث عن ثلاث معالجات ومعوقات أيضاً على وجه السرعة المعالجة الأولى السيد الرئيس تتعلق بصيانة قناة البدعة السيد الوزير الآن في الحقيقة حالة من العجز لا يستطيع صيانة قناة البدعة التي تؤمن أكثر من (٥٠ %) من مناطق محافظة البصرة بسبب عدم وجود التخصيصات هل نعجز الآن السيد الرئيس عن تخصيص مبلغ تقريباً (٥) مليار لصيانة القناة الحل الآخر الذي يحتاج تقريباً (٣) أشهر هو أيضاً تخصيص مبلغ (٥) مليار لاستكمال مشروع القناة الأنبوبية التي ستكون حل مناسب لي إنقاذ أكثر من (٥٠ %) من مناطق محافظة البصرة وأيضاً النقطة الأخيرة هي صيانة القناة الإروائية القناة مهمة جداً تغذي أكثر من (٣٠ %) من مناطق محافظة البصرة القناة مهمة وتحتاج إلى صيانة عاجلة السيد الرئيس نحتاج إلى تدخل وتنسيق مباشر من قبل حضرتكم لاتخاذ قرارات عاجلة من قبل اللجنة أن شكلت تبدأ عملها من الآن وتكون قرارات تدخل حيز التنفيذ بالتنسيق المباشر مع حضرتكم لتذليل كافة المعوقات سواء كانت مالية أو كانت قانونية أو فنية أو وضع البصرة كارثي جداً الناس (٥) مليون في البصرة الآن الحقيقة يناشدون ويستغيثون أكثر من شهر تقريباً أهل البصرة الماء منقطع تماماً عن أكثر من (٨٠%) من مناطق محافظة البصرة.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

لكن توجد ملاحظات قيمة من قبل المجلس ومن قبل النواب وهذه واحد من النقطة نرجو الإجابة عليها المادة (٣) من قانون ديوان الرقابة المالية يتولى الديوان الرقاب على المال العام، أينما وجد وتدقيقه نحن نأتي مستثمر نعطي أرض مجانية ونعطي تسهيلات في موضوع الضرائب وموضوع الإعفاءات الجمركية وما إلى آخره، كل أموال عامة على الديوان أن يراقب هذه الأموال العامة الكثير من الشوائب بهذا الخصوص، بهذا الموضوع واحدة منها موضوع السكن والمجمعات السكنية أعطينا أرض مجانية للمستثمر وإضافة إلى ذلك الإعفاءات لكن نجي بالنتيجة لا يوجد رقابة وهذا أدى إلى أن الوحدات السكنية في هذه المجمعات يكون أسعارها مضاعفة عن أسعار الوحدات السكنية خارج المجمعات أدى أين ووضعنا؟ وأين إلى أن الوحدات خارج المجمعات وخاصة القريبة أنها حتى هذه صعدت أسعار قطاع الأرضي وبالتالي أصبح وبال بدل ما هي الفلسفة من منح هذه الرخص الاستثمارية أن يساعد المواطن على أن يحصل عليه واحدة سكنية لا أصبح وبال عليها بالنتيجة أن المواطن لو وضعنا بلا استثمار كانوا واضحة وهكذا باقي الأمور مثل الجامعات وغيرها الذي أعطينا لهم فرص استثمارية وغابة رقابة الديوان عن هذا الموضوع بحجة أن هؤلاء مستثمرين أنا ما عندي قوة عليهم يا أخي، أين متابعتكم؟ تأتي للمستثمر مرة تقول حقا لماذا؟ لأن يذهب للموظف الفلاني ويذهب للوزارة الفلاني ويبتز وتسحب منه أموال أين دور الديوان في هذا الموضوع؟

- النائبة سوزان عكلاوي صالح السعد:-

أول فقرة تخص الموضوع بصورة عامة الملف ضخم (٦٠٠) صفحة تقريباً كتقرير بالتالي، أنا أرتأى بأنه يتوزع على اللجان وبنفس الوقت كل لجنة هي تكون معنية بهذا الأمر ونحن كلجنة استثمار لحد الآن ما وصلنا بالتالي بتأكيد هذا الأمر سوف يخفف بالتأكيد من العباء وبالنفس الوقت من بعد إصدار تقرير من قبل اللجان يتم استضافة كل وزير كل جهة كل مؤسسة على حدى هذه النقطة الأولى نقطة الثانية هذا التقرير يخلو صراحة من عدة مؤسسات وهيئات من عندها مستقلة ومن عندها غير مرتبطة بوزارة ومن عندها مرتبطة بمجلس وزراء وبالتالي أنا اعتقد بأن يحتاج أيضا أن نعزز مثلها كذا بالمقابل نحن مثلاً على سبيل المثال التقاعد العامة مسنودة للمالية مثل المفوضية الانتخابات الشهداء السجناء إلى أخرها هذا صراحة يحتاج بانه يكون هناك تصنيف من بعد أرسال التقارير المفاصلة لان حتى بالمختصر ما ذاكريها هذه النقطة، النقطة الأخرى بالنسبة للفقرة سادساً الحساب الختامي لجمهورية العراق يعني سنة المالية ٢٠١٩ إلى أن كملوا التقرير ٢٠٢٥ شهر (١٢) إلى أن نكمل من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، كم نريد مدة زمانية؟ أنا أعتقد صراحة أن هناك خلل هذا الخلل بما أن حضراتكم ذكرتوا بأن تقريباً عندكم (٣٠٠٠) منتسب إذاً معناها كُلَّ بالكوادر بالتالي من الممكن أن نعزز هذه الكوادر من خلال الخبراء ومن خلال من يمتلكون القدرة والكفاءة التي أنتم تحددوها نحن لدينا عدد فائض في الوزارات وفي الهيئات من الكوادر بالتالي ممكن بأن ناقلهم من هذه الوزارات من هذه الهيئات ويتم إسنادها إلى دوان الرقابة المالية لأن دوان الرقابة بما أن عددها

أو نقول عملها ضخم تحتاج أيضاً إلى كوادر بنفس المستوى بذاتها نحن نعرف اليوم لا نستطيع نعين وبالتالي نستطيع أن نأخذ من غير وزارات ونسندها إلى ديوان الرقاب المالية ويتم مناقلة تخصيصاتهم المالية إلى الديوان هذه أيضاً كمقترح.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

استضافة رئيس الديوان في وقت سابق وأبلغني هذه المشكلة التي لديهم وتكلمت مع الرئيس الوزراء وسنتبنى هذا الموضوع برفد الديوان بموظفين كفوين وفق الاختصاص المطلوب للديوان.

- النائبة سوزان عكلاوي صالح السعد:-

ثامنًا تطوير النظام المحاسبي والرقابة الداخلية هذه الفقرة هي معنية بخصوص مديريات الرقابة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة صراحة ملاحظةِ بأن كان دور الديوان جداً ضعيفة لم يتابع الوزارات والهيئات وتشكلات الدوائر الرقابة رغم أن تم التوجيه بسنة ٢٠٢٤ وفق ما أنتم ذاكرين ولغاية الآن لم تستكمل هذه من الناحية ومن ناحية أخرى لا زالت الإدارات العليا في الوزارات والجهات الأخرى لها تأثير كبير على المديريات من خلال الترشيح أو اختيار الموظفين فيها خلاف لما جاء بالأهداف المرسومة من قبل الديوان لتشكيل هذه المديريات بالمقابل صراحة هذه الدوائر الرقابية في داخل الوزارات وفي داخل الهيئات يحتاج إلى عناية من قبلكم أولاً السرعة في إنجاز هذه المؤسسات الرقابية ثانياً أشرفكم المباشر على اختيار السيفيات الكفوة لأن صراحة رصدنا كذا حالة أن شاء الله أوثق وارسل حضرتكم بأن لم يتم اختيار الكفوين لهذه المهمة الخطرة في داخل وزارات وإنما محابات ومجاملات فقط هذه نقطة النقطة الأخيرة بما يخص التحول الرقمي التحول الرقمي عدم الالتزام بعض المديرات الخزان بتحويل بعض موظفي إلى نظام الدفع الإلكتروني والاستمرار بدفعه يدوياً رغم أن لديهم بطاقات ماستر خلافاً لكتاب الأمانة العام المجلس الوزراء لسنة ٢٠١٦ يلزم هذا الكتاب بأن الكل يدفع إلى كرواتب بإلكتروني يوجد مديريات معترضة بأن يدفع الكرتوني رغم أن موظفيهم عندهم ماستر يعني هذا جدا واضح بأن هناك صراحة تلاعب وهناك أيضا بأن يحتاج بأن يكون هناك دور حقيقي هذه المديريات لماذا تعترض؟ بالمقابل، لماذا لا يوجد دفع الإلكتروني؟ إذن معناها سنختزلها بنقطتين أولاً وجود الفضائيين وازدواج الوظيفة رغم أننا نشكي صراحة كل محافظات العراق يوجد محافظة البصرة من البطالة خريجين باقيين ويداعون وحضرتك أنت تعرف كم مرة جمعنا تواقيع على الخريجين القدامة وغيرهم بالتالي لو كان اليوم لدينا إذا أمان العامة لمجلس الوزراء، تصدر قرار ولم يتم تنفيذه والديوان يعطي ملاحظة وما يتم تنفيذه ونحن نصوت وما يتم تنفيذه، أين الخلل؟ لو توضح لي حضرتك أين الخلل؟ كديوان رقابة مالية أو حضرتك أنت راصد اليوم لهذه الحالة.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

نحن نعرف أن الديوان يمتلك كمية كبيرة من التقارير وبيانات ومعلومات لكن الأغلب هذه البيانات تبقى محصورة في الديوان أو بين الديوان والوزارات وبين الديوان ومجلس النواب بينما من الحق المواطنين أيضا أن يعرف أين توجد المخالفات وما الإجراءات التي اتخذت بشأنها لذلك اقترح أن تكون لدي ديوان الرقابة المالية منصة الإلكترونية الرسمية للشفافية والبيانات المفتوحة.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

لا يمكن هذا مخالف حضرتك أنت نائب أنت مسؤول عن جهة رقابية أنت من تطلب بيانات يتم تزويدك ويوجد بيانات خاصة لا يمكن أن يعطيها.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

السيد الرئيس أذا ضمن الحدود التي لا تأثر على سرية التحقيقات أذا يوجد بيانات خاصة هم لا يعلنون فقط البيانات بشكل عام ومن حق المواطنين هم يعرفون ما يحدث من مخالفات.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

مواطن أعطى ثقة لك أنت مسؤول عنه.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

يوجد هم قوانين حصول عن المعلومات السيد الرئيس وهذه الفكرة أنا قصدي هم ينشرون بعد لا يمكن بيان بشكل عام والتقرير ينشرون بعد السنة وهذه لا أنما أنت كون هناك بيانات واضحة وسهلة وتتضمن نوع مخالفة أو الخلل حجم المبالغ أو الضرر المالي توصيات الديوان جواب الجهة المعنية أجراء اللجنة وإجراء الذي تم اتخاذ المبالغ التي تم استردادها ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة لجميع المواطنين بشكل عام ومواضيع السيد الرئيس ذكرتها مواضيع سرية وخاصة يمكن أن يبقى بين المجلس النواب وديوان الرقابة.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

ما هو الغاية الذي يعطيها للمواطنين أريد أن أستفسر من حضرتك.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

اذا المواطنين يعرفون التفاصيل عن بلد يعني يكون هناك ثقة اكثر بديوان رقابة مالية بمجلس النواب وبالحكومة وفي نفس الوقت يكون هناك تشجيع لمكافحة الفساد السيد الرئيس.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

مقترح محترم أنا ما أؤيد هذا الفكرة لان يوجد تفاصيل أرقام خاصة يوجد تفاصيل سرية يوجد تفاصيل إدارية يوجد عقوبات يوجد تشخيص لخلل يعني ليس كل الحديث يجب أن يعرف المواطن أنت ممثل عن هذا الشعب.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

المواطنين من يسألون نحن نستطيع يعني بشكل عام الصفحة موجود والمواضيع التي تشمل يعني هذا في كل الدول موجود يعني حتى البيانات بشكل عام من يشتغلون علينا إذا يعني يشمل الموضوع السر مهم أو أمني يعني ينشرون عادي.

- النائبة منى حسين سلطان العاكوب:-

عندي موضوع باعتباري عضو لجنة الاستثمار أنا لاحظت أن تقرير ديوان الرقابة المالية اطرق إلى موضوع الاستثمار كأنما فقرة عادية أو فرد موضوع يعني ثانوي لكن نحن موضوع الاستثمار عندنا مثل ما حصل أن استجوب مدير هيئة الاستثمار وأحيل إلى يعني اعفى من منصبه لوجود فساد الذي رأيت بالتقرير أن مجرد فساد معناها يوجد ملفات فساد كبير الذي ثبت بالتقرير مجرد فقره أداريه وإنشائية صراحه غير مقنعه جدا مع العلم وجود مخالفات كبيرة بهيأة الاستثمار وكذلك موضوع الإعفاءات الضريبية بالمشاريع الاستثمارية لم يتطرق اليها ابداً مع العلم هي كيف تعطى لمن ما هي المخالفات التي حدثت داخل هذه الهيأة نقطة ثانية السيد الرئيس موضوع المسؤولين التي تؤشر عليهم ملفات يعني لاحظوا بعض المسؤولين يبقى موجود حاليا عشر سنوات اكثر تسع سنوات موضوع تدوير المناصب بين المسؤولين داخل الدوائر والمؤسسات والوزارات هذا الموضوع المفروض يأخذ جزء من عمل ديوان الرقاب المالية هل مؤسسة الشهداء هي من ضمن صلاحيات ديوان الرقاب المالية أذا من ضمن ديوان الرقابة المالية توجد مخالفات كبيرة ضمن مؤسسة الشهداء والتي يمنحون من رواتب من ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨ لعوائل الشهداء كاملة وقفوا رواتبهم بهذه الفترة.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

لا أتذكر مخالفاتهم بالدليل؟

- النائبة منى حسين سلطان العاكوب:-

لا لم يذكر السيد الرئيس وقفوا رواتبهم ورجعوا طالبوا والعوائل إلى (١٥٠, ٢٠٠, ٣٠٠) مليون نحنو صرفنا لكم هذه رواتب تعالوا ورجعونا هذه الرواتب يعني أنا اعتبرها مخالفة أما هما متقصدين بهدر بالمال العام أو اعدهم نوع من التواطؤ مع العوائل أو هم ظالمين هذه العوائل ظلم كبير هذا الموضوع يعني حبيت نوه عليه يوجد نقطة جدا مهمة هي الموازنة الثلاثية ٢٣-٢٤-٢٥ يعني يوجد وزارات جاوزت المبالغ المخصصة من ٢٣ بقت من ٢٤-٢٥ شبه ما موجود بها عمل أو صرف من ضمنها وزارة العمل أنا أتكلم عنها لان

قبل الجلسة السابقة طرقت لموضوع الرعاية الاجتماعية الذي هو من الوجبة السابعة من ٢٠٢٣ إلى الآن لا يوجد أي وجبة يعني من لصدور لشمول المواطنين بالرعاية الاجتماعية.

- النائب حيدر عبد صالح الأسدي:-

أتمنى الجلسة القادمة تكون استجواب وليست استضافة وحضرتك المستجوب ومجلس النواب جميعا لنحسم هذا الموضوع مخالفات وتقصير كبير وواضح السيد الرئيس لا يوجد داعي نطول بشيء هو واضح والسادة النواب كلهم عندهم ادلة بالتقصير والفساد الواضح في البلد هو خير دليل يعني هذه واحدة الثانية والمهمة كلش السيد الرئيس حضرتك ابن مضيف وابن عشائر وتعرف الضيف من يأتي يريد اهتمام نحن في محافظة كربلاء الزيارة اليوم (٦) بصفر كهرباء لا يوجد اطلاقً وترون المحافظات الكل يوجد بها تقصير لكن نحن عندنا ضيوف عندنا زوار سوف تأتينا (٢٠) مليون السيد الرئيس في كل عام بعد انتهاء الزيارة يتسابق المسؤولين للصعود على المنصة ليعلنوا نجاح الخطة الخاصة بالزيارة أين النجاح؟ أيضاً والله العظيم مناطق ما بها ماء كثير من المناطق كثير من المناطق ما بها كهرباء السيد الرئيس خدمات لا يوجد أطلاقاً قبل كم يوم كنا في اجتماع يخص لجنة الزيارة اسأل المسؤول أو التوزيع أو النقل أخي أنت لماذا متأخذ الكهرباء من المناطق الشمالية أو تعطينا لكربلاء يقول لي والله ما يسمح الخطوط النقل ما تسمح لي اخذ من الشمال يا أخي بالأيام العشرة الأخيرة البصرة كل أهل البصرة المعروف عنهم يغلقون أبوابهم ويجون كلهم كربلاء عندنا (٤٧٠٠) ممكن تأخذ جزء قليل من البصرة أو من المناطق الشمالية يقول لا يوجد عندي خطوط نقل فقط عندك خطوط نقل تأخذ كهرباء من كربلاء عندي ثلاثة محطات في كربلاء لا يعطيني منها الكفاية السيد الرئيس الوضع مهم وأنا ذكرت بحديثي تعرف معنى الخطار والزوار تأتينا من كل المحافظات يوجد عندي ملاحظة وصلوها أهل كربلاء السنة اذا لا يوجد كهرباء المسؤولين التنفيذيين لا يأتون إلى كربلاء ويأتون إلى كربلاء يعلنون نجاح الخطة التنفيذي الذي يأتي إلى كربلاء يأتي مع خدمات هي صحيح حسين للجميع لكن لا يتبجحون باسم الحسين ويعملون بطولاتهم بالنتيجة ما عدم خدمات الذي أترجا عندك هذه ليس مداخلة فقط نريد اهتمام حضرتك بشكل مباشر والله الموضوع كلش مهم.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

الأمانة العامة البرلمانية تواصلوا مع وزارة الكهرباء ويتم تخصيص حصة إضافية لمحافظة كربلاء لغرض الزيارة.

- النائبة سارة أياد هاشم علاوي:-

الديوان الرقاب المالية هو أحد أهم وأكبر مؤسسات الرقابية في الدولة وله دور أساسي في حماية المال العام وتعزيز مبادئ شفافية والمسائلة ومحاسبة بهدر المال العام، ما هي الإجراءات التي يتخذها الديوان عندما تمتنع الوزارات والمؤسسات المعنية من تزويد المعلومات والوثائق المطلوبة؟ كيف يتعامل الديوان مع هذا التقصير وهل تم محاسبة المقصرين في مثل هذه الحالات من قبل الجهات المعنية وما هي الآلية القانونية والإدارية التي يعتمدها الديوان في هذه الإخفاقات.

- النائب صكر حسن لازم العمشاني:-

سؤال أول رئيس ديوان رقاب المالية استناداً للمادة (٦٢) ثانيا من الدستور وقانون إدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ ما الأسباب الفنية لتأخير أرسال الحسابات الختامية إلى مجلس النواب ومن الجهة التي يحملها الديوان مسؤولية التأخير وزارة المالية أم الوحدات الإنفاقية السؤال الثاني ديوان الرقابة المالية ماذا حقق وتابع من مخالفات دوائر محافظة ميسان والمحافظات الأخرى وهل كل المشاريع مطابقة للضوابط وبعيد عن الفساد والإخفاقات ومنها الشركات النفطية وقطع الأراضي والمشاريع المتلكئة.

- النائب احمد مجيد متعب الشرماني:-

أنا الأساتذة الأفاضل يوجد كثير من النقاط ولكن أحاول اختصرها أولا عندنا مشكلة كبيرة مشكلة النقابات والجمعيات نحن اقدم كتب إلى ديوان الرقاب المالية قالوا ما عندنا صلاحية أن نتابع موضوعها أنا أتكلم على محافظة النجف الأشرف وحضرتك السيد الرئيس طلبت وقعتنا على كتاب استضافة نقابة المهندسين (١٧٠٠) عائلة تظلم ونحن ما مكتوفين الأيدي ما نستطيع أن نمارس دورنا الرقابي تجاه نقابة المهندسين ونستعين في ديوان الرقابة المالية والإجابة تكون للأسف يعني أن ما عندنا صلاحية أن نقدر نفرض عليهم ما

طلبوا من عندنا هذا موضوع مهم جدا طبعا يوجد تلاعب ومليارات الدنانير لدى بعض النقابات تصرف وتستخدم بطريقة خارج سيطرة الدولة والمؤسسات الرقابية موضوع ثاني موظفين الدولة والقطاع العام أنا حاول اذكر الأمور التي ما ذكرت عندنا موظفين متسربين وعندنا موظفين فضائيين أنا أتكلم عن محافظتي وذكرتها قبل فترة أمام حضرتكم السيد الرئيس موظفين مدنيين وعسكريين هؤلاء من المفترض تعينوا لغرض خدمة المجتمع عن طريق مؤسساتهم مفرغين من قبل المسؤولين وما يمارسون أي دور والموظفين العسكريين بل يجوز يترقون برتب أعلى أفضل من أقرانهم الذين يمارسون عملهم لكونهم قريبين من بعض المسؤولين هذا موضوع مهم جدا في الوقت في الوقت المؤسسات الحكومية والمجتمع بأمس الحاجة لهم موضوع آخر القيود الجنائية نتمنى مثل ما يحصل تحقيق على القيود الوظيفية في محافظة النجف الأشرف نشخص مدراء دوائر ومسؤولي شعب ووحدات عليهم مؤشرات قضاء ومحكوميات وعليهم قيود جنائية الموضوع الآخر عدم تطابق الوصف الوظيفي هذا موضوع مهم جدا يعني للأسف يعني أصبح ظاهرة في المؤسسات الحكومية يوجد موضوع مهم جدا جدا نتمنى من ديوان الرقاب المالية ونطلب من عندهم باسم الشعب مراجعة تقارير التحقيق الإداري لأنه التحقيق الإداري معه كل الأسف أصبح طوق النجاة للفاسدين مدير عام في النجف الأشرف يقولون لماذا تشتكون عند (احمد الشرماني) تفتر تفتر للنزاهة وترجع عندي وآن أسدها بتحقيق إداري هذا أمام وظفي المؤسسة نتمنى تراجعون التقارير التحقيق الإداري بها ظلم وفساد كبير وهدر نقول يعني غلق لملفات كبيرة بها هدر كبير بالمال العام موضوع آخر ومهم جدا موضوع البلديات والتسجيل العقاري أنا أتكلم عن محافظتي آلاف قطع الأراضي تسرق وتزور وتتم التلاعب بالقيود وبدون حسيب أو رقيب مواضيع أخرى طبعا كثيرة ولكن نتمنى أن يوجد موضوع مهم يتم إحالة المشاريع والفرص الاستثمارية على منصة الإلكترونية حتى تكون شفافة ومتاحة للجميع لان هذا الموضوع يوجد بهِ تلاعب ويكون هناك بي مجاملات ومحابات وبالمحصلة للمتضرر الأول والأخير هو المواطن عندي أسئلة ما هي إجراءاتكم تجاه المؤسسات التي لا تلتزم بالتوصيات المواطنية المثبت من قبلكم اليوم يوجد جهود من قبل موظفي ديوان الرقابة المالية أتجاه المؤسسات وتصدر توصيات من قبل ديوان الرقابة المالية في حال عدم التزام هذه المؤسسات ما هو أجراءكم اتجاه هذه المؤسسات السؤال الثاني ما مدى التنسيق بينكم وبين المؤسسة القضائية وهيأة النزاهة والجهاز الامن الوطني اخيراً مقترحات نتمنى تقاريركم تقدم بصورة دورية إلى مجلس النواب بدون ما نطلبها لان بصراحة من نطلبها تتأخر تقدم إلى اللجان النيابية وحسب التخصص لجنة الأمن والدفاع لجنة الصحة والبيئة لجنة التربية والتعليم وهكذا.

- النائب صفاء كاظم حمد حسن:-

استناداً إلى ما ورد في تقرير ديوان الرقاب المالي ذو العدد (٩٥١٤) المؤرخ في ٢٦ /٤/ ٢٠٢٦ الخاص بالعقد رقم (١٧١) الخاص بتطوير مدخل بغدار كركوك بعقد (١٨٤) مليار يعني ها الكلفة التخمينية مالته سبحان الله هذا العقد تحول إلى نحو (٧٧٠) مليار هذا الذي حال إلى أمانة بغدار مليار وتحول العقد إلى (٧٧٧٠) مليار دينار بالزياد يعني (٢٨٢ %) ما هو الإجراء الذي اتخذه الديوان بهذا الخصوص ثانيا ما هو دور الديوان في رقابة المستشفيات وخصوصا المستشفى الحسينية يعني هذه المستشفى الحسينية أنجزت في (٧٥) مليار وبعد فترة طلب المقاولة اكثر زيادة (٦١) مليار ما هو دور الديوان الرقابة في هذا الموضوع.

- النائب فاروق عدنان يوسف الهاشم:-

أنا عندي موضوع أول حول الكهرباء الذي تفضل عن السيد النائب في محافظة كربلاء السيد الرئيس نحجن اليوم (٦) صفر والكهرباء إلى يوم امس كربلاء (٦٠٠) ميجاواط السيد الرئيس نحن من الآن بدأت زوار زيارة الأربعين بالزحف بالتجاه محافظة كربلاء طبعا صحيح زيارة في كربلاء ولكن تمثل كل العراق السيد الرئيس نحن يزيرون محافظة كربلاء بحدود العشرين مليون زائر ومن ضمن الزائرين هم زوارة جانب وسوف يرون وضع العراق والخدمات الموجود بالعراق نحن صراحة كل بيوت كربلاء بأقضيتها ونواحيها ومركز المدينة تصبح بيوت للزائرين دولة الرئيس نحن الخطة الموجود هي طبعاً خطة وزارة الكهرباء تجهز محافظة كربلاء (١٦٠٠) ميجا واط هذه بيوم الزيارة يعني بيوم ١٨ و١٩ ٢٠ ٢١ صفر وهذه الكمية طبعاً نحن كربلاء تحتاج بحدود إلى (٢٥٠٠) ميجا واط نرجو السيد الرئيس ونحن نريد يعني فعل نترجا أن تكون زيادة حقيقية بحيث تكفي الزوار وتكفي المواكب ويجب أن تبدأ السيد الرئيس من الآن لأننا تعرف أن التحميل فجأة أهم يسبب مشاكل لأن تبدأ من الآن بزيادة وزيادة مقنعة ومرضية ونستطيع أن نستوعب عدد الزائرين

موجود الأمر الثاني السيد الرئيس إلى السيد ديوان رئيس رقابة المالية طبعا نحن يوجد تعاقدات أنا عضو في لجنة النفط والغاز موجود تعاقدات في وزارة النفط فيها شبهات فساد عالية وكبيرة جدا السيد الرئيس أنا اتحدت لك عن محافظة كربلاء وفي مصفى كربلاء يوجد عقد لشركة عقد تشغيل وصيانة مصفى كربلاء كلفة العقد (١٨٠) مليون دولار وهذه الكلفة مبالغ بها جداً السيد الرئيس وأنت أعرف بالقطاع النفطي تحتاج لدراسة عميقة ومفصلة حتى نعرف السيد الرئيس بالشهر الواحد (٢٢) مليار عراقي يعني بالشهر الواحد نستطيع أن نبني (٢٢) مدرسة أو نعين (٢٢) ألف شاب براتب مليون دينار السيد الرئيس هذه المبالغ التي تنفق على شركات والله شركات غير مؤهلة وأنا عندي تفاصيل ووجهت كتابها من ديوان الرقابة المالية تحتاج لدراسة وتحتاج لتفصيل ورقابة حقيقية وسريعة السيد الرئيس هذه الشركة شركة غير كفوة الموجودة تدير مصف كربلاء مصف كربلاء والله إذا أبقى على هذا الوضع سيتسبب انهيار مفاجئة ونحن مصفى كربلاء يغذي (٣٠%) من إنتاج النفط في البلد فيجب أن نهتم بهذا الموضوع ونركز علي أن طرحة حتى باللجنة ولا يوجد أجراء أمر نيابي لحد الآن لا يوجد اللجنة ما تخذ أي أجراء نرجو منك باختصاصك أنت النفط ومتابعتك ومعلوماتك الجيدة حول هذا الموضوع نحتاج إلى دراسة تفصيلية وسريعة وطبعا هذه الشركة الموجود والله أنا كمعلومات الشخصية ما مهلا أن الدير محطة بانزين خانة ودير مصفى كلف الدولة (٨) مليار دولار السيد الرئيس (٨) مليار دولار كلف هذا المصفى واذا سبب انهيار هذا المصفى راح تكون كارثة بالبلد ليس على مستوى المحافظة على مستوى البلد الذي أترجى تكون دراسة ومتابعة من ديوان الرقاب المالية وبلدنا يستأهل وأيضاً التاريخ يسجل مواقف الشجعان وإن شاء الله جنابك وإخوتي أعضاء مجلس النواب شجعان في هذه الدورة النيابية السادسة بحماية البلد ومكافحة الفساد المالي والإداري طبعا السيد الرئيس أتمنى أن تنتبه بعض المحاور المهمة أيضاً إذا أردنا حلول واقعية لإنقاذ البلد ومكافحة الفساد يجب أن نساهم جميعا بإبعاد هيئات الرقابة والنزاهة من المحاصة السياسية وأكبر دليل على مقصري ديوان الرقابة هو عدم تنفيذ قوانين قانون ديوان الرقابة

طبعا المادة (١٥) لرئيس الديوان يطلب من الوزير أو من رئيس الجهة الخاضع للرقابة أولا إحالة الموظف المسؤول عن المخالفة الى التحقيق وله أن يطلب وان يسحب يده ثانيا إقامة الدعوة المدنية المطالبة بحقوق من المخالفات المالية ثالثا تضمين الموظف للأضرار التي تكبدتها الجهة الخاضع للرقابة طبعا السيد الرئيس نحن بالنسبة لنا اليوم اذا عندنا تكون يوجد إرادة طبعا سابقا ما يوجد إرادة لمحاسبة وزير ولا محاسبة مدير عام لان الذي نرى اكبر دليل أن أي الإحصائيات التي رأيناها بالتقرير من ديوان الرقابة المالية هي تقرير إنشائي ما شفنا يوجد حالة المخالفين للتحقق يوجد دليل السيد الرئيس أريد ظهر حضرتك طبعا نحن عملنا مارسنا دورنا الرقابي في محافظة ذي قار وعندنا مدير بلدية الناصرية هذا ابسط نحن ما نطالب صراحة للأسف نقولها ما نريد نقول كقطاع الكهرباء وأين الملفات الكبيرة والمخالفين والمقصرين بهذه الوزارة اليوم نحن يتم التجاوز بحقنا بسبب نحن لما نشارك بالسوء بسبب المخالفين والمقصرين وديوان الرقابة المالية ما يجهزون من السبب بهذه الملفات الكبيرة بالكهرباء من الوزراء الذي قصروا من المدراء العامي نحن نقول اليوم مدير بلدية الناصرية هو حقوقي وليس مهندس وحسب تقرير ديوان الرقاب المالي إلى هذا الآن جنابك يقول مخالفة واضحة يوجهون المحافظة بأجراء التحقيق مرة ثانية أنت لماذا تخالف القانون نفسه الذي عندك لماذا ما تسحب يده لماذا ما أنت تحيل مباشرة للتحقيق لماذا تطلب من المحافظة نفسها التي هي خالفة السيد الرئيس المحافظة نفسها هو كلف مدير بلدية الناصرية وكلفها بحقوقه ليس مهندس والعديد من المخالفات بمحاضر التوزيع وبسوء الإدارة وبالهمال أيضا وأيضا تقرير ثاني أيضا مارسنا دوان الرقابة على قائد شرطة محافظة ذي قار قائد شرطة محافظة ذي قار بسبب أيضا السوء الإدارة سبعة من أقاربه وسبعة أيضا من محافظة النجف التي هي مخالفة كبيرة وواضحة وأيضا شخصها دوان الرقابة المالية أيضا لكن يطلبون (٩٠) يوم من الجهة نفسها بالتحقيق أنا اقصد اليوم على مستوى مدير بلديه ما يستطيع ديوان الرقاب المالي أحالته للتحقيق وسحب يده يطلب من المحافظ خلال (٩٠) يوم أن يجري التحقيق مرة ثانية فكيف نحن ندير دور بهذا الموضوع طبعا.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

تنص المادة (١٦) من قانون ديوان الرقابة الاتحادية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ على التزام ديوان بأخبار الادعاء العام أو هيأة النزاهة أو جهات التحقيقية المختصة بكل المخالفات المالية التي تكتشف أثناء عملية التدقيق والرقابة متى ما كانت تشكل جريمة بالنظر الى

الحملة الأخيرة التي كشفت للرأي العام عن وجود شبهات فساد وأسفرت عن اعتقال العدد من المتهمين بارتكاب جرائم فساد نود بيان دور الرقابة المالية الاتحادي في هذا الشأن من خلال الإجابة على الأسئلة الأتية ما هو الدور والإجراءات التي اتخذها الديوان لاستنادا للمادة (١٦) من القانون المشار إليه لإخبار الادعاء العام أو هيأة النزاهة والجهات التحقيقية المختصة بالمخالفات المالية التي اكتشفها والتي تشكل جرائم فساد سواء فيما يتعلق بالقضايا التي كشف عنها مؤخرا أو خلال الأعوام السابقة ثانياً في حال قيام الديوان بتقديم تلك الاخبارات يرجى تزويدنا بعدد الاخبارات المقدمة موزعة بحسب السنين ثالثاً يرجى بيان عدد القضايا التي أحيلت إلى القضاء استنادا إلى تلك الاخبارات مع بيان ما انتهت إليه إجراءاتكم سواء كانت قيد تحقيق أو المحاكمة أو صدرت فيها أحكام قضائية مع توضيح النتائج السيد الرئيس موضوع مهم محافظة بابل تعتبر ممر (١٢) محافظة لزيارة الأربعينية اليوم محافظة بابل تجهيز الطاقة الكهربائية بها (٥) ساعات وانقطاع (١٩) ساعات واليوم ضل ارتفاع درجات الحرارة انهيار شبكة الكهرباء ذهبنا تقريبا قبل شهر (١٤) نائب للسيد وزير الكهرباء وشخصنا المشاكل ولحد الإن لا يوجد اي حلول نطلب استضافة وزير الكهرباء والكادر المتقدم حتى تطلعون حجم الخلل الإداري وحجم الفساد الموجود بداخل أروقة الوزارة من خلال سوء تنفيذ المشاريع اليوم عندنا بالبصرة طاقة ممكن ننقلها للمحافظات مع سير الزوار يقول ما عندي خطوط نقل عندنا بالمحافظات الشمالية نستطيع الاستفادة من عندها المحافظات الفرات الأوسط من خلال زخم الزائرين يقول ما عندنا خطوط نقل وهي المليارات التي صرفت والمشاريع والمال الذي اهدر واليوم نحن تجهيز الكهرباء خمس ساعات ونحن مقبلين على زيارة وهذه الزيارة بدأ الزوار الظاهرون على المسؤولين التنفيذين نطلب توجيهك ومعالجتك ورفد المحافظات الفرات الأوسط بالتخصيصات اللازمة.

- النائب سالم شامل طوكان العيساوي:-

من الواضح أهمية الديوان رقابة ودعم الديوان كمؤسسة ضرورة جدا ومن الواضح اليوم لأول مرة يحضر (٣٠٠) نائب هذا دليل على اهتمام السادة النواب بأهمية دور الديوان نصة المادة (١٥) من موازنة ٢٠١٧ والسنوات اللاحقة لها على أن الوزير المالي إضافة التخصيصات لغرض إطفاء السلف الحكومية للسنوات السابقة بعد تدقيقها من قبل الديوان ومصادقة مجلس الوزراء السؤال ما هي حجم المبالغ المثبتة في حساب السلف غير المسواة لدى الوزارات حتى نهاية عام ٢٠٢٥ وأي ثلاث جهات هي الأعلى سلفا غير مسواة وهل تم بالفعل إضافة تخصيصات مالية مدققة من قبل الديوان ومصادقة من قبل مجلس الوزراء من عدمه مع بيان أسباب عدم تحويل هذه السلف الى مصروفات نهائية هل هو بسبب عدم التعاقد أو إلغاء التعاقد أو عدم إنجاز العمل وإعلامنا ما هي إجراءات الديوان المتخذة في حالة تكرار هذه المخالفة لسنوات متتالية وسؤال أخر هل أن هذه السلف غير المساوات بتخصيص عُلِجت بتخصيص لأبواب مخالفة لهذه السلف بالأساس خُصصت لها يعني مثال هل هي سلفة لمشروع أو سلفة شراء وتمت التسوية لباب رواتب أو غيره من الأبواب وما هي الإجراء المتخذة من قبل الديوان في حالة حصول هذا الأمر.

- النائبة شيماء عبدالستار نعمة الفتلاوي:-

طبعا نعلم بحجم التعب يعني السيد الرئيس المجلس والأخوة نحن كذلك حاضريني من الساعة (١٢) أو الساعة وحدة ولكن بقاءنا لهذا الوقت نشعر بتكليفنا أمام الله سبحانه وتعالى وأمام جماهيرنا وحتى ننبه أيضا السادة لما غاب عنهم في تقريرهم الذي ورد إنا بصراحة يعني بعد التصفح لتقرير ديوان الرقاب المالية ما نجد شيء لمحافظاتنا محافظة الوسط أقصد محافظة النجف الأشرف النجف الأشرف بها أرادات نفطية وإرادات غير نفطية يعني شأنها شأن باقي المحافظات فهل تخلو من المخالفات؟ يعني بصراحة نحن عندنا مصافي ولكن لا نعلم أين مبالغ المنافع الاجتماعية عدنا اليوم مراكزنا في النجف الأشرف مركز الكلى ومراكز السلطانية تفتقر إلى أبسط العلاجات في حين أن من مبالغ المنافع الاجتماعية يعني من العائدات النفطية ينبغي أن توجد مبالغ مخصصة لخدمة المرضى المصابين بهذا المرض يفتقر التقرير للمبالغ العائدة من تلك المصافي كما توجد لدينا إرادات أخرى من المطار ويوجد أيضا فيها رواتب مزدوجة في ذلك المطار ما نعرف أيضا أخر التقارير وأخر التحقيقات التي حدثت وهل وجهت إلى النزاهة لا زالت في ديوان الرقاب المالية من وظائف أيضا ديوان الرقاب المالية تدقيق العقود والمشاريع الحكومية وخصوصا ذات الكلف العالية والمشاريع المتلكئة عدنا مشاريع متلكئة وشركات متلكئة في النجف الأشرف لدينا شركة لمسة إبداع فعلت ما فعلت في قضاء المشخاب وفي أقضي متعددة

يعني هل كتبوا شي ديوان الرقاب المالية للمحافظة لهيأة النزاهة هذا الملف إلى بغداد كي يتم التحقيق فيه وردع هذه الشركات من ضمن ما كتبته وهو ما يخصمه في لجنة التربية باعتبار نحن في لجنة التربية أن ضمن الخروقات والمخالفات تستبعد الوزارة العطاءات المقدمة من المطابع الحكومية والقطاع الخاص ويتم إحالة طباعة الكتب الى مطبع اردنيه الجنسية على الرغم من أن السعر المقدم من تلك المطابع اقل بكثير من السعر المقدم من المطبع الأردنية نريد ما الإجراء الذي حدث بهذا الموضوع نحن اليوم نتأخر الكتابة بعد ذلك الوزارة لا تستغل الطاقات الإنتاجية لشركة النهرين العامة بحدود (٤٠) مليون كتاب سنوي ويتم تكليف الشركة بطباعة أربع عنوين لكتب مدرسية من أصل (٤٢) عنوان وتعطي المبالغ إلى شركات غير محلية على الرغم من أن شركة النهرين قادرة على ذلك تعطي تلك الإحالات إلى مطبعة التبوغ والسجائر السيد الرئيس المجلس تعطي الكتب إلى مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة أو مضبعة الأسواق المركزية على الرغم من انهم مثبتين هذه المخالفات لكن اسأل ما هي الإجراءات في هذا الموضوع أنا اعتقد السيد الرئيس المجلس والأخوة انهم من ضمن مشاكل

ديوان الرقاب المالية عدم منح صلاحية التحقيق الإداري مجرد يكتب الخروقات والمخالفات وتبعث الى الوزارات أو الهيئات دون إجراء تحقيقات إدارية ملاحظة أخيرة إن شاء الله تأخرت عليكم أريد أن أسأل أي الوزارات أكثر فسادة؟ حتى هذا الرعي السيد الرئيس المجلس حتى هذه الوزارات ما نطيها كل الفلوس بعد نطيها للوزارات الأقل فسادً وزارة التربية.

- النائب رفيق هاشم شناوة الصالحي:-

أنا سؤالي بخصوص مشاريع محافظة البصرة تحديداً باعتبار البصرة هي الممول الأول للموازنة ما هي نتائج تدقيق ديوان الرقابة لمشاريع الماء والصرف الصحي والبنى التحتية وكذلك مشاريع المعالجة معالجة مياه الملوحة ونطلب أيضاً قائمة بالمشاريع التي سُجل عليها ديوان الرقابة المالية الملاحظات الجوهرية بالإضافة إلى هل استطاعت ديوان الرقابة يعني أمام مجلس النواب جدول زمني لإطلاق منصة لنشر الإلكتروني أسوة بدول العالم تخلي منصات خاصة الإلكترونية مواقع لأمام الشعب العراقي أو أمام رئيس منصة خاصة للمجلس النوام، للاطلاع على الرقابة.

- النائبة أنعام علاء الدين حمودي العبيدي:-

المادة (١٤) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ لديوان عند اكتشاف مخالفة يطلب من المفتش العامة أو هيأة النزاهة أجراء التحقيق والاتخاذ الإجراءات اللازمة وإزالة المخالفات وأثارها بعد صدور تقرير سنة ٢٠٢٥ وجدنا كثير من المخالفات أنا عندنا سؤال نقول هل لحظة ديوان تكرار هذه المخالفات نفسها بالسنوات الأخيرة؟ إذا كان الجواب نعم فما هي أسباب عدم معالجتها بشكل جذري؟ يعني لماذا تتكرر كل سنة تعاد هذه المخالفات؟ سؤال الثاني كيف يتابع ديوان تنفيذ توصياته بعد إجراء التقرير السنوي هل توجد آلية زمانية ملزمة للوزارات للاستجابة؟ والسؤال الأخير ما هي الإجراءات العملية التي اتخذت الحكومة لمعالجة المخالفات التي رصدها الديوان؟ هل يمتلك الديوان مؤشر يؤكد انخفاض حالات الفساد؟ أم أن المخالفات الوزارية تتكرر بالوتيرة نفسها؟

- النائبة وفاء ضياء لازم الطائي:-

السيد رئيس ديوان الرقابة المالية أنتم أعلى سلطة رقابية مالية في الدولة كيف وصلت ملفات الهدر والفساد إلى أرقام هائلة رغم وجود أجهزتكم الرقابية أين مكان من الخلل؟ هل المشكلة في ضعف أدواتكم وعدم المتابعة؟ أم في عدم استجابة لتقاريركم؟ أم في وجود جهات تتجاوز القانون وما هي إجراءاتكم في تحويل تقارير رقابة إلى محاسبة فعلية باسترداد الأموال العامة السؤال الثاني على مستوى المنافذ الحدودية عموما كم بلغت الفجوة بين الإيراد الجمركي المتحقق والإيراد المخطط في موازنة ٢٠٢٥ وما أبرز الثغرات التي شخصها الديوان في عمل المنافذ.

- النائب ساره زيد سرحان الصيهود:-

عندي سؤالين ما التعديلات التي يحتاجها قانون الديوان رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل لتعزيز استقلالية المالية والإدارية وقوته الإلزامية حتى لا تبقى تصويتاته معلقة على إرادة الجهات المدققة عليها وهل لديكم مسودة تعديل جاهزة يمكن لمجلس النواب تبنيها في هذا

الفصل التشريعي السؤال الثاني كم قضية حالها الديوان إلى هيئة النزاهة والقضاء خلال عام ٢٠٢٥ وكم منها انتهى بقرار حكومات وما إجمال المبالغ المسترد فعليا للخزينة العامة نتيجة أعمال الديوان في عام ٢٠٢٥.

- النائبة رجاء فاضل عزيز الحمدي:-

متابعة الإجراءات أيضا جدا مهم ما بعد وجود خلال معين يعني قبل تاريخ ٢-٧ أرسلت كتاب اليوم وأعطيت نسخة منه الى رئيس الديوان بمتابعة بعض المحافظات ومنها محافظة البصرة بخصوص بعض الدوائر الكتاب واصل للديوان وأنا أعطيت نسخة أخرى يعني السؤال يقول هل رصد الديوان في تدقيق تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠٢٥ حالات صرف دون تخصيص أو مناقلات بين الأبواب دون سنة قانونية نطلب عددها وقيمتها الإجمالية والجهات المعنية اليوم اللاحظة نحن في بعض الدوائر وبعض المحافظات إهمال واضح اليوم المحافظة البصرة قضاء الزبير اليوم يستغيثون قطرة ماء ما يوجد عندهم ويأخذون من شط الزبير الذي هو عبارة عن مأساة حقيقية يعني وما نتكلم لك بالتقرير الوصل لنا من اللجنة البيئة يعني أمراض ويعتبر موت بطيء فهذه الأموال التي تسرق بهذه الطريقة المفروض نحن عندنا علم أين تذهب وأين تصرف واي المشاريع المهمة ومنه الأهم من المشاريع مدارس كرفانية الله شاهد أنا بنفس زرت المدرسة ما استطيع انشر الوضع الذي رأيته لان عبارة عن أرض مسيطر عليها الأرضة مدرسة كربانية في محافظة البصرة يعني نحن تصرف تريليونات ومعرفة أين تذهب اذا دور الرقابة فالمفروض يكون هناك دور الرقابة المالية توصلنا حسب الاختصاصات والجان المعنية حتى نأخذ دورنا بصورة صحية متابعتها أن شاء الله.

- النائب طالب حساب كشيش البيضاني:-

حقيقة تشير الوقائع لاوجود خلل في واضح في أداء الرقاب المالية في باقي المحافظات نحن اليوم المحافظات حقيقة مع عليها رقابة مالية حتى أدارته إدارة غير صحيحة بحيث نحن اليوم في محافظة واسط عندنا شخص غير كفوء بالإدارة وهو من محافظة ميسان أنا أقول هذا الخلل هل يعود الى نقص الكادر مثلا أو ضعف الإدارة أم تدخلات خارجية عندنا مجموعة أسئلة يقول ما عدد تقارير التدقيق المنجزة في كل محافظة خلال عامين الماضيين وما أسباب التفاوت بها هل توجد محافظات لم تخضع مشاريع الاستثمارية لتدقيق شامل مع عدد المخالفات التي تم تكشفها في الحكومات المحلية وكم منها أحيله إلى هيأة النزاهة أو الادعاء العام هل يعاني الديوان في المحافظات من نقص في عدد المدققين أو ضعف في الخبرات؟ ما أسباب تكرار المخالفات نفسها في بعض المحافظات، رغم تسجيلها في تقارير سابقه؟ هل تعرضوا مدققو الديوان في المحل ضغوط أو تدخلات أثارت في استقلالية عملهم؟ وما هي المخالفات التي تم تثبيتها على اتحاد العام للتعاون والاتحاد العام لنقابات العمال؟ هذه الأسئلة جدا مهمة السيد الرئيس.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

البرلمانية يتم تحديد استضافة بعد زيارة لمدير عام العقارات الدولة وزارة المالية من هي الجهة المعنية بهذا الموضوع.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

توجيه كتاب إلى رئيس لرئيس مجلس الوزراء بأرسال مرشح لرئيس ديوان الرقابة المالية وفق الماد (٢٢) من قانونهم لغرض تصويت عليه داخل مجلس النواب للمجلس ما يرتئيه طبعاً يعني هذا مهم جداً لأن مجلس النواب خلص يبدو فعلاً الماضي باتجاه حقيقة تقوية دور الرقابي وأحد أذرع الرقاب المجلس النواب هو ديوان الرقابة المالية بالإضافة لهيأة النزاهة وبقية الهياة المستقلة هذا وفق الدستور قضية الأخرى أطلب من رئيس ديوان الرقابة المالية المحترم والسادة الموجودين أطلب بتوجيه كتاب إلى مجلس النواب بما يستلزم أداء مهامهم بشكل صحيح نقص موظفين مشاكل عندك مالية تخصصات مالية موازنة اطلب من عندنا وانا أسألك طالب سابق من مجلس النواب هذا الشيء اطلب أخي أنت مرتبط بمجلس النواب اطلب لا تطلب من الحكومة اطلب من عندك وكذلك عندك في قانونك وانا أيضا مبلغنا أن أقول لك يا جهة المخالفة ذكرت فيه بداية حديثك جهة المخالفة أو جهة التي لا تتعامل معاك وفق قانونك يقول لك تخبر مجلس الوزراء وفي حال عدم الاستجابة مجلس الوزراء ترجع لمجلس النواب وتبلغها نبلغ سابقاً المجلس النواب بعدم تعاون الدوائر هم بلغنا وكذلك بعد توجيه رئاسة المجلس والسادة أعضاء مجلس النواب انا أتوقع يفترض تكون تقاريرك مختلفة تقاريرك الإن تكون ناعمة بصراحة تقارير ناعمة وكأن القارء يكون خلط بين الهدر بمقدار المائة مليار والميتين مليار مع مشاكل تتعلق بأمور مكتبية

وقرطاسية وكذا فنحتاج أن نبرز هذه الأمور تقاريرك محترمة وموجود وساعدتنا كثيرا فنحتاج أن نبرز وتستخدم بتعسف أقول المادة (١٤, ١٥, ١٦) من قانونك بالإحالة للنزاهة والادعاء العام ويبلغ مجلس النواب بذلك مرة تبلغ بكتاب رسمي مرة الأمور طارئة تطلب أنت اليوم نحن طلبناك للاستضافة تصوت تطلب استضافة تطلب حضورك يعني قصدي فعل صلاحيتك بارتباطك بمجلس النواب ونحن أن شاء الله خير عون لك ما دام الرئاسة الإن حقيقة متوجهة بقوة لهذا الموضوع وأن شاء الله الموافقين للجميع.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

الأخ رئيس ديوان رقابة المالية والكادر المتقدم في الديوان أولا الإجابات على الأسئلة التي طرحوها السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب كلها مثبته عندكم وسوف يتم تزويدكم من قبل البرلمانية بكافة الأسئلة سؤال فاتكم سؤال لم تكتبوه هذا واحد السيد رئيس الديوان ثبت المخالفات الإدارية جنب والمخالفات المالية جنب من ترسل لنا التقرير ترسل لنا ليس أنت كاتب لي موظف معاقب وتارك التريليونات تبلغ تريليونات بالوزارات المخالفة بها العقود حجم الأنفاق المغالاة بالأسعار بالتفاصيل قول هذه الوزارة حجم المخالفات المالية بيها كذا مليار وأعملها على شكل فقرات الوزارة كذا هي نفسها قول الحجم المخالفات الإدارية في تعيين مدير عام تعيين مدير قسم تفاصيل عدم طباق الوصف الوظيفي التدرج الوظيفي غير صحيح اكتب لي احد حتى أميز بين هذا هذه بهذه التفاصيل سوف يتم استضافتكم مرة ثانية من اجل الإجابة على الأسئلة الموجهة من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

ترفع الجلسة إلى يوم الخميس.

رفعت الجلسة الساعة (٦:٥٠) ظهراً

****

****

******

**

*